الـــرد الجميـــــــل
علي
صاحب كتاب
العَتب الجميـــــــل
علي أهل الجرح والتعديل

تأليف الدكتور
عماد السيد محمد الشربيني
أستاذ الحديث المساعد بجامعة الأزهر
١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله ﷻ

﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

وقال سبحانه

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (٢) .

وقال يحيىٰ بن يمان

" إن لهذا الحديث رجالاً ، خلقهم الله ﷻ ، منذ يوم خلق السماوات والأرض " (٣) .

---

(١) الآية ٧١ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٦ من سورة الحجرات .

(٣) الجرح والتعديل لابن أبىٰ حاتم ١/ ١٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علي المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد ، وعلي آله ، وصحبه البررة الأوفياء ، أئمة الدين ، وصفوة الخلق بعد الأنبياء والمرسلين ، ورضي الله عمن تبع سنته ، وسلك طريقته ، واقتفىٰ أثره ، ونصره إلىٰ يوم الدين .

ثم أما بعـد.

فإذا كان أهل الحديث ، بذلوا جهوداً عظيمة في جمع الأحاديث وحفظها ، وتدوينها ، وتأليف الكتب المسندة بأنواعها المتعددة ، فقد بذلوا أيضـاً جهوداً عظيمة في البحث عن أحوال الرجال الذين رووا تلك الأحاديث ، والتفتيش عنهم ، وسؤال أهل العلم عنهم ، والسفر إلىٰ البلدان لمشافهتهم والتعرف عليهم ؛ حتىٰ خرج علم الجرح والتعديل ، علمـاً مستقلاً من علوم الحديث.

وعلم الجرح والتعديل ، كسائر علوم الحديث ، من أجل العلوم الإسلامية ، وهو مما تفردت به الأمة الإسلامية عن سائر الأمم ، وتميزت بتأسيسه ، وإنشائه ، والتفنن فيه .

وقد أداها إلىٰ إبداعه : الحفاظ علىٰ سنة المصطفىٰ ﷺ ، من التقول والدخيل ، وتمييز الحديث الصحيح المقبول ، من الضعيف المردود . وكذا تمييز الراوي الثقة ، عن غيره من الضعفاء والدجالين ، والخرَّاصين .

وقد نشأ هذا العلم ، في عهد النبوة المباركة ، بُرعمـًا لطيفـًا ، ثم نما وازداد ، وقوىٰ واشتد في القرن الأول ، والثاني ، وامتد واتسع وبدأ يتكامل في القرن الثالث ، والرابع . وهكذا حتىٰ اكتملت أصوله في القرن التاسع ، من الهجرة الشريفة . فكثرت فيه الكتب ، وتنوعت فيه المؤلفات ، ثم درست فيه في عصرنا بعض المسائل والجزئيات ، والشخصيات دراسة خاصة ، فقارب النُّضجَ والاحتراق ، وإن كان هذا العلم ، ليس له غاية ولا نهاية .

وبهذا العلم العظيم ، الذي لم تكن فيه محاباة لأحدٍ مهما كان ، لا أبـًا ، ولا ابنـًا ، ولا أخـًا ، ولا صديقـًا ، ولا أستاذاً ، تمكن السلف والخلف من كشف العلل ، في كل علم منقول ! حديثـًا نبويـًا ، أو كلامـًا عاديـًا ، أو شعراً أو نثراً أدبيـًا ، أو تاريخـًا شخصيـًا ، أو سياسيـًا ... الخ .

وقد تعرض هذا العلم ، كغيره من سائر العلوم السنة النبوية ، للهجوم من أعدائه ، وبخاصة من الشيعة الرافضة ، الذين سجل لهم التاريخ ، أنهم أكذب الفرق ، علي النبي ﷺ ، بل وعلىٰ آل البيت ﷺ أيضـًا .

يقول الإمام مالك وقد سُئل عن الرافضة فقال:" لا تكلمهم ، ولا ترو عنهم ؛ فإنهم يكذبون"(١).

ويقول شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْقَاضِي - وقد كان معروفًا بالتشيع مع الاعتدال فيه - (٢) : "احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة ؛ فإنهم يضعون الحديث ، ويتخذونه دينًا " (٣) .

وقال حماد بن سلمة (٤) : حدثني شيخ لهم - يعنىٰ الرافضة - قال: "كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئًا جعلناه حديثًا (١) .

---

(١) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية عنوان : الرافضة هم أكذب الطوائف

١/ ٥٩،٦٠ .

(٢) قال فيه الحافظ ابن حجر: صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولىٰ القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً علىٰ أهل البدع. مات سنة ١٧٧هـ أو ١٧٨هـ. له ترجمة فىٰ: تقريب التهذيب ١ / ٤١٧ رقم ٢٧٩٥، والكاشف ١ / ٤٨٥ رقم ٢٢٧٦، والثقات للعجلىٰ ص٢١٧،رقم٦٦٤، والثقات لابن حبان٦ / ٤٤٤، ومشاهير علماء الأمصار ص٢٠١ رقم١٣٥٣، والثقات لابن شاهين ص ١٦٩ رقم ٥٢٨.

(٣) منهاج السنة النبوية لابن تيمية عنوان : الرافضة هم أكذب الطوائف ١/ ٦٠ .

(٤) حماد بن سلمة: هو حماد بن سلمة بن دينار المصري ، أبو سلمة ، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره، مات سنة ١٦٧هـ، له ترجمة في: تقريب التهذيب

وقال الإمام الشافعي : "ما رأيت في أهل الأهواء قومـًا ، أشهد بالزور من الرافضة ! " (٢) .

ويقول الإمام ابن تيمية : " ومن تأمل كتب الجرح والتعديل ، رأىٰ المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة ، أكثر منه في جميع الطوائف " (٣) .

قلت : ويشهد بامتداد كذبهم قي زماننا هذا ، ما صنفه بعضهم معاتبـًا فيه أئمة السنة من علماء الجرح والتعديل ، في موقفهم من رواة السنة من آل البيت ﷺ .

حيث زعم أن علماء الجرح والتعديل من أهل السنة ، لم ينصفوا ، وظلموا آل البيت ﷺ ، وأتباعهم ، ومحبيهم بما يلي :

= ١/ ٢٣٨ رقم ١٠٥٤، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٠٢ رقم ١٩٧، والكاشف ١ / ٣٤٩، رقم ١٢٢٠، والثقات للعجلي ص ١٣١ رقم ٣٣٠، والثقات لابن حبان ٦ / ٢١٦، ومشاهير علماء الأمصار ص١٨٨ رقم ١٢٤٣، وشذرات الذهب ١ / ٢٦٢.

(٥) رواه الخطيب البغدادي بسنده إلي حماد بن سلمة في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع عنوان : فِي تَرْكِ السَّمَاعِ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ ، ١/ ١٣٨ رقم ١٦٢ .

(٦) منهاج السنة النبوية لابن تيمية عنوان : الرافضة هم أكذب الطوائف ١/ ٦١، ٦٢ .

(٧) المنتقىٰ من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للحافظ الذهبي ص ٢٢ .

١- تارة : بقدحهم في عدالة رجال من أئمة أهل البيت ، وأفاضل العترة وخيرتهم ، أو بقدحهم في عدالة رجال ، من خواص أتباع أهل البيت ، المعروفين بحبهم وبخدمتهم .

٢- وتارة ثانيةً : بتعديلهم رجال ، من أعداء أهل البيت ، من النواصب ، وممن ظهر عليهم علامات النفاق .

هكذا زعم محمد بن عقيل (١) في كتابه : (العَتْب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل) (١) وأيده فيما قال ، وزاد عليه ، بسوء أدب في العبارة ، محقق الكتاب الرافضي ، حسن بن علي السقاف (٢).

---

(١) هو :محمد بن عقيل بن عبد الله بن عمر، من آل يحيىٰ، العلويّ الحسيني الحضرميّ: رحالة، من بيت علم بحضرموت. مولده ببلدة مسيلة قرب تريم. زار بعض بلاد الصين واليابان والهند والحجاز ومصر وأوربا والشام واليمن، للتجارة. وكان جل مُقامه وعمله في سنغافورة. ولجأ بعائلته إلىٰ الحديدة (ثغز اليمن) علىٰ أثر خلاف بينه وبين السلطان عمر القعيطي سلطان حضرموت . وتوفي فيها. وكان شديد التشيع. له كتب:منها (النصائح الكافية) تحامل فيه علىٰ معاوية بن أبي سفيان ونال منه، و(العتب الجميل علىٰ علماء الجرح والتعديل) ، وأعيان الشيعة، وله مقالات في جريدة (الفتح). مات (١٣٥٠ هـ =١٩٣١ م) الأعلام للزركلي ٦/ ٢٦٩،٢٧٠ ، وينظر مقدمة كتابه فله فيها ترجمة مطولة ص ٥-١٥ .

فاستعنت بالله تعالي ، في هذا البحث ، بالرد علي صاحب الكتاب ، ومحققه .

وقد سميت البحث : الرد الجميل علي صاحب كتاب العَتْب الجميل علي أهل الجرح والتعديل.

وقد يؤخذ علىّ : في كتابة البحث ، تكرار بعض العبارات ، أو أظهار في محل إضمار، أو غير ذلك . ولكنىٰ قصدت بهذا كله : توفية البحث حقه ، وإتمام الفائدة ، وزيادة الإيضاح ، وعدم وقوع القارئ في اللبس .

هذا والبحث يقع في أربعة مطالب :

=

(٢) هذا مع اعترافه بأن الشيعة فيهم الضعيف ، إذ يقول : (ومع هذا نقول : إن الشيعة طائفة من أهل الإسلام ، فيهم العدل الثقة الأمين ، وفيهم من ليس كذلك) فتناقض في دعواه ، وفي عتابه علي علماء الأمة. ينظر : العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٥٤ .

(٣) حسن بن علي السقاف، كاتب شيعي معاصر ، يعمل في كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة البلقاء (الأردن)تتلمذ علىٰ يد السادة الغماريين في المغرب ، وهو من أشد المدافعين عن العلامة الكوثري ومن كتبه تحقيق كتاب : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ، لأبىٰ الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، دار الإمام النووي، بالأردن، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

المطلب الأول : التعريف بعلم الجرح والتعديل ، وأهميته ، وحكمه ، وأدلة مشروعيته .

المطلب الثاني : موازنة بين موقف ، علماء الجرح والتعديل من أهل السنة ؛ من رواة الشيعة ، وقبول مروياتهم ، والعكس .

المطلب الثالث : نماذج من آل البيت ومحبيهم ، بين الجرح والتعديل ، رداً علي ابن عقيل .

المطلب الرابع : نماذج من أهل السنة (النواصب ، كما يزعم الرافضة) بين الجرح والتعديل ، رداً علي ابن عقيل .

الخاتمـــة : في نتائج هذا البحث ، وفهرس المصادر ، والموضوعات .

منهجي في البحث :

١ - اكتب أولاً ما ينقله ابن عقيل الشيعي المتغالي ، مُعَاتبـًا وطاعنـًا فيـه ، أئمة أهل الجرح والتعديل من أهل السنة . ثم أُتبع ذلك ، بالرد الحاسم ، الذي يبين بطلان وزيف ، ما عاب وطعن به . مُعتمداً في ذلك ، علىٰ نفس المصـدر ، الذي نقل منه ، وكيف دلس علي صاحب المصدر، وكتم كلامه ، والبس الحق ثوبـًا باطلاً ! ومبينـًا أيضـًا ، تناقضه فيما يزعم في كتابه .

ومعتمداً في الرد عليه أيضـًا ، علي نقول من كتب ، أهل السنة والجماعة ، والشيعة ، قديمـًا وحديثـًا . فعالجت الفكرة بالفكرة ، ووضحت قـول الإمـام ،

بقول إمام آخر. فإن كان من جهد في هذا البحث ؛ فإنما هو ثمرة الوقوف ، علىٰ جهد أئمة الإسلام قديماً ، ونتاج العلماء المربين حديثاً . والمنة لله تعالي وحده ، وهو ولىٰ الجزاء للجميع .

هذا واكتفيت في الرد عليه ، بالجواب عن نماذج ، مما ذكر في كتابه ؛ ليقاس عليها غيرها .

٢- بينت مواضع الآيات ، التي وردت في البحث ، بذكر اسم السورة ، ورقم الآية في الهامش ، مع وضع الآية بين قوسين .

٣- عزوت الأحاديث التي أوردتها في البحث ، إلي مصادرها الأصلية ، من كتب السنة المعتمدة ، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما ، اكتفيت بالعزو إليهما ، بذكر اسم الكتاب ، واسم الباب ، وذكر الجزء ، والصفحة ، ورقم الحديث ، مع بيان درجة الحديث ، من خلال أقوال أهل العلم بالحديث ، أو دراستي للسند ، إن كان الحديث في غير الصحيحين ، وفيما عدا ذلك ، اقتصر في التخريج علىٰ ما يفيد ثبوت الحديث أو رده .

٤- اعتمدت في التخريج من الصحيحين ، علىٰ طبعتي البخاري "بشرح فتح الباري" لابن حجر، والمنهاج " شرح صحيح مسلم" للنووي ، لصحة متون الأحاديث في الشرحين ، ولصحة عرضهما علىٰ أصول الصحيحين ،

وتسهيلاً للقارئ لكثرة تداول تلك الشروح ، وإتماماً للفائدة ، بالاطلاع علىٰ فقه الحديث المُخرَّج .

٥- التزمت عند النقل من أي مرجع ، أو الاستفادة منه الإشارة إلىٰ رقم جزئه ، وصفحته بالإضافة إلىٰ ذكر طبعات المراجع في الفهرست .

٦- عند النقل من فتح الباري ، أو المنهاج شرح مسلم للنووي ، اذكر رقم الجزء ، والصفحة ، ورقم الحديث ، الوارد فيه الكلام المنقول ، تيسيراً للوصول إلىٰ الكلام المنقول ، نظراً لاختلاف رقم الصفحات ، تبعاً للطبعات المتعددة .

٧- شرحت المفردات الغريبة ، التي وردت في بعض الأحاديث ، مستعيناً في ذلك بكتب غريب الحديث ، ومعاجم اللغة ، وشروح الحديث .

والله ﷻ أسال أن ينفع بما كتبت ، وأن يتقبله خالصًا لوجهه الكريم .

الدكتور/ عماد السيد محمد الشربيني

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بكلية أصول الدين القاهرة

جامعة الأزهر

المطلب الأول

التعريف بعلم الجرح والتعديل ، وأهميته .

وحكمه ، وأدلة مشروعيته .

أولاً : تعريف الجرح لغةً واصطلاحاً :

الجرْح لغةً : بِفَتْح الْجِيم مصدر جرح كمنع . وَهُوَ التَّأْثِير فِي الْجِسْم بِالسّلاح وَنَحْوه ، وَأكْثر مَا يسْتَعْمل بِالْفَتْح فِي الْمعَانِي ، والأعراض بِاللِّسَانِ .

وَأما الجُرْح بِالضَّمِّ فَهُوَ اسم للجَرْح . وَأكْثر اسْتِعْمَاله بِالضَّمِّ فِي الْأَبدَان بالحديد وَنَحْوه .

وجرّح بتَشْديد الرَّاء تجريحاً أَكثر ذَلِك فِيهِ .

ثم استعمل الجَرْحُ مجازاً في مثل قولهم : جرحه بلسانه ، إذا سبّه وشتمه وعابه . وجرح الْحَاكِم الشَّاهِد ، أي عثر منه علي ما يسقط عَدَالَته من كذب وغيره (١).

ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ

(١) ينظر : المعجم الوسيط ١/ ١١٥، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ولسان العرب لابن منظور ٢/ ٤٢٢ ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس١/ ٤٥١ ، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري١/ ٣٥٨ .

كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾(١)

واجتراح السيئات : اكتساب الآثام ، التي تنافي العدالة ، أو الفطرة .

وسمي ذلك اجتراحـًا ، لأنه عمل بجوارح الإنسان ، التي يكتسب بها (٢)

.

والجَرْح اصطلاحـًا : هو وصف الحافظ المتقن ، الرَّاوِي بما يسقط عدالته ، أو يخل بضبطه لحفظه أو كتابه . من فسق ، أَو كذب ، أَو تَدْلِيس ، أَو غفلة ، أو نكارة ، أو شذوذ ، أَو نَحْو ذلك ... مما يترتب عليه سقوط روايته وردها ، والحكم عليها بما يليق ، من أنواع الحديث الضعيفة ، أو الموضوعة (٣) .

(٢) الآية ٢١ من سورة الجاثية .

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري ٤/ ٢٩٠.

(٤) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ، النوع الثالث والعشرون: معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل ص ١٣٦. وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي عنوان :سبب الجرح والتعديل ٢/ ٢٣ ، وينظر : علم الجرح والتعديل للدكتور عبد المنعم السيد نجم ص ٥٤ ، وعناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل لعبد العزيز فارح ص ٧ .

ثانياً : تعريف التعديل لغةً واصطلاحاً :

التَّعْدِيل لغةً : من عدل الحكم أَقَامَهُ ، وَعدل الرجل زَكَّاهُ ، وَالْمِيزَان سواهُ .

وَعَلِيهِ فالتعديل : التَّقْوِيم ، والتزكية ، والتسوية . وعليه المعني الاصطلاحي .

والعادل من النَّاس من يقْضِي بِالْحَقِّ .

وَالْعدْل نقيض الجور.

والتَّعْدِيل اصطلاحًا : هو وصف الحافظ المتقن الرَّاوِي بما يثبت درجة عدالته ، وضبطه وحفظه ، من عدل ، أو ثقة ، أو ضابط ، أو حافظ ، أو متقن ، أو ثبت ، أَو نَحْو ذلك ... مما يترتب عليه قبول روايته والعمل بها ، والحكم عليها بما يليق ، من أنواع الحديث المقبول (الصحيح لذاته أو لغيره ، والحسن لذاته أو لغيره) (١) .

والراوي العدل : هو من جمع صفات خمس : ١ - الإسلام ٢ - البلوغ ٣ - العقل ٤ - السلامة من أسباب الفسق (أي غير مرتكب للكبائر ، والتي تعرف بما ورد في القرآن الكريم ، أو السنة النبوية ، من ذنب عليه حد من الحدود ، أو ذنب وصف صاحبه بلعن ، أو فسق ، أو خلود في النار ...الخ)

(١) ينظر : المصادر السابقة ، في نفس الأماكن .

٥- السلامة من خوارم المروءة (أي غير مرتكب للصغائر المنفرة ، والتي تختلف باختلاف عرف الناس ، وزمانهم ومكانهم) ٦- والسلامة من الإصرار علي الصغيرة .

والعدالة اصطلاحًا : تنوعت فيها عبارات العلماء من محدثين ، وأصوليين ، وفقهاء ، إلا أنها ترجع إلىٰ معنىٰ واحد وهو أنها : ملكة أي صفة راسخة في النفس ، تحمل صاحبها علىٰ ملازمة التقوىٰ ، والمروءة .

والتقوىٰ ضابطها : امتثال المأمورات ، واجتناب المنهيات من الكبائر ظاهراً ، وباطنًا من شرك أو فسق أو بدعة خوفًا من الله تعالي وتعظيمًا له سبحانه (١).

والمروءة ضابطها : آداب نفسية تحمل صاحبها علىٰ التحلي بالفضائل ، والتخلي عن الرذائل ، وترجع معرفتها إلىٰ العرف . وليس المراد بالعرف هنا سيرة مطلق الناس ، بل الذين نقتدي بهم (٢) .

وليس المقصود من العدل أن يكون بريئًا من كل ذنب ، وإنما المراد أن يكون الغالب عليه التدين ، والتحري في فعل الطاعات .

---

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي عنوان : شروط العدالة ٢/ ٥ .

(٣) ينظر : فتح المغيث للسخاوي عنوان : شروط العدالة ٢/ ٦، وتوضيح الأفكار للصنعاني ٢/ ١١٤ - ١١٨، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر ص ٦٩ .

وفىٰ ذلك يقول الإمام الشافعي: " لو كان العدل من لا ذنب له لم نجد عدلاً ، ولو كان كل مذنب عدلاً لم نجد مجروحًا ، ولكن العدل من اجتنب الكبائر ، وكانت محاسنه أكثر من مساويه " (١) .

وقال أيضًا : " لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أُعْطِيَ طَاعَةَ اللهِ ، حَتَّىٰ لَمْ يَخْلِطْهَا بِمَعْصِيَةٍ ، إِلَّا يَحْيَىٰ بْنَ زَكَرِيَّا عليه السلام ، وَلَا عَصَىٰ اللهَ فَلَمْ يَخْلِطْ بِطَاعَةٍ ! فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الطَّاعَةَ فَهُوَ الْمُعَدَّلُ ، وَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الْمَعْصِيَةَ فَهُوَ الْمُجَرَّحُ " (٢) .

ويعبر أبو يوسف عن هذا الاتجاه حين يقول : " من سلم أن تكون منه كبيرة من الكبائر ، التي أوعد الله تعالىٰ عليها النار ، وكانت محاسنه أكثر من مساوئه فهو عدل" (٣) .

وأخذ العلماء من سلف الأمة ، هذا التعريف من أدلة منها :

ما رواه البخاري في صحيحه ، بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَإِنَّ الوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ ،

---

(٤) ينظر: والروض الباسم في الذب عن سنة أبىٰ القاسم لابن الوزير اليماني ١/ ٢٨.

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٧٩ .

(٢) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي عنوان : فِي قَول المسؤول لَا أعلم إِلَّا خيرا ٣/ ٣٣٣ رقم ١٤٦٣ ، وينظر : الاستذكار لابن عبد البر ، كتاب الشعر ، باب ما جاء في النرد ٨/ ٤٦٢ .

وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا ، أَمِنَّاهُ ، وَقَرَّبْنَاهُ ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ ، اللهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ . وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنْهُ ، وَلَمْ نُصَدِّقْهُ ، وَإِنْ قَالَ : إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ "(١).

وصفوة القول أن علم الجرح والتعديل هو : علم يبحث فيه ، عن أحوال الرواة ، من حيث قبول مروياتهم ، أو ردها ؛ بألفاظ أو عبارات مخصوصة . ويقتصر في بعض الأحيان علىٰ لفظة أو لفظتين ، تفيدان التجريح أو التعديل .

ثالثاً : أهمية علم الجرح والتعديل .

علم الجرح والتعديل ، من أعظم علوم السنة النبوية ، لأن الغرض منه : الكشف عن أحوال رواة السنة ، وتمييز الصادق من الكاذب . والضابط من الواهم . والموثوق بروايته ، من المطعون فيها .

وعلم الجرح والتعديل : هو نصف علم الحديث ، لأن الحديث ، ينقسم إلي قسمين :

١ – دراية وهو السند . ٢ – ورواية وهو المتن .

والسند : عبارة عن سلسة رواة المتن . ومعرفة أحوال هؤلاء الرواة ، نصف هذا العلم بلا ريب ، ولذلك قال الإمام علي بن المديني: " التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ " (١) .

(٣) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب الشهادات ، باب الشهداء العدول رقم ٢٦٤١ .

نعم هذا العلم عَظِيم ، لأنه ميزان رجال الحَدِيث ، ومعيار الحكم عَلَيْهِم ، وَهُوَ الحارس للسّنة المطهرة ، من كل زيف ودخيل .

هذا وبين علم الجرح والتعديل ، وعلم الرجال عموم وخصوص . إذ إن علم الرجال يشمل الجرح والتعديل ، ويعنىٰ أيضـًا بما يخدم ذلك ويحققه كمعرفة أسمائهم ، وأنسابهم ، وكناهم ، وألقابهم ، ومواليدهم ، ووفياتهم ، وطبقاتهم ، مما يعين علىٰ التمييز بينهم ، ولا سيما مع كثرتهم ، وتشابه أسمائهم ، أو أسمائهم وأنسابهم وكناهم إلىٰ غير ذلك مما يوقع في الخلط الشنيع ، كتضعيف الثقة ، وتوثيق الضعيف ، وردِّ الحديث المقبول ، وقبول الحديث المردود(٢) ا.هـ.

وإذا كانوا قديمـًا قالوا : الفضل ما شهد به الأعداء ،فلننظر إلىٰ ما قاله المستشرق " شبرنجر" في مقدمته الإنجليزية علىٰ كتاب الإصابة في أحوال الصحابة لابن حجر، قال : " لم تكن فيما مضىٰ أمة من الأمم السالفة ، كما أنه لا يوجد الآن أمة من الأمم المعاصرة ، أتت في علم أسماء الرجال ، بمثل ما

=

(٤) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي ص ٣٢٠ .

(١) عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل لعبد العزيز فارح ص ٩ .

جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطر ، الذي يتناول أحوال خمسمائة ألف رجل وشئونهم" (١) ا.هـ.

ويقول الأستاذ محمد أسد عن علوم الحديث : " إنه علم تام الفروع ، علىٰ أشد ما يمكن أن يكون من الدقة ، غايته الوحيدة البحث في معاني أحاديث الرسول ﷺ ، وشكلها وطريقة روايتها (٢) ا.هـ.

نعم : إنه علم لا نظير له ، عند الأمم الأخرىٰ ، لا الماضية ، ولا حتىٰ الحاضرة !

فكان بحق مفخرة ، للمحدثين خاصة ، وللمسلمين عامة .

يقول الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالي : وبهذا العلم العظيم ، تمكن السلف والخلف ، من كشف العلل ، في كل علم منقول . حديثاً نبوياً ، أو كلاماً عادياً ، أو شعراً ، أو نثراً أدبياً ، أو تاريخاً شخصياً أو سياسياً ...الخ .

---

(٢) نقلاً عن الرسالة المحمدية للسيد سليمان الندوي ص ٦٢، وانظر شهادة الدكتور موريس بوكاي في دراسة الكتب المقدسة ص ٢٩٠، رغم أنه لم يدافع عن السنة بل كان متحاملاً عليها ومخالفاً لها .

(٣) الإسلام علىٰ مفترق الطرق ص ٩٢ - ٩٣ بتقديم وتأخير .

ولا تستطيع أي أمة من الأمم في السابق واللاحق ، أن تأتىٰ بمثل هذا الميزان العلمي ، أو حتىٰ تلتزمه في ميدان التطبيق العملي .

فهو المجهر الصادق ، الذي يتميز به ، الصحيح من الضعيف ، والصدق من الكذب . وهو الميزان الدقيق الذي توزن به ، المحامد والمثالب ، بالقسطاس المستقيم (١) أ.هـ.

رابعاً : حكم الجرح والتعديل ، وأدلة مشروعيته .

جُوِّز الجرح والتعديل للرواة ، صوناً للشريعة ، لا طعناً ، وغيبةً في الناس .

وعلي هذا الجواز ، أقوال فقهاء ، وعلماء الأمة .

فهو نصح في الدين لله تعالي ، ولرسوله ﷺ ، ولكتابه ﷻ ، ولأئمة المسلمين وعامتهم . ففي الحديث : قال رسول الله ﷺ : " الدِّينُ النَّصِيحَةُ قُلْنَا: لِمَنْ ؟ قَالَ : " لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ " (٢) .

---

(٤) ينظر : لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٨٩ بتصرف .

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان ، باب بيان أن الدين النصيحة ١/ ٣١٢ رقم ٩٥من حديث تميم الداري ﷺ .

وَقَالَ أَبُو تُرَاب النخشبي الزَّاهِد ، للإمام أَحمد بن حنبل . يَا شيخ لَا تغتاب الْعلمَاء ! فقال له : ويحك هذه نصيحة ، وليست غيبة ، وقد قال الله تعالىٰ : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾(١) .

ولقد أحسن الإمام يحيىٰ بن سعيد القطان ، في جوابه لأبي بكر بن خلاد حين قال له : أَمَا تَخْشَىٰ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ خُصَمَاءَكَ عِنْدَ اللهِ يومَ القيامةِ ؟ فقالَ لأَنْ يكونوا خُصَمَائي ، أحبَّ إليَّ منْ أنْ يكونَ خَصْمي رسولُ اللهِ ﷺ ، يقولُ لي : لِمَ لَمْ تَذُبَّ الكذبَ عن حديثي؟ " (٢) .

ولذا استثني العلماء هذا ، من الغيبة المحرمة ، وأجمعوا علىٰ أن الجرح والتعديل ، جائزان في الشريعة الإسلامية ، بل هما واجبان صوناً للشريعة الإسلامية من الكذب .

وقد أكد هذا الإجماع الإمام النووي في كتابه : (رياض الصالحين) عند إخراجه هذا العلم من دائرة الغيبة فقال : " اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي ، لا يمكن الوصول إليه إلا بها . وهو ستة أسباب ... فذكر منها : "

(٢) الآية ٢٩ من سورة الكهف . وينظر : فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي عنوان : معرفة الثقات والضعفاء _ النصح في الدين حق واجب ٤/ ٣٥١ .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي عنوان : معرفة الثقات والضعفاء ٢/ ٣٢٦ .

جرح المجروحين من الرواة والشهود ، وذلك جائز بإجماع المسلمين ، بل واجب للحاجة " (١) .

والحاجة هنا : لا تخفىٰ علىٰ من له غِيرة علىٰ السنة المطهرة . وإجماع العلماء هنا يرتكن إلىٰ دلائل من القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، ثمَّ عن كثير من سلف الأمة ، من الصحابة والتابعين فمن بعدهم .

فمن أدلة التعديل . قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (٢) . ففي الآية الكريمة ، أمر من الله ﷻ ، أن نأخذ بأخبار العدول الثقات ، دون غيرهم من المجروحين .

ويدخل في ذلك الآيات التي جاء فيها ، تعديل رب العزة ، للصحابة ﷺ ، والثناء عليهم . مثل قوله تعالي : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ ﴾(٣) وغير ذلك من الآيات الكريمات .

وكذلك الجرح ثابت بالقرآن الكريم . قال تعالىٰ : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ

(٤) رياض الصالحين ، كتاب الأمور المنهي عنها ، باب ما يباح من الغيبة ص ٤٢٦ .

(٥) جزءٍ الآية ٢ من سورة الطلاق .

(١) الآية ١١٠ من سورة آل عمران .

نَادِمِينَ ﴾ (١) . ففي الآية الكريمة ، أمر من الله ﷻ ، أن لا نأخذ بأخبار الفسقة ، وغير الثقات .

ويدخل في ذلك ، الآيات التي جاء فيها ، ذم رب العالمين ، المنافقين ، والكافرين ، وأصحاب المعاصي . مثل قوله تعالي :﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ (٢) .

وقوله ﷻ : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾(٣) . وغير ذلك من الآيات ، التي تذم أصحاب الكبائر . فالكذب ، والقذف ، والقتل ، من الكبائر ، التي تسقط عدالة الشاهد ، والراوي .

وكذلك الجرح والتعديل ، ثابتان عن رسول الله ﷺ ، في أحاديث كثيرة ، منها علي سبيل المثال في التعديل : قوله ﷺ :" خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ " (٤) .

---

(٢) الآية ٦ من سورة الحجرات .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة النحل .

(٤) الآية ٩٣ من سورة النساء .

(٥) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ : البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب المناقب ،

وقوله ﷺ : لزوجته حفصة رضي الله عنها ، في حق أخيها ، عبد الله بن عمر ﷺ : " نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللهِ ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ " ! . قَالَ سَالِمٌ : " فَكَانَ عَبْدُ اللهِ ، لاَ يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا " (١) . وروىٰ نحوه نافع ، وفيه : " إِنَّ أَخَاكِ رَجُلٌ صَالِحٌ "، أَوْ قَالَ : " إِنَّ عَبْدَ اللهِ رَجُلٌ صَالِحٌ " (٢) .

وأخرج البخاري في صحيحه ، عن سهل بن سعد ﷺ ، قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ : "مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا ؟ " قَالُوا : حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ ، وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ ، قَالَ : ثُمَّ سَكَتَ ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ المُسْلِمِينَ ، فَقَالَ : " مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ " قَالُوا : حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ

=

باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ٧/ ٥ رقم ٣٦٥٠ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة ٨/ ٣٢٤ رقم ٢٥٣٣ .

(٦) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب المناقب ، باب مناقب عبد الله بن عمر ﷺ٧/ ١١٢ رقمي ٣٧٣٨، ٣٧٣٩، ومسلم "بشرح النووي " كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عبد الله بن عمر ﷺ ٨/ ٢٧٦ رقم ٢٤٩٧.

(٧) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب التعبير، باب الإستبرق ودخول الجنة في المنام ١٢/ ٤٢١ رقم ٧٠١٦.

لاَ يُنْكَحَ ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لاَ يُشَفَّعَ ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لاَ يُسْتَمَعَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : " هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الأَرْضِ مِثْلَ هَذَا " (١) .

ومثال التجريح : ما روي في الصحيحين عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها : أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا رَآهُ قَالَ : " بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ ، وَبِئْسَ ابْنُ العَشِيرَةِ " فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ ، فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا ، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ :" يَا عَائِشَةُ ، مَتَىٰ عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ ، مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ " (٢).

(١) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب النكاح ، باب الأكفاء في الدين ٩/ ٣٥رقم ٥٠٩١.

(٢) متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الأدب ، باب

لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفحشا ١٠ / ٤٦٧ رقم ٦٠٣٢ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب البر والآداب والصلة ، باب مداراة من يتقىٰ فحشه ٨/ ٣٨٨ رقم ٢٥٩١.

ويصلح أمثلة غير ذلك ، ما ورد في صحيح السنة المطهرة ، علىٰ لسان صاحبها المعصوم ﷺ ، من الأحاديث التي تذم أصحاب المعاصي المنفرة ، والكبائر ، وتلعنهم (١) .

هذا واستمر الجرح والتعديل ، في جيل الصحابة ، وكذا كبار التابعين ، بنقد بعض المرويات ، وباستدراكات بعض الصحابة علي بعضهم ، أو علي بعض التابعين ، عن طريق المعارضة بين الروايات المختلفة ، أو عرضها علىٰ القرآن الكريم ، أو المطالبة بالشهود .

وقد بدأ ذلك في عهد مبكر جداً ، ولعل أول نقل يثبت هذا الأمر ، هو الذي وصلنا من عهد الخليفة أبي بكر الصديق ﷺ ، فقد ذكر غير واحد . أن الجَدَّةَ ، جاءت إلىٰ أبي بكر تلتمس ميراثها، فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئًا ، وما علمت أن رسول الله ﷺ ، ذكر لك شيئًا . ثم سأل الناس ، فقام المغيرة فقال : حضرت رسول الله ﷺ ، يعطيها السدس . فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة مثل ذلك ، فأنفذه لها ، أبو بكر الصديق ﷺ (٢)

---

(٣) ينظر: الكبائر للذهبي ص١٨٠ - ١٨٧ أرقام: ٤٧٥ - ٥٢٢.

(٤) انظر مثلا: الموطأ للإمام مالك في كتاب الفرائض باب ميراث الجدة . وسنن أبي داود كتاب الفرائض باب في الجدة . وجامع الترمذي كتاب الفرائض باب ميراث الجدة . وسنن ابن ماجه كتاب الفرائض ميراث الجدة .

. وقد أشار الحاكم إلىٰ هذه القصة وقال : وأول من وقىٰ الكذب ، عن رسول الله ﷺ ، الصديق رضي الله عنه (١) . وقال الذهبي : " كان أبو بكر ، أول من احتاط ، في قبول الأخبار" (٢) . وقال أيضاً : "وإليه المنتهىٰ في التحري في القول والقبول " (٣) .

وقد مضىٰ علىٰ هذا النهج الخليفتان : عمر بن الخطاب (٤) ، وعلي بن أبي طالب (٥) ، والسيدة عائشة (٦) وابن عباس (٧) وغيرهم رضي الله عنهم

---

(٥) المدخل في أصول الحديث ص ٣٤.

(٦) تذكرة الحفاظ ١/ ٢.

(٧) المصدر نفسه ١/ ٥.

(١) احتاط عمر وتثبت في قبول عدد من الأحاديث ينظر: صحيح البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان١١/ ٢٨ رقم٦٢٤٥، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الآداب، باب الاستئذان ٧/ ٣٨٧ رقم ٢١٥٤. وطبقات ابن سعد ٤/ ٢١. وتذكرة الحفاظ ١/ ٦.

(٢) كان الإمام علي في بعض الأحيان يستحلف من يحدثه. انظر المدخل للحاكم ص ٣٤. وتذكرة الحفاظ ١/ ١٠.

(٣) اشتهرت السيدة عائشة بمعرفتها الكبيرة بالأحاديث النبوية ، وقد انتقدت عددا من الصحابة واستدركت عليهم وبينت أوهامهم. ومجموع ما ورد عنها في ذلك قد جمعه الإمام الزركشي في كتاب مستقل سماه : "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة علىٰ

أجمعين . وقد ذكر الحاكم ، أن أبا بكر ، وعمر ، وعليـًا ، وزيد بن ثابت ، جرحوا وعدلوا ، وبحثوا عن صحة الروايات ، وسقيمها ... (٢) .

وعلىٰ نهج الصحابة ﷺ ، في التثبت والتحري ، درج الأئمة من التابعين وأتباعهم :

فها هو محمد بن سيرين ، التابعي الكبير، يعلن عن أثر الفتنة ، علىٰ البحث والنقد فيقول :" لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ ! فَيُنْظَرُ إِلَىٰ أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ ، وَيُنْظَرُ إِلَىٰ أَهْلِ الْبِدَعِ ، فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ " (٣) .

وفىٰ رواية عنه قال: " إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ " (٤) .

= الصحابة" مطبوع بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني وكذلك جمع أبو منصور عبد المحسن بن محمد بن علي البغدادي في هذا كتابا سماه "استدراك أم المؤمنين عائشة علىٰ الصحابة" ذكره ابن خير في فهرسته ص ١٧٤ .

(٤) يروىٰ لنا الخطيب في ذلك عن ابن عباس – رضي الله عنهما– أنه قال: " لَا يُكْتَبُ عَنِ الشَّيْخِ الْمُغَفَّلِ" الكفاية في علم الرواية باب رد حديث أهل الغفلة ص ١٤٨ .

(٥) ينظر: معرفة علوم الحديث للنيسابوري ص ٥٢ ، وعناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل لعبد العزيز فارح ص١٢ .

(٦) أخرجه مسلم (بشرح النووي) في المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين ١/ ٨٤ .

(٧) أخرجه مسلم (بشرح النووي) في الأماكن السابقة ١/ ١١٩ .

وهكذا استمر الكلام في الرجال ، والبحث عن عدالتهم . " قال الحافظ الذهبي : تكلم في الرجال ، جماعة من الصحابة ، ثم من التابعين ، كالشعبي وابن سيرين ، ولكنه في التابعين ؛ أي : بالنسبة لمن بعدهم بقلة ؛ لقلة الضعف في متبوعيهم ؛ إذ أكثرهم صحابة عدول ، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات ، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة ، وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد ؛ كالحارث الأعور، والمختار الكذاب. فلما مضىٰ القرن الأول ، ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين ، جماعة من الضعفاء ، الذين ضُعفوا غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث ، فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيراً، ولهم غلط ؛ كأبي هارون العبدي ، فلما كان عند آخر عصر التابعين – وهو حدود الخمسين ومائة – تكلم في التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة . فقال أبو حنيفة : ما رأيت أكذب من جابر الجعفي . وضعف الأعمش جماعة ، ووثق آخرين ، ونظر في الرجال شُعْبَة وكان متثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة ، وكذا كان الإمام مالك" (١) فمن بعده من الأئمة .

---

(١) ينظر : فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي ، تواريخ الرواة والوفيات (المتكلمون في الرجال)٤/ ٣٥٢ .

وفيما سبق ردٌ علي ، حسن السقاف ، حين أنكر ، أُصول هذا العلم ، قائلاً : (مهما حاول بعض البسطاء ، والنظريون ، من غير المتعمقين الدفاع والقول ، بأن هذا العلم ، مبني علي أسس ومبادئ متينة ، ميز هذه الأمة ، عن باقي الأمم ، في الرواية والإسناد ، فإن هذا لن ينفعهم شيئًا ، لأنه إنشاء فارغ .... هذا بالإضافة إلي أن علم المصطلح ، لم يكن موجوداً ، زمن أحمد بن حنبل ، والبخاري ، ومن قبلهما ! . ا.هـ المراد نقله ، باختصار يسير (١) .

وختاماً : إن هذا العلم – علم الجرح والتعديل – لا يزال علماً نافعًا ، يحتاج إليه المسلمون في كل وقت ، لا سيما في زماننا هذا ، حيث اتجه المستشرقون ، ومن تأثر بهم ، إلىٰ شن الغارة علىٰ السنة النبوية ، ورواتها ، وإثارة الشكوك حولهم ، وحولها ؛ بأسلوب ناعم مسموم خبيث ، يتظاهر أصحابه بالتجرد ، والبحث العلمي الموضوعي .

ولهذا صار لزامًا علىٰ كل مسلم ، يقف علىٰ تشكيك ، هؤلاء المستشرقين وأتباعهم ، في السنة ورواتها ، أن يرجع إلىٰ مصنفات علماء الجرح والتعديل ، ليقف علىٰ حقيقة رواة السنة ، العدول الموثوق بهم ، والمجروح المطعون فيهم ؛ لأن هذه الحقيقة ، حقيقة رواة السنة ، يستحيل أن نجدها عند المستشرقين المكذبين ، لرسالة سيد ولد آدم محمد ﷺ ، وإنما

(١) ينظر: العتب الجميل علي أهل الجرح والتعديل ص ٣٠ ، هامش رقم ٢٠ .

نجدها عند أتباعه المؤمنين به ، وخُدام سنته ، من علماء هذه الأمة ، وبخاصة عند علماء الحديث ، وعلىٰ وجه التحديد ، عند علماء الجرح والتعديل . (١) .

(٤) ينظر : بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم بن ضياء العمري ص ٩ بتصرف .

المطلب الثاني

موازنة بين موقف ، علماء الجرح والتعديل من أهل السنة ؛

من رواة الشيعة ، وقبول مروياتهم ، والعكس .

تمهيد :

كانت الفتن التي وقعت بين المسلمين ، والتي بدأت بمقتل سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ ، واشتدت بمقتل سيدنا عثمان بن عفان ﷺ ، وتوالت بفتنة سيدنا علىٍّ بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان ﷺ .

كانت تلك الفتن ، ذات أثر سلبي علي الأمة الإسلامية عمومـًا ، وعلىٰ السنة النبوية خصوصـًا ، بظهور الفرق المبتدعة ، التي فرقت الأمة ، وتطاولت تلك الفرق علي السنة النبوية ، ورواتها ، فوجدنا الخوارج ، قد رَدُّوا الأحاديث النبوية ، التي رُوِيَتْ من غير أئمتهم ظنـًا منهم أنَّ جمهور صحابة رسول الله ﷺ ، الذين قبلوا التحكيم بعد انتصار ، الإمام علىٍّ بن أبي طالب ﷺ ، ليسوا محلَّ ثقة ، في تلقي الحديث النبوي عنهم ! .

كما وجدنا الشيعة – فيما عدا الزيدية – أكثرهم يرُدُّون الحديث النبوي ، المرويَّ عن غير أئمتهم ، لأنَّ عقيدتهم أنَّ من بايع أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ﷺ

، قد خانوا وصيَّةَ رسول الله ﷺ ، باستخلاف الإمام عليٍّ بن أبي طالب ﷺ ، من بعده. وهي وصية ، غير ثابتة عند أهل السُنَّة .

ومع ظهور تلك الفرق المبتدعة ، بدأ ظهور الكذب علي النبي ﷺ ، فبدأ الاحتياط ، والتثبت فيما يروي من السنة المطهرة ، فلا يؤخذ الحديث ، إلا عمن يعرف صدقه .

فهذا ابن عباس – رضي الله عنهما – يأتيه من يحدثه ، فلا يلتفت لحديثه ، تطبيقـاً لقاعدة :

(إن من لا يعرف حاله ، لا يقبل حديثه) .

روي الأمام مسلم في مقدمة صحيحة عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ (الثقة المخضرم) إِلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ! قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ! فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لاَ يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ . فَقَالَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ مَا لِيْ لاَ أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِيْ أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلاَ تَسْمَعُ ! فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلاً يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ (١) لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ مَا نَعْرِفُ .

(١) كناية عن الإفراط والتفريط في النقل بحيث ما بقي الاعتماد علي نقلهم .

وفىٰ روايـة ثانيـة قـال : " إِنَّـا كُنَّـا نُحَـدِّثُ عَـنْ رَسُـولِ اللهِ ﷺ إِذْ لَـمْ يَكُـنْ يُكْـذَبُ عَلَيْـهِ ، فَلَمَّـا رَكِـبَ النَّـاسُ الصَّـعْبَ وَالـذَّلُولَ تَرَكْنَـا الْحَـدِيثَ عَنْـهُ " (١) .

وها هو محمد بن سيرين ، التابعي الكبير، يعلن عن أثر الفتنة ، علىٰ البحث والنقد فيقول : " **لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا : سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ ! فَيُنْظَرُ إِلَىٰ أَهْلِ السُّنَّةِ ، فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ ، وَيُنْظَرُ إِلَىٰ أَهْلِ الْبِدَعِ ، فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ** " (٢) .

اختلاف المحدثين في قبول رواية المبتدعة وردها

البدعة : من الموضوعات ، التي أخذت حيزاً كبيراً ، من كتب المصطلح ، وأصول الفقه ؛ لأنها من أسباب الطعن في عدالة الراوي . وهي عند أهل الحديث ، تتعلق ببدع أصول الدين ، لا بدع فروعه !.

---

(١) ينظر : مسلم في صحيحة (بشرح النووي) المقدمة ، باب النهىٰ عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١/ ١١١، ١١٢ رقمي ٦،٧ وفىٰ هذا المعنىٰ حديث موقوف علىٰ معاذ بن جبل ﷺ . أخرجه الدارمي في سننه المقدمة ، باب تغير الزمان وما يحدث فيه ١/ ٧٧ رقم ١٩٩ .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووي) في المقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين ١ / ٨٤ .

والمنتمون إلىٰ مختلف الفرق الإسلامية ، الخارجة عن أهل السنة ، إبان توسع المجتمع الإسلامي ، يمثلون عدداً هاماً منه ، وفيهم من توافرت فيه أهلية الرواية ، بل كان من أئمتها ، لذلك شغلت قضية عدالتهم ، والأخذ عنهم ، بال أئمة الحديث ، **واختلفت فيها آراؤهم بين متشدد ، ومتساهل ، ومعتدل** .

فذهب البعض : إلىٰ رد رواية المبتدع مطلقاً ، الكافر بالتأويل ، والفاسق به ، واعتبرهما بمثابة الكافر المعاند (١) .

وذهب جماعة من أهل النقل والمتكلمين ، إلىٰ القول بقبول أخبار أهل البدع مطلقاً ، كفاراً كانوا أو فساقاً بالتأويل (٢) .

وهذا الرأي لم ينسب لأي إمام من أئمة الحديث ، وليس عملياً البحث فيه .

وأما المعتدلون فذهبوا إلىٰ التفصيل لعدة اعتبارات ، منها التفريق بين ١- المغالي في بدعته ، وغير المغالي ٢- والداعي إلي بدعته ، وغير الداعي ٣- والمستحل الكذب في الرواية والشهادة لمن وافقهم ، وغير المستحل .

---

(٣)ينظر : الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٩٤ ، باب ما حاء عن أهل البدع والأهواء ، والاحتجاج برواياتهم .

(٤) ينظر : المصدر السابق ص ١٩٥ .

فمن كان منهم غير مغال في بدعته ، وغير داع إليها ، وغير مستحل الكذب في الرواية والشهادة ، **قبلوا روايته . تقديماً لمصلحة تحصيل ذلك الحديث ، ونشر تلك السنة النبوية ، علىٰ مصلحة إهانته ، وإطفاء بدعته .**

قال الحافظ ابن حجر وهو من المحققين الكبار الذين نقحوا وحرروا تلك المسألة :

وأما البدعة : فالموصوف بها : أما أن يكون ممن يكفر بها ، أو يفسق . **فالمكفر بها** : لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه ، من قواعد جميع الأئمة (١) ، كما في غلاة الروافض ، من دعوىٰ بعضهم حلول الإلهية في عليّ ﷺ أو

(١) قال الحافظ ابن حجر في " شرح النخبة " قال : "والتحقيقُ أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكَفَّرٍ ببدعةٍ ؛ لأَنَّ كلَّ طائفةٍ تدَّعي أَنَّ مخالِفيها مبتدعةٌ ، وقد تُبالغ فتكفِّر مخالفها ، فلو أُخِذَ ذلك علىٰ الإِطلاقِ ، لاسْتَلْزَمَ تكفيرَ جميعِ الطوائفِ .

فالمعتمد في ضابط التكفير : أن الذي تُرَدُّ روايته ، مَن أَنكر أَمراً مُتواتِراً مِن الشَّرعِ ، معلوماً مِن الدِّينِ بالضَّرورةِ ، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ ، فأَمَّا مَن لم يَكُنْ بهذهِ الصِّفَةِ ، وانْضَمَّ إِلىٰ ذلك ضَبْطُهُ لِما يَرويهِ ، مَعَ وَرَعِهِ وتقواه ، فلا مانع مِن قبوله " نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٢٧ .

وقال أيضاً: " الذي يظهر أن الذي يُحْكم عليه بالكفر:

١ ـ من كان الكفرُ صريحَ قولِه .

٢ ـ وكذا من كان (الكفرُ) لازمَ قولِه وعُرِض عليه فالتزمه .

غيره ، أو الإيمان برجوعه إلىٰ الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك . وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شئ البتة .

والمفسق بها : كبدع الخوارج والروافض ، الذين لا يغلون ذلك الغلو ، وغير هؤلاء من الطوائف ، المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلىٰ تأويل ظاهر سائغ .

فقد **اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله** ، إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب ، مشهوراً بالسلامة ، من خوارم المروءة ، موصوفاً بالديانة والعبادة .

فقيل يقبل مطلقاً .

وقيل يرد مطلقاً .

والثالث التفصيل : بين أن يكون داعية ، أو غير داعية .

فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعية .

وهذا المذهب هو الأعدل . وصارت إليه طوائف من الأئمة . وادعىٰ ابن حبان إجماع أهل النقل عليه . لكن في دعوىٰ ذلك نظر .

= وأما من لم يلتزمه وناضل عنه ، فإنه لا يكون كافراً ، ولو كان اللازم كفراً " ينظر : النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين البقاعي ١/ ٦٤٧ .

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل : فبعضهم أطلق ذلك ، **وبعضهم زاده تفصيلاً** . فقال : **إن اشتملت رواية غير الداعية ، علىٰ ما يُشِيد بدعته ، ويزينها ويحسنها ظاهراً** فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل .

وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه ، في حق **الداعية** . فقال : **أن اشتملت روايته علىٰ ما يَرد بدعته ، قبل وإلا فلا** .

وعلىٰ هذا **إذا اشتملت ، رواية المبتدع سواء كان داعية أم لا . علىٰ ما لا تعلق له ببدعته أصلًا ، هل ترد مطلقًا ، أو تقبل مطلقًا ؟** .

مال أبو الفتح القشيري إلىٰ تفصيل آخر فيه . فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو ! إخماداً لبدعته وإطفاء لناره ، وأن لم يوافقه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده ، مع ما وصفنا من صدقه ، وتحرزه عن الكذب ، واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته . فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ، ونشر تلك السنة علىٰ مصلحة إهانته ، وإطفاء بدعته . والله أعلم .

قال الحافظ ابن حجر : وأعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة : بسبب اختلافهم في العقائد ! فينبغي التنبه لذلك ، وعدم الاعتداد به إلا بحق . وكذا عاب جماعة من الورعين ، جماعة دخلوا في أمر الدنيا ؛ فضعفوا خبرهم لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف ، مع الصدق والضبط . وأبعد ذلك

كله من الاعتبار ، تضعيف من ضعف بعض الرواة ، بأمر يكون الحمل فيه علىٰ غيره ، أو للتحامل بين الأقران . وأشد من ذلك ؛ تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلىٰ قدراً ، أو أعرف بالحديث . فكل هذا لا يعتبر به (١) .

وقد أصاب الإمام محمد بن جرير الطبري في قوله : " لو كان كل من ادعىٰ عليه ، مذهب من المذاهب الرديئة ، ثبت عليه ما ادعىٰ به ، وسقطت عدالته ، وبطلت شهادته بذلك ؛ للزم ترك أكثر محدثي الأمصار ؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم ، إلىٰ ما يرغب به عنه " (٢) .

---

(١) هدي الساري مقدمة الفتح، الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب ١/ ٤٠٤ . **قلت : وما ذكره الحافظ هنا . أبلغ رد علي ابن عقيل ، إذ يُوهم القارئ** ، أن الشيعي المعتدل ، عند علماء أهل السنة مجروح ! فيقول : (استشكال الحافظ ابن حجر توهينهم الشيعة مطلقاً في تهذيب التهذيب ٨/ ٤٥٧ رقم ٨٣١) . واضح وجيه ، إذ كيف يسوغ ، أن يعد التشيع المحمود المأمور به ، مما توهن به عدالة المتصف به ، والصواب : إن شاء الله تعالىٰ ، إن العدالة الكاملة لا تحصل إلا به ...) **فقط نقل استشكال الحافظ ابن حجر ، واعتمد عليه في عتابه ، دون التفات لما حرره وحققه الحافظ هنا في مقدمة فتح الباري . حيث أنصف ، وأجاد ، الحافظ ابن حجر في جوابه ، الذي يبطل استشكاله وعتابه** . ينظر : العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٣٧ .

(٢)المصدر السابق ١/ ٤٤٩ .

وقال الإمام النووي : " ولم يزل الخلف والسلف علىٰ الصلاة ، خلف المعتزلة وغيرهم ، ومناكحتهم ، وموارثتهم ، وإجراء أحكام المسلمين عليهم " (١) .

وهذا المذهب العدل الذي ذهب إليه عامة أهل الحديث ، واعتمده ابن حجر العسقلاني وغيره ، منتزع من نصوص عليها الأئمة قبلهم .

قال الإمام الشافعي : وهو يحدث عن إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَىٰ القَدَرِيّ ، لصدقه . " لَأَنْ يَخِرَّ إِبْرَاهِيمُ مِنْ بُعْدٍ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ ، وَكَانَ ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ " .

وكان الشافعي في روايته عنه يقول : " حَدَّثَنَا الثِّقَةُ فِي حَدِيثِهِ ، الْمُتَّهَمُ فِي دِينِهِ " (٢) .

ومثله قول محمد بن إسحاق **بن خزيمة كان يقول** : " حَدَّثَنَا الصَّدُوقُ فِي رِوَايَتِهِ ، الْمُتَّهَمُ فِي دِينِهِ ، عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ" (٣) .

---

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين ١ / ١٣٠ .

(١) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ، معرفة من تقبل روايته ومن ترد (رواية المبتدع) ١/ ٣٥٩ .

(٢) المدخل إلي كتاب الإكليل للحاكم القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين ص٤٩ .

وسُئِلَ الإمام أحمد بن حنبل : أَيُكْتَبُ عَنِ الْمُرْجِئِ وَالْقَدَرِيِّ؟ قَالَ : " نَعَمْ يُكْتَبُ عَنْهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيًا "(١) .

وقيل له فِي حَدِيثِكَ أَسْمَاءُ قَوْمٍ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ ؟ فَقَالَ: " هُوَ ذَا نَحْنُ نُحَدِّثُ عَنِ الْقَدَرِيَّةِ (٢).

و**قال الحافظ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ**: " لَوْ تَرَكْتُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ لِحَالِ الْقَدَرِ ، وَلَوْ تَرَكْتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ لِذَلِكَ الرَّأْيِ ، يَعْنِي التَّشَيُّعَ ، خَرِبَتِ الْكُتُبُ " قَوْلُهُ : خَرِبَتِ الْكُتُبُ ، يَعْنِي لَذَهَبَ الْحَدِيثُ (٣) .

وقال الجُوزجَاني :" ومنهم زائغ عن الحق ، أي عن السنة ، صدوق اللهجة ، قد جرىٰ في الناس حديثه ، لكنه مخذول في بدعته ، مأمون في روايته ،

(٣)الكفاية للخطيب البغدادي ، باب ذكر بعض المنقول عن أئمة الحديث ، في جواز الرواية ، عن أهل الأهواء والبدع ص ١٢٨ .

(٤)المرجع السابق في المكان السابق ص ١٢٩ .

(٥) الكفاية للخطيب البغدادي ، باب ذكر بعض النقول عن أئمة الحديث ، في جواز الرواية ، عن أهل الأهواء والبدع ص ١٢٩، وينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي١/ ٣٥٦ .

فهؤلاء ليس فيه حيلة ، إلا أن يؤخذ من حديثهم ، ما يعرف وليس بمنكر ؛ إذا لم يقو به بدعتهم " (١) .

وقال الحاكم :" وأصحاب الأهواء ، فإن روايتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة ، إذا كانوا فيها صادقين " (٢) .

وقال ابن دقيق العيد : " الَّذِي تَقَرَّرَ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا تُعْتَبَرُ الْمَذَاهِبُ فِي الرِّوَايَةِ ؛ إِذْ لَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا بِإِنْكَارٍ قَطْعِيٍّ مِنَ الشَّرِيعَةِ، فَإِذَا اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ انْضَمَّ إِلَيْهِ الْوَرَعُ وَالتَّقْوَىٰ فَقَدْ حَصَلَ مُعْتَمَدُ الرِّوَايَةِ " (٣) .

وقال الحافظ الذهبي : هَذِهِ مَسْأَلَةٌ كَبِيْرَةٌ : وَهِيَ القَدَرِيُّ ، وَالمُعْتَزِلِيُّ ، وَالجَهْمِيُّ ، وَ**الرَّافِضِيُّ ، إِذَا عُلِمَ صِدْقُهُ فِي الحَدِيْثِ وَتَقْوَاهُ ، وَلَمْ يَكُنْ دَاعِيًا إِلَىٰ بِدْعَتِهِ ، فَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ قَبُولُ رِوَايَتِهِ ، وَالعَمَلِ بِحَدِيْثِهِ** ، وَتَرَدَّدُوا فِي الدَّاعِيَةِ ، هَلْ يُؤْخَذُ عَنْهُ ؟ فَذَهَبَ كَثِيْرٌ مِنَ الحُفَّاظِ إِلَىٰ تَجَنُّبِ حَدِيْثِهِ ،

---

(٦) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ، معرفة من تقبل روايته ومن ترد (رواية المبتدع) ١/ ٣٦١ .

(٧) ينظر : المدخل إلي كتاب الإكليل للحاكم القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين ص٤٩ .

(٨)ينظر : فتح المغيث للسخاوي ، معرفة من تقبل روايته ومن ترد (رواية المبتدع) ١/ ٣٥٩ .

وَهُجْرَانِهِ ، وَقَالَ بَعْضُهُم : إِذَا عَلِمْنَا صِدْقَهُ ، وَكَانَ دَاعِيَةً ، وَوَجَدْنَا عِنْدَهُ سُنَّةً تَفَرَّدَ بِهَا ، فَكَيْفَ يَسُوغُ لَنَا تَرْكُ تِلْكَ السُّنَّةِ ؟ فَجَمِيْعُ تَصَرُّفَاتِ أَئِمَّةِ الحَدِيْثِ ، تُؤْذِنُ بِأَنَّ المُبتَدِعَ إِذَا لَمْ تُبِحْ بِدعَتُه ، خُرُوْجَه مِنْ دَائِرَةِ الإِسْلاَمِ ، وَلَمْ تُبِحْ دَمَهُ ، فَإِنَّ قَبُولَ مَا رَوَاهُ سَائِغٌ " (١) .

وقال الحافظ الذهبي أيضـًا : لقائل أن يقول : كيف ساغ ، توثيق مبتدع ، وحَدُّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً ، من هو صاحب بدعة ؟.

وجوابه : الْبِدْعَةُ عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ :

صُغْرَىٰ كَالتَّشَيُّعِ بِلَا غُلُوٍّ، أَوْ بِغُلُوٍّ(٢) كَمَنْ تَكَلَّمَ فِي حَقِّ مَنْ حَارَبَ عَلِيًّا، فَهَذَا كَثِيرٌ فِي التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ مَعَ الدِّينِ وَالْوَرَعِ وَالصِّدْقِ، فَلَوْ رُدَّ حَدِيثُ هَؤُلَاءِ لَذَهَبَ جُمْلَةٌ مِنَ الْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ، وَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ بَيِّنَةٌ .

---

(١) سير أعلام النبلاء ترجمة الإمام الحافظ هشام الدَّسْتُوَائِي ٦/ ٥٧١ رقم ١٠٥٢ .

(٢) **هذا من دقة وأمانه أهل الحديث** ، من أهل السنة ، فمع الوصف بالغلو ، قبلوا روايتهم ، لدينهم وورعهم ، وصدقهم ، وهذا غاية الإنصاف في الحكم ، ممن لم يستوعب ذلك ، أو استوعبه ودلس ، مثل ابن عقيل ، فهم من كلام الأئمة ، في تعريف الأئمة للشيعي هنا ، بأنه مجروح ، ولا تقبل روايته ! ووافقه علي فهمه هذا ، حسن السقاف محقق الكتاب ، ووصف تعريف الأئمة هنا ، بأنه تعريف فاسد . قال : ابن عقيل معقبـًا ، علي تعريف الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري ١/ ٣٨٤ ، الْفَصْل التَّاسِع فِي سِيَاق أَسمَاء من

ثُمَّ **بِدْعَةٌ كُبْرَىٰ** كَالرَّفْضِ الْكَامِلِ وَالْغُلُوِّ فِيهِ ، وَالْحَطِّ عَلَىٰ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَالدُّعَاءِ إِلَىٰ ذَلِكَ ، فَهَذَا النَّوْعُ لَا يُحْتَجُّ بِهِمْ وَلَا كَرَامَةَ .

وَأَيْضًا فَمَا اسْتَحْضَرَ الْآنَ فِي هَذَا الضَّرْبِ رَجُلًا صَادِقًا وَلَا مَأْمُونًا ، بَلِ الْكَذِبُ شِعَارُهُمْ وَالتَّقِيَّةُ وَالنِّفَاقُ دِثَارُهُمْ ، فَكيف يقبل نقل من هَذَا حَاله ؟ حاشا وكلا . قَالَ : **والشيعي الغالي فِي زمن السّلف وعرفهم هُوَ** : من يتَكَلَّم فِي عُثْمَان ، وَالزُّبَيْر ، وَطَلْحَة وَمُعَاوِيَة ، وَطَائِفَة مِمَّن حَارب عليًا ﷺ ، وَتعرض لسبهم .

والغالي فِي زَمَاننَا وعرفنا ، الَّذِي يكفر هَؤُلَاءِ السَّادة ، هَذَا ضال مُعَثَّر (١) .

= طعن فِيهِ من رجال هَذَا الْكتاب . (والتشيع محبَّة علىٰ وتقديمه علىٰ الصحابة فَمن قدمه علىٰ أبي بكر وَعمر فَهُوَ غال فِي تشيعه) قال : يترتب علي هذا . جرح من لا يحصي عددهم ... وقال : وأن ذلك قاصمة الظهر ا.هـ فانظر : كيف فهم ابن عقيل من هذا الكلام ، جرحهم ، و عدم قبلوا روايتهم ، ووافقه السقاف ، في فهمه واستنتاجه الساقط ، وتجرأ وتهور الأخير ، ووصف ، تعريف الحافظ ابن حجر ، بأنه تعريف فاسد . وقد سبق كلام الحافظ ابن حجر : والتحقيقُ أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكَفَّرٍ ببدعةٍ ... وفي هذا أبلغ رد ، علي سوء فهما ، واستنتاجهما وتدليسهما . ينظر : العتب الجميل علي أهل الجرح والتعديل ص ٣٠ ، مع هامش رقم ٢١ .

(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٦ .

وقال أيضـاً في السير : " كُـلُّ مَـنْ أَحَـبَّ **الشَّـيْخَيْنِ** فَلَيْسَ بِغَـالٍ ، بَـلْ **مَـنْ تَعَرَّضَ لَهُمَا بِشَيْءٍ مِنْ تَنَقُّصٍ ، فَإِنَّـهُ رَافِضِـيٌّ غَـالٍ** ، فَـإِنْ سَـبَّ ، فَهُـوَ مِـنْ شِـرَارِ الرَّافِضَةِ، فَإِنْ كَفَّرَ، فَقَدْ بَاءَ بِالكُفْرِ، وَاسْتَحَقَّ الخِزْيَ " (١) .

وقال أيضـاً معرفـاً بالشيعي الجلد ، والرافضي المقيـت : " لَـيْسَ تَفْضِـيْلُ عَلِـيٍّ ﷺ بِـرَفضٍ وَلاَ هُـوَ ببدعَـةٌ ! (٢) بَـلْ قَـدْ ذَهـبَ إِلَيْـهِ خَلـقٌ مِـنَ الصَّـحَابَةِ وَالتَّابِعِيْنَ، فَكُلٌّ مِنْ عُثْمَانَ وَعلِيٍّ ذُو فضلٍ وَسَابِقَةٍ وَجِهَادٍ، وَهُمَـا مُتَقَارِبَـانِ فِـي العِلْمِ وَالجَلاَلَة، وَلعلَّهُمَا فِي الآخِرَةِ مُتسَـاوِيَانِ فِي الدَّرَجَـةِ، وَهُمَـا مِـنْ سَـادَةِ الشُّـهَدَاءِ – رَضِـيَ اللهُ عَنْهُمَـا، وَلَكِـنَّ جُمْهـورَ الأُمَّـةِ عَلَـىٰ تَـرَجيْحِ عُثْمَـانَ عَلَـىٰ الإِمَامِ عَلِيٍّ، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ، **وَالخَطْبُ فِي ذَلِكَ يسيرٌ**، وَالأَفضَـلُ مِنْهُمَـا بِـلاَ شـكٍّ أَبُـو بَكْـرٍ وَعُمَـرُ، **مَـنْ خَـالفَ فِـي ذَا، فَهُـوَ شِـيعِيٌّ جَلـدٌ**، وَمَـنْ أَبغـضَ الشَّـيْخَيْنِ وَاعتقدَ صِحَّةَ إِمَامَتِهِمَـا فَهُـوَ رَافضـيٌّ مَقِيـتٌ ، وَمَـنْ سَـبَّهما وَاعتقـدَ أَنَّهُمَـا لَيْسَـا

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣١٢ رقم ٢٨٠٤ ، في ترجمة الإِمَامُ الحَافِظُ أَبُو عَرُوْبَةَ .

(٢) **قلت : وما ذكره الحافظ الذهبي هنا فيه أبلغ رد علي ابن عقيل** ، إذ يُوهم القارئ ، أن الشيعي المعتدل ، عند علماء أهل السنة مجروح ! . ينظر : العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٣٧ .

بِإِمَامَيْ هُدَىٰ فَهُوَ مِنْ غُلاَةِ الرَّافِضَةِ - أَبعدَهُم اللهُ تعالي (١).

وقال الحافظ الذهبي : مبيناً عقوبة **الشِيْعِيِّ الجَلْدُ** المبغض والمنتقص لواحد من الخلفاء الراشدين ، وعقوبة النَاصِبِيِّ المبغض والمنتقص لسيدنا الإمام عليّ رضي الله عنه .

قال في ترجمة الحَسَنُ بنُ صَالِحٍ .

قَالَ وَكِيْعٌ : حَسَنُ بنُ صَالِحٍ عِنْدِي إِمَامٌ. فَقِيْلَ لَهُ: إِنَّهُ لاَ يَترحَّمُ عَلَىٰ عُثْمَانَ. فقال: أفتترحم أنت علىٰ الحجاج ؟

قال : (الذهبي): لاَ بَارَكَ اللهُ فِي هَذَا المِثَالِ .

وَمُرَادُهُ (أي وَكِيْعٌ) : أَنْ تَرْكَ التَّرَحُّمِ سُكُوْتٌ، وَالسَّاكتُ لاَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ قَوْلٌ ، وَلَكِنْ **مَنْ سَكَتَ عَنْ تَرحُّمٍ مِثْلِ الشَّهِيْدِ أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ عُثْمَانَ ، فَإِنَّ فيه شيئًا من تَشَيُّعٍ ، فَمَنْ نَطَقَ فِيْهِ بِبُغضٍ وَتَنَقُّصٍ فَهُوَ شِيْعِيٌّ جَلْدٌ يُؤَدَّبُ**، وَإِنْ تَرَقَّىٰ إِلَىٰ الشَّيْخَيْنِ بِذَمٍّ ، فَهُوَ رَافِضِيٌّ خَبِيْثٌ ، وَكَذَا **مَنْ تَعرَّضَ لِلإِمَامِ عَلِيٍّ بِذَمٍّ، فَهُوَ نَاصِبِيٌّ يُعَزَّرُ**، فَإِنْ كَفَّرَهُ ، فَهُوَ خَارِجِيٌّ مَارِقٌ ، بَلْ سَبِيْلُنَا أَنْ نَستغفِرَ لِلْكُلِّ ، وَنُحِبُّهُم ، وَنَكَفَّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُم (٢).

---

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٩ رقم ٣٥٣٨ . ترجمة الإِمَامُ الحَافِظُ الدارقطني .

(٤) سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٧ رقم ١١٣٥ . ترجمة الإمام الفقيه الحَسَنُ بنُ صَالِحٍ .

قال الحافظ السيوطي : " وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَعْتَقِدَ خِلَافَهُ " (١).

ويبين الخطيب البغدادي ، حجة من يجوز الرواية ، عن أصحاب البدع وقبولها بقوله : " وَالَّذِي نَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي تَجْوِيزِ الِاحْتِجَاجِ بِأَخْبَارِهِمُ ، مَا اشْتُهِرَ مِنْ قَبُولِ الصَّحَابَةِ ، أَخْبَارَ الْخَوَارِجِ وَشَهَادَاتِهِمْ ، وَمَنْ جَرَىٰ مَجْرَاهُمْ مِنَ الْفُسَّاقِ بِالتَّأْوِيلِ ، ثُمَّ اسْتِمْرارِ عَمَلِ التَّابِعِينَ وَالْخَالِفِينَ بَعْدَهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ ، لِمَا رَأَوْا مِنْ تَحَرِّيهِمِ الصِّدْقَ وَتَعْظِيمِهِمِ الْكَذِبَ ، وَحِفْظِهِمْ أَنْفُسَهُمْ عَنِ الْمَحْظُورَاتِ مِنَ الْأَفْعَالِ ، وَإِنْكَارِهِمْ عَلَىٰ أَهْلِ الرِّيَبِ وَالطَّرَائِقِ الْمَذْمُومَةِ ، وَرِوَايَاتِهِمُ الْأَحَادِيثَ الَّتِي تُخَالِفُ آرَاءَهُمْ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهَا مُخَالِفُوهُمْ فِي الِاحْتِجَاجِ عَلَيْهِمْ ، ... دَوَّنَ أَهْلُ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا رِوَايَاتِهِمْ ، وَاحْتَجُّوا بِأَخْبَارِهِمْ ، فَصَارَ ذَلِكَ كَالْإِجْمَاعِ مِنْهُمْ ، وَهُوَ أَكْبَرُ الْحُجَجِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَبِهِ يَقْوَىٰ الظَّنُّ فِي مُقَارِبَةِ الصَّوَابِ (٢) .

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، صفة من تقبل روايته ومن ترد (عدم الاحتجاج بمن كفر ببدعته) ١/ ٣٨٧ .

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج برواياتهم ص ١٢٥ .

وقال الإمام ابن الصلاح : معقباً علي من يري عدم الأخذ ، برواية المبتدعة مطلقاً قال : " بَعِيدٌ ، مُبَاعِدٌ لِلشَّائِعِ ، عَنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ ، فَإِنَّ كُتُبَهُمْ طَافِحَةٌ بِالرِّوَايَةِ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ غَيْرِ الدُّعَاةِ . وَفِي الصَّحِيحَيْنِ كَثِيرٌ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ ، فِي الشَّوَاهِدِ وَالْأُصُولِ . وَاللهُ أَعْلَمُ " (١) .

وقال العلامة المحقق ، الفقيه الأصولي ، الشيخ محمد بخيت المطيعي ، مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالىٰ ، في حاشيته علىٰ " نهاية السول للأسنوي " في مباحث شروط قبول الخبر: بعد أن حكي كلام الأئمة في المسألة .

قال الشيخ بخيت رحمه الله تعالىٰ : مؤيداً ومفصلاً ، كلام الحافظ ابن حجر السابق : " وعلىٰ كل حال : فلو رددنا الروايات بمثل هذا ، لم نقبل رواية قط ، إلا ممن أجمع الكل علىٰ أنه غير مبتدع ،. . .، ثم قال: "ومن ذلك تعلم أن الحق قبول رواية ، كل من كان من أهل القبلة ، يصلي بصلاتنا ، ويؤمن بكل ما جاء به رسولنا مطلقاً، متىٰ كان يقول بحرمة الكذب ، **فإن كل من هو كذلك ، لا يمكن أن يبتدع بدعة ، إلا وهو متأول فيها ، مستند في القول فيها إلىٰ كتاب الله ﷻ ، أو سنة رسوله ﷺ ، بتأويل رآه باجتهاده ، وكل مجتهد مأجور ، وإن أخطأ** .

---

(٣) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث ص ١١٥ .

نعم إذا كان ينكر أمراً متواتراً من الشرع ، معلومـًا من الـدين بالضـرورة ، أو اعتقد عكسه ، كان كـافراً قطعـًا ، لأن ذلـك لـيس محـلاً للاجتهـاد ، بـل هـو مكابرة فيما هو متواتر من الشريعة ، معلوم من الـدين بالضـرورة ، فكـان كـافراً مجاهراً ، فلا يقبل مطلقـًا . حَرَمَ الكَذِبَ أو لـم يُحَرِمُه".

ثم أورد كلامـًا ، لبعض الأصوليين ، في رد رواية صـاحب البدعـة الجليـة الداعية إليها ، وقبول رواية صاحب البدعة الخفيـة غيـر الداعيـة إليهـا ، ثـم رده بقوله رحمه الله تعالىٰ : " وقد علمـت أن المـدار علىٰ أنـه يحـرم الكـذب أو لا يحرمه ، فإن كان يحرمه ، خصوصـًا علىٰ الله ﷻ ، ورسـوله ﷺ ، فكونـه يـدعو إلىٰ بدعتـه الجليـة أو غيرهـا أو لا يـدعو، فـلا يمكنـه أن يجـرأ علىٰ الكـذب ، خصوصـًا ، إذا كان ممن يرىٰ الكفر بارتكاب الكبائر، التي منهـا الكـذب علىٰ الله ﷻ ، ورسوله ﷺ ، فإنه يتباعد عن ذلك ، تباعده عن الكفر.

وكونه مخاصمـًا لغيره ، فيما يتعلق ببدعته شيء ، وكونه يكذب علىٰ الله ﷻ ، ورسوله ﷺ ، شيء آخر! فإنه إن خاصم فيما يكون دليله سمعـًا ، فاحترازه عـن الكـذب ، يلزمـه أن لا يسـتدل إلا بمـا يصـح ثبوتـه ، عـن رسـول الله ﷺ ، بالطريق المعروف ، عند أئمة الحديث .

فالمعول عليه هو ما نقله الإمام السيوطي ، عن الحافظ ابن حجر، فاحرص عليه ، وخذ هذا التحقيق "(١).

إذن خلاصة القول ، في رواية المبتدع يُسأل عنه : هل هو صادق الرواية أم لا ؟.

فإذا كان من أهل الصدق ، والضبط ، فلنا صدقه وضبطه في روايته ، وعليه بدعته ، سواء وافقت روايتُهُ بدعَتَهُ ، أو لم تؤيدها . بل وحتىٰ لو كان المبتدع غالياً ، طالماً أنه لا يكفر ببدعته ، فإن روايته مقبولة ، **وأقوال أئمة الحديث السابقة ، وغيرها تؤذن بذلك** .

وقد خرَّج الأئمة في صحاحهم ، وسننهم ، ومسانيدهم ، وأجزائهم ، عن أهل الأهواء علىٰ اختلاف بدعهم ، إذا كانوا من أهل هذا الشأن ، مع الصدق والإتقان .

وعلي كل ما سبق ، يحمل قول الحافظ الحاكم ، في ترجمة مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ الْأَخْرَمِ قال : **إِنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ مَلْآنُ مِنَ الشِّيعَةِ** (١) .

---

(١) نهاية السول شرح منهاج الوصول للأسنوي ٣/ ١٢٨ ، ١٣١ - ١٣٥ . وينظر : جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل ص ٧٠ . تحقيق الأستاذ عبد الفتاح ابو غدة .

وفي كل ما سبق من تفصيل في تلك المسألة ، ردٌ علي ابن عقيل ، حين زعم ، أن علماء الجرح والتعديل ، من أهل السنة ، حين اختلفوا ، في تعريف الشيعي ، والرافضي ، رجح بعضهم ، ما وافق مشربه ، ولم يرجعوا إلي أصل متفق عليه [٢] .

توجيه ما ورد في الصحيحين عن المبتدعة

ذكر الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ توجيهاً دقيقاً ، لما ورد في الصحيحين عن رواة مبتدعة فقال : " فإذا وجدنا بعض الأئمة الكبار من أمثال البخاري ومسلم ، لم يتقيد فيمن أخرج لهم في كتابه ببعض القواعد ،

---

[٢] المقنع في علوم الحديث لابن الملقن ١/ ٢٧٠ . وينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/ ٣٨٥، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي ٢/ ٧٠ .

[٣] ينظر : العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٢٩ ، ٣٠ . **وانظر : إلي ابن عقيل وهو يتناقض مع نفسه** ، حيث يصرح بأنه يتفق مع من يعاتبهم في قاعدة (الجرح والتعديل) قائلاً:(تتمة) اعلم أرشدنا الله وإياك لما يحبه أن الجرح منه ما هو مقبول مطلقاً ، ومنه ما هو مردود مطلقاً ، ومنه ما يقبل مفسراً ويرد غير مفسر .....الخ قال : وقد أطال ابن السبكي الكلام في الطبقات في هذا المعنىٰ وتركنا نقله اختصاراً. ينظر : العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٥٥ ، ٥٦ . **وأقره علي نقل القاعدة ، حسن السقاف** ، في المصدر السابق ، نفس المكان ، هامش رقم ٥٢ .

فذلك لاعتبارات ظهرت لهم ، ورجحت جانب الصدق علىٰ الكذب ، والبراءة علىٰ التهمة ، وإذا تعارض كلام الناقد ، وكلام صاحبي الصحيحين فيمن أخرج لهم الشيخان من أهل البدع ، قُدم كلامهما واعتبارهما للراوي ، علىٰ كلام غيرهم ؛ لأنهما أعرف بالرجال من غيرهما ، **وليس ذلك تعصبًا لصاحبي الصحيحين** - رحمهما الله تعالي - **ولكنه الحق الذي ظهر بعد البحث والنظر** . والله أعلم"(١).

والاعتبارات التي قصدها منها ما يلي :

١ - أن يكون اتهام الراوي بالبدعة ظنًا ، فقد اتهم عبدُ الوارث بن سعيد التنوري البصري بالقدر ، لأجل ثنائه علىٰ - عمرو بن عبيد -، حيث قال: " لولا أنني أعلم أنه صدوق ، ما حدّثت عنه " (٢) .

قال البخاري: " قال عبد الصمد بن عبد الوارث : إِنه لمَكذُوبٌ علىٰ أَبي، وما سَمِعتُ منه يقولُ قط في القَدَر" (٣).

---

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٣٩٦ .

(٢) ينظر : هدي الساري ، الْفَصْل التَّاسِع فِي سِيَاق أَسمَاء من طعن فِيهِ من رجال هَذَا الْكتاب ١ / ٤٢٢.

(٣) المصدر السابق ١ / ٤٢٢. وينظر: التاريخ الكبير ٦/ ١١٨، رقم ١٨٩١ ، ترجمة عَبد الوارِث بْن سَعِيد .

٢ – أن يكون نَقْلُ الابتداع ، مُخْتَلَفـاً في ثبوتـه عـن الـراوي ، فقـد تكلـم ، سعيد بن عبد العزيز التنوخي ، في حسّان بن عطية المحاربي ، مـن أجـل القـول بالقدر، وأنكر ذلك الأوزاعي(١) .

٣– أن يثبـت نقـل الابتـداع عـن الـراوي ، ويصـح رجوعـه عـن البدعـة ، وتوبتـه منهـا . مثـل : بشـر بـن السَّـرِي البصـري ، حكـي الحـافظ الـذهبي عـن الحميدي قوله فيه : كان جهميـاً ، لا يحل أن يكتب حديثه. فرد الذهبي قـائلاً : قلت بل حديثه حجة ، **وصح أنه رجع عن التجهم** (٢) .

٤ – أن يرىٰ الراوي بدعة معينـة ، يعتقـدها ، ولا يـتكلم فيهـا ، فضـلاً عـن عدم دعوته إليها ، فقد كان عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج ، يرىٰ القدر.

قال أبو داود : " لكنه كان لا يتكلم فيه" (٣).

٥ – أن لا يكون الراوي داعية إلىٰ بدعته ، فقد كـان عبـد الأعلىٰ بـن عبـد الأعلىٰ البصري السّامي، وهشام بن أبي عبد الله الدستوائي ، ويحيىٰ بن حمـزة الحضرمي ، يرون القدر، ولا يدعون إليه (٤).

---

(٤) هدي الساري ١ / ٣٩٦.

(٥) سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٣٣ رقم ١٠٩ ، ترجمة : بشر بن السري الأفوه البصري ، وينظر : هدي الساري ١ / ٣٩٣.

(٦) هدي الساري ١ / ٤١٥.

ومن أخرج لهم الأئمة من غير الأصناف السابقة ، اعتماداً علىٰ ما عُرِفَ عنهم ، من الصدق والأمانة ، كما قال الحافظ الذهبي: " أَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ الْكُوفِيُّ ، شِيعِيٌّ جَلْدٌ ، لكنه صدوق فلنا صدقه ، وعليه بدعته " (٢) .

قلتُ : خلاصة القول : فالعبرةُ عند المحققين ، في باب الرواية عن أهل البدع ، هو اعتبارُ أحوالهم في قوة الدِّين ، وظهور الصِّدق ، ولذلك لم يترددوا في قبول ، رواية الدعاة من الخوارج ، وهذا الإمام البخاريُّ ، **قد أخرج لعمران بن حطان ، رغم أنّه كان داعية إلىٰ بدعته ، بل كان رأساً من رؤوس الخوارج** .

فقد كان رأس القعدية ، من الصفرية ، وفقيههم، وشاعرهم، وخطيبهم ، وقد مدح (عبد الرحمن بن ملجم) قاتل أمير المؤمنين ، سيدنا الإمام علىٰ بن أبىٰ طالب رضي الله عنه .

واحتجاج البخاري به ، وبغيره من المبتدعين ، محمول علىٰ ما يلي :

١ – أنه خرج لهم ما حمل عنهم ، قبل ابتداعهم .

٢ – أو أنهم يكونون ، ممن تابوا ورجعوا عن بدعتهم ، في آخر حياتهم .

٣ – أو يكونون تبرؤوا مما نسب إليهم .

---

(١) هدي الساري ١ / ٤١٦ ـ ٤٤٨ ـ ٤٥١ .

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٥ رقم ٢ ترجمة أَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ الْكُوفِيُّ.

وعلىٰ القول الأول حُمل ، ما أخرجه الإمام البخاري ، عن عمران بن حطان .

قال ابن حجر - رحمه الله تعالي-: "وإنما أخرج له البخاري علىٰ قاعدته ، في تخريج أحاديث المبتدع ، إذا كان صادق اللهجة متدينًا وقيل: إن يحيىٰ بن أبىٰ كثير (١) ، حمله عنه قبل أن يبتدع" (٢) و لعمران بن حطان ، في البخاري ، سوىٰ حديثين أحدهما متابعة (٣) والآخر أصل (٤) .

---

(٣) يحيىٰ بن أبىٰ كثير: هو يحيىٰ بن أبىٰ كثير من موالىٰ بني طئ من أهل البصرة عالم أهل اليمامة فىٰ عصره، ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل مات سنة ١٣٢هـ وقيل قبل ذلك. له ترجمة فىٰ: تقريب التهذيب ٢ / ٣١٣ رقم ٧٦٦٠، والثقات لابن حبان ٧ / ٥٩١، والتاريخ الكبير للبخاري ٤ / ٢ رقم ٣٠١،وصفوة= الصفوة ٤ / ٧٥ رقم ٦٥٧، والكاشف ٢ / ٣٧٣ رقم ٦٢٣٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢٤ رقم ١٠٣٧.

(٤) فتح الباري ١٠ / ٣٠٢ رقم ٥٨٣٥.

(٥) انظر: صحيح البخاري (بشرح فتح الباريٰ) كتاب اللباس، باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه ١٠/ ٢٩٦ رقم ٥٨٣٥.

(٦) انظر: المصدر السابق نفس الكتاب ، باب نقض الصور ١٠ / ٣٩٨ رقم ٥٩٥٢.

وفي كل ما سبق ، رد علي اعتراض ، محمد بن عقيل ، وحسن السقاف ، في عتابهم لعلماء الجرح والتعديل من أهل السنة ، في روايتهم ، لعمران بن حطان (الخارجي ، الناصبي ، علي حد وصفهما) (١) .

ولم يقيما وزناً لميزان الاعتدال السابق ، عند **علماء الجرح والتعديل من أهل السنة** في حكمهم علي الرواة المبتدعة !

فإذا قبل الأئمة رواية من هو ناصبي _ علي حد زعم الرافضة _ **(عمران بن حطان) للاعتبارات السابقة (وهو ما عتب فيه ابن عقيل وابن السقاف الأئمة !)** ففي المقابل ، قبلوا أيضاً رواية من هو شِيعِيٌّ جَلْدٌ **كما مر قريباً ، من قول الحافظ الذهبي: "** أَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ الْكُوفِيُّ ، شِيعِيٌّ جَلْدٌ ، لكنه صدوق فلنا صدقه ، وعليه بدعته !.

فهلا اعتدلا في فهمهما وفي حكمهما ، **كما اعتدل في الفهم والحكم الأئمة الذين يعاتبونهم ؟!.**

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالي : **" العبرةُ في الرواية بصدق الراوي ، وأمانته ، والثقة بدينه وخلقه ، والمتتبع لأحوال الرواة ، يرىٰ كثيراً من**

(١) العتب الجميل علي أهل الجرح والتعديل ص ٣٦ مع ص ٥١ ، ١٤٤ .

أهل البدع ، موضعـًا للثقة والاطمئنان ، وإن رووا ما يوافق رأيهم ، ويرىٰ كثيـراً منهم ، لا يُوثَق بأيّ شيء يرويه " (١).

وحتىٰ هذا الصدق ، وهذه الأمانة ، لا يكونان مبرِّراً ، لقبول روايته مطلقـًا ، وإنّما يضافُ إلىٰ ذلك عند بعضهم ، إذا كان ما عنده من الحديث ، ممّا تشـتدّ الحاجة إلىٰ أخذه ومعرفته . ولذلك نقـل الـذهبي عـن بعـض العلمـاء قَـالَ : إِذَا عَلِمْنَا صِدْقَهُ ، وَكَانَ دَاعِيَةً، وَوَجَدْنَا عِنْدَهُ سُـنَّةً تَفَـرَّدَ بِهَـا فَكَيْـفَ يَسُـوغُ لَنَـا تَـرْكُ تِلْكَ السُّنَّةِ ؟! (٢) .

إذن : ليس التوثيق غالبـًا ، كما يفتري محمد بن عقيل ، وحسـن السـقاف . **علي علماء الجرح والتعديل من أهل السنة ، بأنهم يوثقون ، من هو (خارجي ناصبي ، علي حد وصفهما) ممن هو علي مذهبهم ، توثيقـًا غالبـًا ، وهو منـافق ، بشهادة المعصوم . وهو قول النبي ﷺ من حديث عليّ بن أبي طالب ﷺ قَالَ : وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِلَيَّ: " أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا**

(٢) الباعث الحثيث لأحمد شاكر ص ٨٤ .

(٣) سير أعلام النبلاء الذهبي ٧/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

مُـؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضَـنِي إِلَّا مُنَـافِقٌ " [1] ، **وتـوهينهم الشـيعي مطلقـًا** ، وأن مـا اعتذروا بـه ، مـن تـوثيقهم الناصبي غالبـًا ، وتـوهينهم الشيعي مطلقـًا ، فاسـد وباطل ![2] .

فقد تبين مما سبق ، أن الأمر عند الأئمة في التوثيق والتضعيف للرواة المبتدعة ، ليس كما فهما وزعما (ابن عقيل وابن السقاف) ، **وإنما الاعتبار في التوثيق والتضعيف ، للرواة المبتدعة ، يعود إلىٰ ملاحظة ، جملة القرائن والأحوال ، في الراوي والرواية .**

وأختم بعبارة الحافظ الذهبي السابقة قريبًا:(فَجَمِيْعُ تَصَرُّفَاتِ أَئِمَّةِ الحَدِيْثِ ، تُؤْذِنُ بِأَنَّ المُبتَدِعَ إِذَا لَمْ تُبِحْ بِدعَتُه ، خُرُوْجَه مِنْ دَائِرَةِ الإِسْلاَمِ ، وَلَمْ تُبِحْ دَمَهُ ، فَإِنَّ قَبُولَ مَا رَوَاهُ سَائِغٌ).

---

[4] أخرجه مسلم "بشرح النووي" كتاب الإيمان ، باب الدليل علىٰ أن حب الأنصار وعلىٰ رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات النفاق ١/ ٣٤١ رقم ٧٨.

[5] العتب الجميل علي أهل الجرح والتعديل ص٢٧ ، ٣٤ أصل وهامش رقم ٢٧.

هل اختلاف المحدثين في الجرح والتعديل ،

مثل اختلاف الفقهاء في المسائل الفقهية ؟

نعم : اختلاف المحدثين ، في الجرح والتعديل ، مثل اختلاف الفقهاء ، في المسائل الفقهية .

واختلاف هؤلاء ، كاختلاف الفقهاء . كل ذلك يقتضيه الاجتهاد ، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص ، اجتهد في أن ذلك القدر مُؤثر أم لا !

وكذلك المُحدث ، إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ، ونُقل إليه فيه جَرح ، اجتهد فيه ، هل هو مُؤثر أم لا ؟! وهل الجرح مُفسر أم لا ! ويجري الكلام عند المحدث ، في اشتراط العدد في الرواية ، كما يجري عند الفقيه . ولا فرق بين أن يكون الجارح مخبراً ، بذلك للمحدث مشافهة ، أو ناقلاً له عن غيره بطريقه (١) .

ويدل علي ما سبق قول الإمام الترمذي رحمه الله تعالي: "وقد اختلف الائمة من أهل العلم في تضعيف الرجال ، كما اختلفوا فيما سوىٰ ذلك من

(١) ينظر : اختلاف المحدثين والفقهاء في الحكم علي الحديث للدكتور عبد الله شعبان علي ص٣١٣-٦٠٠ .

العلم " (١) .

وقال الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالي: " وَلِلْعُلَمَاءِ بِالرِّجَالِ وَأَحْوَالِهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْ الْإِجْمَاعِ وَالِاخْتِلَافِ ، مِثْلُ مَا لِغَيْرِهِمْ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عُلُومِهِمْ " (٢) .

ومن هنا : **فإنّنا لا نَعدّ** ما ورد عن المتقدّمين ، من الأقوال المتباينة ، **اختلافًا في القواعد ، وإنّما هو في غالبه** ، اختلاف في تنفيذ القواعد ، **بحسب ما يترجّح ، من خلال القرائن والملاحظات ، ومبلغ علم كل واحد منهم ، بأحوال الرواية والرواة . والله تعالي أعلم .**

(٢) سنن الترمذي ،كتاب المناقب ، بَابٌ في فضل الشام واليمن ٦/ ٢٥٢، طبعة:بشار عواد معروف .

(٣) رفع الملام عن الأئمة الأعلام، أسباب ترك الحديث، السبب الثالث: اعتقاد ضعف الحديث ص ٢٠.

نماذج من الأدلة علي عدالة ونزاهة ، علماء الجرح والتعديل من أهل السنة ،

في الحكم علي الرواة ، وقبول رواياتهم .

من كل ما سبق يتأكد ، أن علماء الجرح والتعديل ، في دراستهم لأحوال الرواة ، كانوا في غاية التجرد عن الهوىٰ ، والموضوعية في البحث ، **ولم تؤثر فيهم روابط الصداقة ،أو القرابة ، أو الاشتراك بالموطن والمذهب ، كما لم يوثر فيهم الخوف من بطش أهل الدولة والصولة والرجاء لما في أيديهم لينالوا بِرَّهُم وبُرَّهُم وتَبْرهُم** (١) **لأن سنة رسول الله ﷺ ، أعلىٰ وأغلىٰ في نظرهم من كل اعتبار آخر . فكانوا – لهذا كله – يفحصون أحوال رواة السنة النبوية ، فحصًا مجردًا موضوعيًّا ، لا تهمهم النتيجة التي يصلون إليها ! وإنما يهمهم شيء واحد ، هو الوصول إلىٰ حقيقة ، وصفات من يدرسونه ، ومدىٰ الوثوق بروايته** ، فكانوا في دراستهم هذه ، كالكيميائي في مصنعه ، **وهو يفحص مادة من المواد ، ليعرف خصائصها ، ولا تهمه النتيجة التي يصل إليها ، ولا نوع الصفات التي ستظهر عليها ، المادة التي يفحصها .**

---

(١) **هكذا زعم وافتري محمد بن عقيل علي الأئمة** ، وأن خوفهم من سلطان الدولة وتقربهم للولاة ، عذر لبعض السابقين من أئمة أهل السنة ، في بعض ما جرىٰ منهم من غمز رجال أهل البيت النبوي ، أو من صفوة المنتمين إليهم أو من خيار شيعتهم ومحبيهم . ينظر : العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ١٧١ .

فإذا ما أنهىٰ العالم ، دراسته حول رواة الحديث ، **أعطىٰ لكل منهم وصفًا ، يشير إلىٰ خلاصة ما توصل إليه . فيقول : هذا ثقة ، وهذا عدل ، أو هذا لين الحديث ، أو هذا لا بأس بحديثه ، أو هذا كذاب ، أو هذا سيئ الحفظ ، أو هذا أصابه ضعف في ذاكرته بشيخوخته ... الخ**

وهذه الدراسة المضنية ، **الخالصة المجردة من الهوىٰ ، والمقرونة بتقوىٰ الله تعالي ، والإخلاص له ، استطاع علماء الجرح والتعديل - بعون الله تعالي - أن يميزوا صحيح السنة من مكذوبها ، وأن يردوا كيد أعداء الإسلام ، الذين أرادوا هدم السنة ، والتشكيك بها ، وصرف المسلمين عنها.**

وإليك أمثلة علىٰ نزاهتهم في حكمهم علىٰ الرجال :

المجرحون لآبائهم :

الإمام علىٰ بن المدينىٰ سُئل عن أبيه فقال : "سلوا عنه غيري" فأعادوا المسألة ، فأطرق ثم رفع رأسه فقال : "هو الدين ، إنه ضعيف" [1] .

المجرحون لأبنائهم :

---

(١) ينظر : ميزان الاعتدال ٢/ ٤٠١رقم ٤٢٤٧، ولسان الميزان ٧/ ٢٥٩ رقم٣٤٨٧ ، ترجمة عبد الله بن جعفر بن نجيح والد علىٰ بن المديني، والمجروحين لابن حبان ٢/ ١٤،١٥، وقال : ابن حجر فىٰ التقريب: ضعيف، يقال : تغير حفظه بآخره" انظر : تقريب التهذيب ١/ ٤٨٣ رقم ٣٢٦٦، وتهذيب الكمال للمزي ١٤/ ٣٧٩ رقم ٣٢٠٦ ٠

الإمام أبو داود السجستانىٰ صاحب السنن قال : ابني عبد الله كذاب[1]، ونحوه قول الذهبي فىٰ

ولده أبىٰ هريرة ، أنه حفظ القرآن ، ثم تشاغل عنه حتىٰ نسيه [2] .

المجرحون لإخوانهم :

زيد بن أبىٰ أُنَيْسة قال : لا تأخذوا عن أخي ، يحيّ فإنه كذاب[3]٠

المجرحون لأختانهم :

---

(٣) ينظر : ميزان الاعتدال ٢/ ٤٣٣ رقم ٤٣٦٨، ولسان الميزان ٤/ ٣١ رقم ٤٦٣١، ترجمة عبد الله بن سليمان بن الأشعث٠ وقال ابن عَدِىٰ : هو مقبول عند أصحاب الحديث، وأما كلام أبيه فيه، فما أدرىٰ آيش تبين له منه . ينظر : الكامل في الضعفاء ٤/ ٢٦٥ رقم ١١٠١. وقال الذهبي في ترجمته من تذكرة الحفاظ : وأما قول أبيه فيه، فالظاهر أنه أن صح عنه، فقد عَنَىٰ أنه كذاب في كلامه ، لا في الحديث النبوي ! وكأنه قال هذا وعبد الله شابٌ طرىٰ، ثم كبر وساد" انظر : تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٧٢ رقم ٧٦٨، وقال في السير : هو حجة فيما نقله، انظر : سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٣١ رقم ١١٨ ٠

(١) انظر : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي ص ٨٣، ٨٤ ٠

(٢) انظر : ميزان الاعتدال ٤/ ٣٦٤ رقم ٩٤٦٣ترجمة يحيىٰ بن أبىٰ أُنَيْسه٠ وقال فيه الحافظ فىٰ التقريب : ضعيف . ينظر: تقريب التهذيب ٢/ ٢٩٧ رقم٧٥٣٥، وتهذيب الكمال ٣١/ ٢٢٣ رقم ٦٧٨٩ ٠

شعبة بن الحجاج قال : لو حَابَيْتُ أَحَداً ؛ لحابيت هِشَام بْنُ حَسَّان ، كان ختنىٰ[1]، ولم يكن يحفظ "[2] .

المجرحون لبعض أقاربهم :

أبو عروبة الحرانىٰ : قال الذهبي فىٰ ترجمة الحُسَيْنُ بن أبىٰ السَّرِيّ العسقلانىُّ : "قال أبو عروبة الحرانىٰ : هو خال أمىٰ ، وهو كذاب"[3] .

من الذين لم يحابوا مشايخهم :

---

(٢) ختنىٰ : الختن كل ما كان من قبل المرأة مثل الأب والأخ ، وخاتن الرجل الرجل إذا تزوج إليه٠ انظر: مختار الصحاح ص١٦٩، والقاموس المحيط ٤/ ٢١٤، ٢١٥، والنهاية فىٰ غريب الحديث ٢/ ١٠ .

(٤) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٩٦رقم ٩٢٢، ترجمة هشام بن حسان القُرْدوسىٰ، قال فيه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب : ثقة . من أثبت الناس فىٰ ابن سيرين . وفىٰ روايته عن الحسن وعطاء مقال ، لأنه كان يرسل عنهما٠ ينظر: تقريب التهذيب ٢/ ٢٦٦ رقم ٧٣١٥، وتهذيب الكمال للمزي ٣٠/ ١٨١ رقم ٦٥٧٢ ٠

(٥) ينظر : ميزان الاعتدال١/ ٥٣٦ رقم ٢٠٠٣ ترجمة الحسين بن أبي السري العسقلاني ، وقال فيه الحافظ ابن حجر فىٰ التقريب "ضعيف" ينظر : تقريب التهذيب ١/ ٢١٨ رقم ١٣٤٨، وتهذيب الكمال ٦/ ٤٦٨ رقم ١٣٣١ .

يحيىٰ بن سعيد القطان : روىٰ الإمام ابن أبىٰ حاتم ، عن عبد الرحمن بن مهدي قال : اختلفوا يومـًا عند شعبة ، فقالوا : اجعل بيننا وبينك حكمـًا فقال : قد رضيت بالأحول ! يعنىٰ يحيىٰ بن سعيد القطان ، فما برحنا حتىٰ جاء يحيىٰ ، فتحاكموا إليه ، فقضىٰ علىٰ شعبة – وهو شيخه ومنه تعلم وبه تخرج ، فقال له شعبة : ومن يطيق نقدك ، أو من له مثل نقدك يا أحول ؟! " .

قال ابن أبىٰ حاتم : "هذه غاية المنزلة – ليحيىٰ بن سعيد القطان – إذ اختاره شيخه شعبة من بين أهل العلم ، ثم بلغ من دالته بنفسه وصلابته في دينه ، أن قضىٰ علىٰ شعبة [1] شيخه ومعلمه .

وبلغ من نزاهة أئمة الحديث أنهم كانوا لا يقبلون شفاعة إخوانهم ، للسكوت عمن يرون جَرْحه ، وكيف يرتضون تلك الوساطة ، وهم الذين طَعَنُوا في أبنائهم ، وآبائهم ، وإخوانهم ، لما رأوا منهم ما يستوجب القّدْحَ ! .

وقد ضَرَبَ شعبة بن الحجاج ، في هذا أروع الأمثال ، لما كلمه حماد بن زيد ، وعباد ابن عباد، وجرير بن حازم ، كلموه في رجل ليكف عنه ، قال حماد ابن زيد ، فكأنه لان وأجابنا . قال : فذهبت يومـًا أريد الجمعة ، فإذا شعبة

(1) مقدمة الجرح والتعديل ١/ ٢٣٢ رقم ١٠٢ ترجمة يحيىٰ بن سعيد القطان.

يناديني من خلفي، فقال : ذاك الذي قلتم لي فيه ، لا أراه يسعني" . قال عبد الرحمن ابن مهدي : كان شعبة يتكلم في هذا حسبة [1] .

نعم إن قومًا لم يحابوا في حكمهم علىٰ الرجال أحداً : لا أبًا ، ولا ابنًا ، ولا أخًا ، ولا صديقًا ، ولا أستاذاً ، **لذلك عنوان صدق ديانتهم ، ونزاهتهم ، وأمانتهم** ، وعنوان غلاء الحفاظ علىٰ السنة الشريفة لديهم ، وأنها عندهم أغلىٰ من الآباء والأجداد ، والأولاد ، والأحفاد ، فكانوا مضرب المثل في الصدق ، والتقوىٰ ، والأمانة [2] .

وختامًا : فقد تعمدت الإطالة في تفصيل تلك المسألة ، حكم رواية المبتدعة ، وبيان ميزان الأئمة العادل في تلك المسألة ؛ لأنه يرجع إليها ، جزء كبير ، من الرد علي ابن عقيل في كتابه . **كما أن فهم واستيعاب تلك المسألة** ، يغني القارئ ، عن تفصيل الرد ، في كل مسألة ، عاتب فيها ، محمد بن عقيل ، الأئمة في كتابه .

---

(١) انظر : الجرح والتعديل لابن أبىٰ حاتم ١/ ١٧١ ، وللاستزادة فىٰ هذا المبحث انظر : فتح المنان بمقدمة لسان الميزان للأستاذ محمد المرعشلىٰ ص ١٨٧-١٩١ ٠

(٢) انظر : لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ أبو غدة ص ١٦٠ بتصرف ، وانظر : دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٤٧ ٠

نقد الرواة ، وبيان حالهم ، من القواعد التي حفظ بها علماء الحديث ، السنة المطهرة .

مقارنة بما عند ابن عقيل ومن وافقه .

وهكذا كان من منهج المحدثين ، في حفظ السنة النبوية نقد الرواة ، وبيان حالهم ، فلم يقبلوا رواية إلا من كان عدلاً ضابطـًا ، وعلىٰ ذلك إجماع جماهير أئمة الحديث ، والفقه والأصول .

وهذه العدالة عند الرافضة : لا عبرة بها ، ما دام الراوي إماميـًا ، يوالىٰ الأئمة . وإذا تتبعت تراجم ، أعلام الشيعة الرافضة ، في زمن أئمتهم رأيت منهم كذابين ، وشعوبيين ، وكل ما يخطر ببالك من نقائص .

ولذا تراهم يصححون أحاديث ، من دعا عليه المعصوم ، بقوله أخزاه الله ، وقاتله الله ، أو لعنه أو حكم بفساد عقيدته ، أو أظهر البراءة منه ، وحكموا أيضـًا بصحة روايات المشبهة والمجسمة ، ومن جوز البداء عليه تعالىٰ (٣) ، مع أن هذه الأمور كلها مكفرة ، ورواية الكافر غير مقبولة ، فضلاً عن صحتها ،

(٣) البداء : هو أن الله ﷻ يبدو له غير الذي كان أراده ، فيرجع عن إرادته إلىٰ الذي بدا له من بعد؛ تعالىٰ الله عما يقولون، ينظر:مختصر التحفة الإثنىٰ عشرية للعلامة السيد محمود الألوسي ص٢١، وفرق معاصرة للدكتور غالب عواجىٰ١/ ٢٥٤، والشيعة والتصحيح للدكتور موسىٰ الموسوي ص ١٤٦-١٥١، والنسخ والبداء في الكتاب والسنة لمحمد حسين العاملىٰ ص٢٨ وما بعدها .

فإذا كان هذا هو حال من يصححون حديثه ، وهو أقوىٰ الأقسام عندهم ، فما بالنا بحال الحسن ، والموثق ، والضعيف عندهم ! (١) .

إذاً لا عبرة عندهم بالعدالة ، وإنما العبرة بمن يكون معهم ؟ ومن يكون عليهم ؟ فمن كان معهم معتقداً بعقيدتهم كان مؤمنـًا تقيـًا ، وإلا كان كافراً منافقـًا ؛ إذا تبرأ منهم ، ومن عقيدتهم .

يقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : والشيعة لا يعتبرون من السنة ، إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت ، عن جدهم . يعنىٰ : ما رواه الصادق ، عن أبيه الباقر ، عن أبيه زين العابدين ، عن الحسين السبط ، عن أبيه أمير المؤمنين ، عن رسول الله ﷺ .

أما ما يرويه مثل : أبىٰ هريرة ، وسَمُرَةُ بنُ جُنْدُبِ بنِ هِلاَلٍ الفَزَارِيُّ ، ومروان بن الحكم ، وعمر بن الخطاب ، وعمرو بن العاص ، ونظائرهم ، فليس لهم عند الأمامية ، من الاعتبار مقدار بعوضة ، وأمرهم أشهر من أن يذكر(٢) ا.هـ

(١) مختصر التحفة الإثنىٰ عشرية للعلامة السيد محمود الألوسي ص ٢١، وينظر : أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله للدكتور علىٰ أحمد السالوس ص ٢٧٤، ٢٧٥، وأصول الحديث للدكتور عبد الهادي الفضلىٰ ص ١٠٦ .

(٢) أصل الشيعة وأصولها ص ٧٩، ٨٠ .

وفي هذا يقول محمد بن عقيل : رواية الراوي لمناقب الآل (عليهم السلام) ومثالب أعدائهم ، **أمارة قوية دالة علىٰ متانة دينه ، وشدة يقينه** ورغبته ، فيما عند الله تعالىٰ . ولذلك عرض ، نفسه وعرضه بما رواه ، للبلاء) (١) .

فتأمل الفرق الشاسع ، **بين منهج علماء أهل الجرح والتعديل من أهل السنة ، في الحكم علي رواة الشيعة وغيرهم من المبتدعة ، وقبول مروياتهم متي صدقوا ، وبين منهج غيرهم من الشيعة الرافضة ، في الحكم علي رواة أهل السنة ، وعدم قبول مروياتهم ولو كانوا من أصدق الناس. لتعلم من الذي أنصف ، وعدل وصدق ، ومن الذي جار ، وظلم ، وكذب !.**

وتأكيداً لتلك المقارنة ، **لننظر في نماذج من الرواة الشيعة ومحبيهم ، زعم ابن عقيل ، أن علماء أهل الجرح والتعديل من أهل السنة جرحوهم ! وفي المقابل نماذج من رواة السنة (نواصب (٢) في نظره ، وهم مجروحون) عدلوهم. فإلي بيان ذلك في المطلبين التاليين.**

---

(٣) العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٣٨ .

(٤) النواصب : جمع ناصب وناصبي . وهو الغالي في بغض علىٰ بن أبي طالب ، وهي من أسماء الخوارج ، وسموا بذلك : لمبالغتهم في نصب العداء،لعلي بن أبي طالب ﷺ.فعند أهل اللغة : النَّواصِبُ والنَّاصبيَّةُ وأهلُ النَّصْبِ: المُتَدَيّنونَ بِبِغْضَةِ عليّ ﷺ

المطلب الثالث

نماذج من آل البيت ومحبيهم ، بين الجرح والتعديل ، ردا علي ابن عقيل .

النموذج الأول

كما قال ابن عقيل : رجال من أئمة أهل البيت وأفاضل العترة وخيرتهم قدح البعض في عدالتهم أو غمزهم أو ترفع عن الرواية عنهم والتعلم منهم .

وبدأ بذكر الإمام جعفر الصادق ، بن محمد الباقر ، بن علي زين العابدين ، بن الحسين الشهيد ، ابن علي سيد المسلمين ، وابن فاطمة سيدة نساء العالمين ، بنت سيد المرسلين .

قال ابن عقيل : تكلم بعضهم فيه حسداً ، وظلماً ، وتسور علىٰ عالي مقامه ، فاحتمل بهتاناً وإثماً (١).

ثم حكي ابن عقيل قول ابن المديني ، أنه سَئل يحيىٰ بن سعيد القطان ، عن جعفر الصادق فقال : في نفسي منه شيء ، ومجالد أحب إلي منه (١) .

=لأَنَّهُمْ نَصَبُوا له . أي: عادَوْهُ. ينظر :"فرق معاصرة "لغالب بن علي عواجي ١/ ٦٩ ، والملل والمحل للشهرستاني ١/ ١٣١ ، والقاموس المحيط ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(١) العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٥٨ .

وقال سعيد بن أبي مريم ، قيل لأبي بكر بن عياش ، مالك لم تسمع من جعفر وقد أدركته ؟ قال سألته عما يحدث به من الأحاديث أشيء سمعته ؟ قال لا . ولكنها رواية رويناها عن آبائنا (٢).

وقال ابن سعد : جعفر كثير الحديث ، ولا يحتج به ، ويستضعف . سئل مرة هل سمعت هذه الأحاديث عن أبيك ؟ قال نعم . وسئل مرة فقال : إنما وجدتها في كتبه (٣) .

قال الحافظ ابن حجر : يحتمل أن يكون السؤالان ، وقعا عن أحاديث مختلفة ، فذكر فيما سمعه أنه سمعه ، وفيما لم يسمعه أنه وجده ، وهذا يدل علىٰ تثبته) (٤) ا.هـ

ثم قال ابن عقيل : احتج الستة في صحاحهم ، بجعفر الصادق ، إلا البخاري ، فكأنه اغتر بما بلغه عن ابن سعد ، وابن عياش ، وابن القطان في

=

(٢) ينظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٢/ ٢١٧ ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥/ ٧٦ ، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٦ رقم ١١٧ ، ومن تكلم فيه وهو موثق ص ١٤٩ رقم ٦٩ .

(٣) ينظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥/ ٧٧ ، و تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٣ رقم ١٥٦ .

(٤) ينظر : تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٤ رقم ١٥٦ ترجمة من اسمه جعفر.

(٥) المصدر السابق ، الأماكن السابقة .

حقه ، علىٰ أنه احتج بمن قدمنا ذكرهم (**أي بعض شياطين النواصب ومنافقيهم**) وهنا يتحير العاقل ، ولا يدري بماذا يعتذر عن البخاري .

وقول القطان آنفاً ، في الإمام جعفر عليه السلام : (ومجالد أحب إلي منه) **كلمة جفاء مؤذية** ، ومجالد الذي يعنيه ، هو مجالد بن سعيد الهمداني ، وقد ذكره في (تهذيب التهذيب) وذكر مقالاتهم فيه ، ومنه تعلم في أي درك ، أنزلوا عالم أهل البيت الطاهر، والله المستعان .

ثم قال ابن عقيل ومما قالوه في مجالد : قال البخاري : كان يحيىٰ بن سعيد ، يضعفه ، وكان ابن مهدي ، لا يروي عنه ، وكان أحمد بن حنبل ، لا يراه شيئاً . ثم قال عمرو بن علي ، سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول لبعض أصحابه أين تذهب ؟ قال : إلىٰ وهب بن جرير ، أكتب السيرة ، عن أبيه ، عن مجالد . قال : تكتب كذباً كثيراً ! لو شئت أن يجعلها لي مجالد كلها ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عبد الله ، فعل .

وقال أبو طالب عن أحمد : ليس بشيء ، يرفع حديثاً كثيراً ، لا يرفعه الناس ، وقد احتمله الناس . ثم ذكر عن ابن معين أنه قال : ضعيف واهي

الحديث ، لا يحتج بحديثه ، وعن الدارقطني : مجالد لا يعتبر به ، وعن عبد الحق : لا يحتج به إلىٰ نحو هذا .... (١) فتأمله .

وقال ابن عقيل : رد اعتذارهم عن البخاري :

وقد توهم بعض إخواننا ، أحسن الله إلينا وإليهم ، أن عدم رواية البخاري في صحيحة ، عن جعفر الصادق ، كانت اتفاقية ، أو لعذر آخر ، وغفلوا عما صرح به ، ابن تيمية الحراني ، في منهاجه ، من ارتياب البخاري في الصادق (٢) .

ومن عرف مَن البخاري ، قد روىٰ عن جعفر الصادق ، في تاريخه ، وعرف منهم الواسطة بين البخاري، وجعفر، لم يُتْعِب نفسه في التمحلات ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .انتهي كلام ابن عقيل ، وما نقله من كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر ، ومنهاج السنة لابن تيمية (٣).

---

(١) ينظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٣٦١ رقم ١٦٥٣ ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٧/ ٢٢٢ ، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٨٦رقم ١٢٢ ، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠ .

(٢) منهاج السنة ٧/ ٥٣٣.

(٣) العتب الجميل علي أهل الجرح والتعديل ص ٥٨ .

الجواب : عما سبق في النقاط التالية .

أولاً : سيدنا الإمام جعفر الصادق ﷺ ، من آل بيت النبوة الأطهار ! ولو قيل جدلاً إنه من الشيعة ، فهو شيعي معتدل ، مع أصحاب رسول الله ﷺ ، وخاصة أبي بكر ، وعمر ﷺ . يدل علي ذلك ما يلي :

١ - روي الحافظ المزي بسنده ، عن سالم بن أَبي حفصة قال : سألت أبا جعفر مُحَمَّد بْن عَلِيٍّ ، وجعفر بْن مُحَمَّد ، عَن أَبِي بكر وعُمَر ؟ فقالا لي : يَا سَالِمُ ! تَوَلَّهُمَا ، وَابْرَأْ مِنْ عَدُوِّهِمَا، فَإِنَّهُمَا كَانَا إِمَامَيْ هُدَىً . ثُمَّ قَالَ جَعْفَرٌ : **يَا سَالِمُ ! أَيَسُبُّ الرَّجُلُ جَدَّه ؟، أَبُو بَكْرٍ جَدِّي ، لاَ نَالَتْنِي شَفَاعَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، يَوْمَ القِيَامَةِ، إِنْ لَمْ أَكُنْ أَتَوَلاَّهُمَا ، وَأَبرَأُ مِنْ عَدوِّهِمَا**(١).

٢ - وفي رواية ثانية : عن سالم بن أَبي حفصة ، قال : دخلت علىٰ جعفر بن مُحَمَّد ، أعوده وهو مريض ، فَقَالَ: **اللهم إني أحب أبا بكر وعُمَر، وأتولاهما ، اللهم إن كَانَ في نفسي غير هذا ، فلا تنالني شفاعة مُحَمَّد ﷺ** (٢).

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥/ ٨٠ ترجمة جعفر بن عياض رقم ٩٤٩ .

(٢) المصدر السابق ٥/ ٨١ .

٣ – وفي رواية ثالثة : عن حَفْصُ بنُ غِيَاثٍ : قَالَ : سَمِعْتُ جَعْفَرَ بنَ مُحَمَّدٍ ، يَقُوْلُ :**مَا أَرْجُو مِنْ شَفَاعَةٍ عَلَيَّ شَيْئًا ، إِلاَّ وَأَنَا أَرْجُو مِنْ شَفَاعَةِ أَبِي بَكْرٍ مِثْلَه ، لَقَدْ وَلَدَنِي مَرَّتَيْنِ** (١).

٤ – وفي رواية رابعة : عن عَبْدُ الجَبَّارِ بنُ العَبَّاسِ الهَمْدَانِيُّ : أَنَّ جَعْفَرَ بنَ مُحَمَّدٍ ، أَتَاهُم وَهُم يُرِيْدُوْنَ أَنْ يَرْتَحِلُوا مِنَ المَدِيْنَةِ ، فَقَالَ : **إِنَّكُم – إِنْ شَاءَ اللهُ تعالي – مِنْ صَالِحِي أَهْلِ مِصرِكُم ، فَأَبلِغُوهُم عَنِّي : مَنْ زَعَمَ أَنِّي إِمَامٌ مَعصُومٌ ، مُفترَضُ الطَّاعَةِ ، فَأَنَا مِنْهُ بَرِيْءٌ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنِّي أَبْرَأُ ، مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، فَأَنَا مِنْهُ بَرِيْءٌ** (٢).

٥ – وفي رواية خامسة : عن يَحْيَىٰ بْنُ سليم ، عن جعفر بْن مُحَمَّد قال : **إن الخبثاء من أهل العراق ، يزعمون أنا نقع ، في أبي بكر وعُمَرﷺ ، وهما والداي** (٣).

٦ – وفي رواية سادسة : عن حَنَانُ بنُ سَدِيْرٍ، قال : سَمِعْتُ جَعْفَرَ بنَ مُحَمَّدٍ ، وَسُئِلَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَقَالَ : **إِنَّكَ تَسْأَلُنِي عَنْ رَجُلَيْنِ ، قَدْ أَكَلاَ مِنْ ثِمَارِ الجَنَّةِ** (٤).

---

(٣) المصدر نفسه ٥/ ٨٢ .

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥/ ٨٢ .

(٥) المصدر السابق ٥/ ٨٢ .

٧ – وفي رواية سابعة : عن عَمْرُو بنُ قَيْسٍ المُلاَئِيُّ ، سَمِعْتُ جَعْفَرَ بنَ مُحَمَّدٍ يَقُوْلُ : **بَرِئَ اللهُ ﷻ ، مِمَّنْ تَبَرَّأَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ** (٢) .

قال الحافظ الذهبي في الرواية الأخيرة : **هَذَا القَوْلُ مُتَوَاتِرٌ ، عَنْ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ ، وَأَشْهَدُ بِاللهِ إِنَّهُ لَبَارٌّ فِي قَوْلِهِ ، غَيْرُ مُنَافِقٍ لأَحَدٍ ، فَقَبَّحَ اللهُ الرَّافِضَّةَ .**

وقال أيضـًا عنه : وَكَانَ يَغضَبُ مِنَ الرَّافِضَّةِ ، وَيَمقُتُهُم ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُم يَتَعَرَّضُوْنَ ، لِجَدِّهِ أَبِي بَكْرٍ ، ظَاهِراً وَبَاطِنـًا ، هَذَا لاَ رَيْبَ فِيْهِ ، وَلَكِنَّ الرَّافِضَّةَ قَوْمٌ جَهَلَةٌ ، قَدْ هَوَىٰ بِهِمُ الهَوَىٰ فِي الهَاوِيَةِ ، فَبُعداً لَهُم (٣) .

= (٦) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٩ رقم ١١٧ . وهذا الذي قاله : منتزع من قوله ﷺ :" **إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَيْرٌ يَعْلَقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ ، حَتَّىٰ يَرْجِعَهُ اللهُ إِلَىٰ جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ** . الحديث أخرجه الترمذي فى سننه كتاب فضائل الجهاد ، باب ما جاء في ثواب الشهداء ٤/ ١٥١رقم ١٦٤١ . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وأخرجه النسائي في سننه ، كتاب الجنائز ، باب أرواح المؤمنين٤/ ١٠٨ ،رقم ٢٠٧٣ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الزهد ، باب ذكر القبر والبلىٰ٢/ ٥٨٤ رقم ٤٢٧١ ، ومالك في " الموطأ " كتاب الجنائز ، باب جامع الجنائز ١/ ٢٠٦ رقم ٤٩ ، وأحمد في مسنده ٢٥/ ٨٤ رقم ١٥٧٩٢ ، من حديث كعب بن مالك ﷺ واللفظ لمالك في الموطأ .وينظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥/ ٨٣ .

(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥/ ٨٣ .

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥ ، ٢٦٠ رقم ١١٧ .

قلت : الروايات جميعها ، يُعَضِد بَعضها بعضاً ، وكلها تصرح من غير شك ، بموقف سيدنا الإمام جعفر الصادق ﷺ ، وسائر أهل البيت الأطهار ﷺ ، من الشيخين أبي بكر وعُمَر ، ومحبتهم لهما ، وأن كل ما ينسب إليهم من أقوال تخالف ذلك ، فهو محض افتراء عليهم من الرافضة – قبحهم الله تعالي – .

ولم لا ! .

ونَسَبُ الإمام الصادق ، من جهة أبي بكر الصديق من جهتين : فهو الإمام جعفر بن محمد ، بن علي زين العابدين ، بن الحسين السبط ، بن الصحابي الجليل ، علي بن أبي طالب ﷺ ، ابن عم النبي ﷺ ، وزوج ابنته فاطمة البتول ، رضي الله عنها وأرضاها . هذا نسبه من جهة أصوله .

ومن جهة أخواله : هو ابن أبي بكر الصديق ﷺ ، من جهتين ، حيث كان جعفر الصادق يقول : ولدني أبو بكر الصديق ﷺ ، مرتين .

وذلك أن أمه هي : أم فروة ، بنت القاسم ، بن محمد ، بن أبي بكر الصديق .

وأمها – أي جدته من قبل أمه – هي أسماء ، بنت عبد الرحمن ، بن أبي بكر الصديق ﷺ أجمعين (١).

إذن الإمام الصادق ، هو ابن أبي بكر الصديق ﷺ ، صاحب رسول الله ﷺ ، وأول الخلفاء الراشدين ، وأفضل أولياء الله ﷻ .

وإذا كان هؤلاء أخواله ، وهذا الصديق جده من الجهتين ، فلا يتصور في مثل سيدنا جعفر بن محمد ، وهو من هو ، في دينه ، وقربه من الأصل النبوي ، أن يكون شاتماً ، أو مبغضاً ، أو حاقداً علىٰ جده ، إذ لا تقره مروءته ، وشيمته ، وعروبته فضلاً ، عن دينه ، وكمال علمه ، وفضله (٢) .

(٢) ينظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥/ ٧٥ رقم ٩٥١ ترجمة جعفر بن مُحَمَّدِ بن عِمْران .

(٣) ولد سنة ثمانين من الهجرة ، وتوفي سنة ١٤٨ هـ ، وعمره ثمان وستون سنة ، بالمدينة مكان ولادته ، ووفاته . ينظر في ترجمته : الطبقات الكبرىٰ ٨/ ٤٦٩ ، والتاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل ٢/ ١٩٨ رقم ٢١٨٣ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٠٥ رقم ٩٩٧ ، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥ رقم ١١٧ ، وإكمال تهذيب الكمال ٣/ ٢٢٧ رقم ١٠٠١ .

وعليه فسيدنا الإمام جعفر الصادق ﷺ ، **علي فرض أنه من الشيعة ، فهو شيعي معتدل ، يجري عليه ، موقف علماء الجرح والتعديل من أهل السنة ، من قبول روايته** ، علي نحو ما سبق تفصيله .

ثانيًا: أئمة أهل الجرح والتعديل ، علي توثيق الإمام الصادق ، وهو ما تجاهله ابن عقيل ، ولم يُنَبِه عليه ، بل ولم يُنَبِه ابن عقيل ، علي أن من تكلم في الإمام الصادق ، من أهل الجرح والتعديل ، لم يُقبل قَولُه ؛ من جمهور أئمة ، أهل الجرح والتعديل ، من أهل السنة!(١) .

فالإمام جعفر الصادق ، وثقه عدد من علماء السنة ، وأئمة الجرح والتعديل ، منهم المعتدل ، ومنهم المتساهل ، ومنه المتشدد ، الذي يجرح الراوي ، بخطأ واحد ، ونحو ذلك .

قال الشافعي : ثقة ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال في موضع آخر : ثقة مأمون ، وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبا زرعة ، وسئل عن جعفر بن محمد عن أبيه ، وسهيل ، عن أبيه ، والعلاء ، عن أبيه ، أيُّها أصح ؟ قال : لا يقرن جعفر إلىٰ هؤلاء(يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كل شئ) ، وقال أبو حاتم : ثقة لا يسأل عن مثله .

(١) كما فعل الذهبي في كتابه : من تكلم فيه وهو موثق ص ١٤٩ رقم ٦٩ .

وقال ابن عدي : جعفر من ثقات الناس ، كما قال يحيىٰ بن معين ، وقال ابن الجوزي : كان عالماً زاهداً عابداً ، أسند عن أبيه ، وعطاء ، وعكرمة ، وقال الذهبي : ثقة ، وقال ابن حجر: صدوق ، فقيه ، إمام ، من السادسة . توفي سنة ثمان وأربعين ، روىٰ له البخاري في الأدب وغيره (١) .

وقال ابن حبان : " كَانَ من سَادَات أهل الْبَيْت ، فقهاً ، وعلماً ، وفضلاً ، يحْتَج بروايته ، مَا كَانَ من غير رِوَايَة أَوْلَاده عَنهُ ؛ لِأَن فِي حَدِيث وَلَده عَنهُ مَنَاكِير كَثِيرَة ، **وَإِنَّمَا مَرَض القَوْل فِيهِ ، من مَرَض ، من أَئِمَّتنَا ، لما رَأَوْا فِي حَدِيثه ، من رِوَايَة أَوْلَاده** . وَقد اعْتبرت حَدِيثه من الثِّقَات عَنهُ ، مثل بن جريج ، وَالثَّوْري ، وَمَالك ، وَشعْبَة ، وَابْن عُيَيْنَة ، ووهب بن خَالِد ، ودونهم ، فَرَأَيْت أَحَادِيثه مُسْتَقِيمَة ، لَيْسَ فِيهَا شَيْء يُخَالف حَدِيث الْأَثْبَات ، **وَرَأَيْت فِي رِوَايَة وَلَده عَنهُ ، أَشْيَاء لَيْسَ من حَدِيثه ، وَلَا من حَدِيث أَبِيه ، وَلَا من حَدِيث جده ، وَمن الْمحَال أَن يلزق بِهِ ، مَا جنت يدا غَيره** (٢) .

ثالثاً : براءة الإمام يحيىٰ القطان ، وأهل السنة ، من الوقيعة في الإمام جعفر الصادق ﷺ لما يلي .

---

(٢) ينظر : المنتظم لابن الجوزي ٨/ ١١٠ رقم ٧٨٧ ، ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٦٠ رقم ٦٩ ، والتقريب ص١٤١ رقم ٩٥٠ ، والمصادر السابقة .

(٣) الثقات لابن حبان ٦/ ١٣١ رقم ٧٠٣٩ .

١ - : الإمام الحافظ يحيىٰ بن سعيد القطان ، فيه تشدد في الجرح . والمتشدد لا يقبل قوله ، إلا مُفسراً ، مُبيناً السبب ، خَاصةً إذا خالف غيره (١).

وهذا **ما وقع فيه الإمام يحي القطان** ، عندما تكلم في الإمام الصادق ﷺ ، مع توثيق غيره من الأئمة له ، حتىٰ **رد الحافظ الذهبي كلامه قائلاً : " هَـذِهِ مِنْ زَلقَاتِ (٢) يَحْيَىٰ القَطَّانِ ، بَلْ أَجْمَعَ أَئِمَّةُ هَذَا الشَّأْنِ ، عَلَىٰ أَنَّ جَعْفَراً ، أَوْثَقُ مِنْ مُجَالِدٍ ، وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَىٰ قَوْلِ يَحْيَىٰ "** (٣).

---

(١) ينظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ص ١٨٠، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، معرفة الثقات والضعفاء (المتكلمون في الرجال) ٤/ ٣٥٩ .

(٢) أي سقطات، وزلات ، يقال : زلِقَ يَزلَق ، زَلَقًا ، فهو زَلِق ، وزلِقَت قدمُه : أي : زلَّت ولم تثبُت. ويُقال: زَلقَ فُلانـًا: إذا أَزَلهُ، كأَزْلَقَه فزَلَقَ ، أَي: زَلَّ ، والزَليقُ: السِقْطُ . وزلِق المكانُ: أصبح أملس، لا تثبُت فيه الأقدام قال تعالي " فَتُصْبِحَ صَعِيداً زَلَقـًا" الآية ٤٠ من سورة الكهف . ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ٢/ ٩٩٢، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٤/ ١٤٩١ ، وتاج العروس ٢٥/ ٤١٣ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٨٢٢ ، وتهذيب اللغة ١٢/ ١٤١ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٦ رقم ١١٧ . وينظر : اعتراف ابن عقيل بتلك القاعدة ، ولكنه لم ينسبها ، إلي علماء أهل السنة ، الذين يعاتبهم في كتابه . العتب الجميل علي أهل الجرح والتعديل ص ٥٦ .

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥/ ٧٧ ، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٦ رقم ١١٧ .

٢ - : الإمام الحافظ يحيىٰ بن سعيد القطان ، لم يتكلم في الإمام الصادق ، من جهة عدالته ، وإنما **تكلم فيه ، من جهة حفظه** ، بدليل أنه قارن بينه ، وبين مجالد ، ولو كان كلامه طعنًا في جعفر، لخالفه ابن المديني ، وصحح له ، لكن لم يكن شيء من هذا ، ولا ذاك .

ويوضح هذا أيضًا : رواية إسحاق بن حكيم ، قال يحيىٰ القطان ، وذُكِرَ جعفرُ بن محمد ، فقال : ما كان كذوبًا (١) .

إذن الرجل عند القطان ، لم يكن كذوبًا ، فهو يتكلم فيه من جهة أخرىٰ ، وهي جهة الحفظ والضبط ،ولذا رأينا القطان يستمع إلىٰ جعفر، ويسمع منه حديثه الطويل في الحج ، كما في ترجمته عند المزي .

بل وقال يحيىٰ القطان ، لابن معين : لِمَ لا تسألني عن حديث جعفر بن محمد ؟ فأجابه : لا أريده . فقال يحيىٰ القطان : إن كان يحفظ ، فحديث أبيه المُسْنَد . يعني : حديث جابر في الحج .

وهذا السياق واضح جدًا ، في كلام القطان في حفظ جعفر ؛ لا في شأنه ، وصلاحه ودينه ، بدليل قوله : (إن كان يحفظ فحديث ...) يعني : لو كان جعفر يحفظ الحديث وضبطه ، فقد حفظ جعفر حديث جابر المشار إليه .

فيصحح يحيىٰ القطان رحمه الله تعالي ، كما ترىٰ حفظ جعفر رحمه الله تعالي ، لبعض مروياته ، ولا ينكر له حفظه له ، وإنما يُنْكِر عليه عدم حفظه ، لما أخطأ فيه من مرويات ، ولم يضبطها علىٰ الجادة .

وهذا غاية الإنصاف من النقاد ، حيث يعترفون للرواة ، بحفظ بعض مروياتهم التي ثبت حفظهم لها ، وينكرون عليهم ، ما دل الدليل علىٰ وهمهم فيه .

وبهذا يظهر لك مراد القطان رحمه الله تعالي ، من كلامه في جعفر يعني : كلامه عن حفظ جعفر وضبطه لمروياته . ومعلوم أن الكبير الشأن ، قد ينسىٰ ويَهِم ، في بعض المرويات .

وباب (من حدث ونسي) بابٌ واسعٌ مشهورٌ أمره ؛ فليراجع (١) .

وأما كلام الذهبي رحمه الله تعالي ، عن يحيىٰ فيعني به التعقب عليه ، في مقارنته بين جعفر ومجالد ، وتفضيل مجالد عليه ، ولذا قال الذهبي رحمه الله تعالي : (علىٰ أن جعفر أوثق من مجالد).

---

(١) وقد صنف في ذلك الدارقطني ، ثم الخطيب : (من حدث ونسي) ، ثم الحافظ السيوطي في كتابه تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي ـ تحقيق صبحي البدري السامرائي ، طبعة الدار السلفية بالكويت ، الأولي ١٤٠٤ هـ.

والذهبي رحمه الله تعالي ، يعترض علىٰ تفضيل ، مجالد علىٰ جعفر ، ولا يعترض علىٰ بقية كلام يحيىٰ ، بدليل سياق كلامه المذكور في السير ، ومنه قوله : " جعفر ثقة صدوق ، ما هو في الثبت كشعبة ، وهو أوثق من سهيل وابن إسحاق ، وهو في وزن ابن أبي ذئب ونحوه ، وغالب رواياته عن أبيه مراسيل " (١) .

٣ - من تكلم في حفظ الإمام الصادق ﷺ ، أو ترك الحديث عنه ، ليس طعنًا في الإمام ، ولا في حفظه ، وإنما بسبب من روي عنه ، من الضعفاء . يدل علي ذلك ما يلي :

أ- قال ابن حبان : " كَانَ من سَادَات أهل الْبَيْت ، فقهًا ، وعلمًا ، وفضلاً ، يحْتَج بروايته ، مَا كَانَ من غير رِوَايَة أَوْلَاده عَنهُ ؛ لِأَن فِي حَدِيث وَلَده عَنهُ ، مَنَاكِير كَثِيرَة ، **وَإِنَّمَا مَرض القَوْل فِيهِ ، من مَرض ، من أَئِمَّتنَا ، لما رَأَوْا فِي حَدِيثه ، من رِوَايَة أَوْلَاده** . وَقد اعْتبرت حَدِيثه من الثِّقَات عَنهُ ، مثل ابن جريج ، وَالثَّوْري ، وَمَالك ، وَشعْبَة ، وَابْن عُيَيْنَة ، ووهب بن خَالِد ، ودونهم ، فَرَأَيْت أَحَادِيث مُسْتَقِيمَة ، لَيْسَ فِيهَا شَيْء يُخَالف حَدِيث الْأَثْبَات ، **وَرَأَيْت فِي رِوَايَة**

(٢) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٧ رقم ١١٧ ، وينظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥/ ٧٤ - ٩٧ رقم ٩٥٠ .

وَلَده عَنهُ ، أَشْيَاء لَيْسَ من حَدِيثه ، وَلَا من حَدِيث أَبِيه ، وَلَا من حَدِيث جده ، وَمن الْمحَال أَن يلزق بِهِ ، مَا جنت يدا غَيره (١) .

ب - وقال الساجي : **كان صدوقًا ، مأمونًا ، إذا حدث عنه الثقات ، فحديثه مستقيم** (٢).

وبهذا يتضح لنا مراد يحيىٰ القطان رحمه الله تعالي ، من كلامه في جعفر، **ويبرأ يحيىٰ ، وأهل السنة ، من الوقيعة في جعفر** ، رحمه الله تعالىٰ .

رابعًا : بيان براءة ، الإمام البخاري ، من الريبة ، في الإمام الصادق ﷺ .

بما يلي :

١ - ما زعمه ابن عقيل ، من عدم رواية البخاري ، للإمام الصادق ﷺ ، في صحيحة ، لأنه ارتاب فيه ، ثم حكي ذلك ، عن الإمام ابن تيمية ، في منهاجه .

فهذا من تدليس ابن عقيل ، لأن العبارة في منهاج السنة ، **ارتاب في بعض حديثه ، وليس الكل !**

كما أن الارتياب في بعض الحديث ، يختلف عن الارتياب في شخص وعدالة ، الإمام الصادق ﷺ ، **كما دلس ابن عقيل** .

---

(٣) الثقات لابن حبان ٦/ ١٣١ رقم ٧٠٣٩ .

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٤ رقم ١٥٦ .

وتأمل عبارة ابن عقيل ، مقارنةً ، بعبارة ابن تيمية ، لتعرف من المدلس والمفتري ؟! .

قال ابن عقيل : " وقد توهم بعض إخواننا أحسن الله إلينا وإليهم ، أن عدم رواية البخاري في صحيحه ، عن جعفر الصادق ، كانت اتفاقية ، أو لعذر آخر ، وغفلوا عما صرح به ، ابن تيمية الحراني ، في منهاجه ، من **ارتياب البخاري في الصادق** " (١).

وقال ابن تيمية : " وَقَدِ **اسْتَرَابَ الْبُخَارِيُّ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ** ، لَمَّا بَلَغَهُ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ، الْقَطَّانِ فِيهِ كَلَامٌ ، فَلَمْ يُخَرِّجْ لَهُ " ! (٢) .

٢- الإمام جعفر الصادق ﷺ **، إمام ثقة ، فقيه صدوق ، وحديثه صحيح ، من شرط مسلم ، وليس من شرط البخاري . لأنه ليس في الطبقة الأعلىٰ ، في الحفظ والإتقان ، وإن كان هو نفسه حجة ، كما سبق تفصيل ذلك قريبًا ، من أن حديث أبنائه عنه ، غير جيد . لكن ما رواه الثقات عنه ، فهو من صحيح حديثه . وأكثر حديثه من طريق أبيه . وغالب روايات ذلك الطريق مراسيل .**

---

(٢) ينظر : العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٦١ .

(٣) منهاج السنة النبوية ، عنوان (الفصل الأول من منهاج الكرامة عرض عام لرأي الإمامية وأهل السنة في الإمامة) ٧/ ٥٣٣ .

فهذا سبب قلة ما يُروىٰ عنه . أما حديثه عن أبيه ،عن جابر ، فقد سمعه من أبيه ، ولذلك أخرجه مسلم في صحيحه (١) .

٣- كثرة الكذب علي الإمام الصادق : ويؤكد ذلك قول الإمام ابن تيمية : **" لَمْ يُكْذَبْ عَلَىٰ أَحَدٍ مَا كُذِبَ عَلَىٰ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ - مَعَ بَرَاءَتِهِ - فَالْآفَةُ وَقَعَتْ مِنَ الْكَذَّابِينَ عَلَيْهِ لَا مِنْهُ** . وَلِهَذَا نُسِبَ إِلَيْهِ أَنْوَاعٌ مِنَ الْأَكَاذِيبِ ، مِثْلَ كِتَابِ " الْبِطَاقَةِ " وَ" الْجَفْرِ " وَ " الْهَفْتِ " وَالْكَلَامِ فِي النُّجُومِ ، وَفِي تَقْدِمَةِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ جِهَةِ الرُّعُودِ وَالْبَرْوَقِ ، وَاخْتِلَاجِ الْأَعْضَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَحَتَّىٰ إِنَّ كُلَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَفِّقَ أَكَاذِيبَهُ ، نَسَبَهَا إِلَىٰ جَعْفَرٍ، حَتَّىٰ إِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّاسِ يَظُنُّونَ أَنَّ " رَسَائِلَ إِخْوَانِ الصَّفَا " مَأْخُوذَةٌ عَنْهُ ، وَهَذَا مِنَ الْكَذِبِ الْمَعْلُومِ ، فَإِنَّ جَعْفَرًا ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ ، وَهَذِهِ الرَّسَائِلُ وُضِعَتْ ، بَعْدَ ذَلِكَ بِنَحْوِ مِائَتَيْ سَنَةٍ (٢) .

---

(٤) ينظر : المنهاج شرح مسلم للنووي كتاب الجمعة ، باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس٣ / ٤١١ رقم ٨٥٨ ،وباب تخفيف الصلاة والخطبة ٣/ ٤١٨رقم ٨٦٧ ، وكتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ ٤/ ٤٢٩ رقم ١٢١٨ .

(١) منهاج السنة النبوية ، عنوان (كلام الرافضي عن زين العابدين ومحمد الباقر والرد عليه) ٤/ ٥٥ ، عنوان (الفصل الأول من منهاج الكرامة عرض عام لرأي الإمامية وأهل السنة في الإمامة) ٧/ ٥٣٤ .

وقال الإمام ابن الجوزي : " فَاعْلَم أَن الرافضة ثَلَاثَة أَصْنَاف : صنف سمعُوا شَيْئًا من الحَدِيث ، فوضعوا أَحَادِيث ، وَزَادُوا ونقصوا .

وصنف لم يسمعوا ، فتراهم يكذبُون علىٰ جَعْفَر الصَّادِق ، وَيَقُولُونَ قَالَ جَعْفَر : وَقَالَ فلَان .

والصنف الثَّالِث : عوام جهلة يَقُولُونَ : مَا يُرِيدُونَ مِمَّا يسوغ فِي الْعقل وَمِمَّا لَا يسوغ (١) .

وقال الكشي – من كبار مصنفي الشيعة – كان جعفر بن محمد ، رجلاً صالحًا مسلمًا ورعًا ، فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه ، ويخرجون من عنده ، ويقولون : حدثنا جعفر بن محمد ، ويحدثون بأحاديث ، كلها منكرات موضوعة عليه ، يستأكلون الناس بذلك ، ويأخذون منهم الدراهم (٢) .

نعم : إن الوضاعين ، لم يجعلوا أحداً هدفًا لكذبهم ، مثلما جعلوا جعفر بن محمد ، لذلك ترىٰ كل الفئات المنحرفة ، والطوائف الضالة ، والفرق الباطلة ، كلهم ينتسبون إلىٰ جعفر ، ويسندون آراءهم وأفكارهم إليه ، وهو منهم بريء . ولم يحدث هذا التكذيب عليه من بعده فقط ، بل ظهر في أيامه ، **حتىٰ توقف أئمة الحديث كالبخاري في الرواية عنه ، مع شدة تقديرهم**

(٢) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٣٣٨ .

(٣) بحار الأنوار للمجلسي ١٠ ، ٢٥ / ٣٠٢ .

إياه ، وتوثيقهم له ، ولهذه الأسباب لم يُخرج له الإمام البخاري في الصحيح ، لكنه أخرج له في كتاب الأدب المفرد وغيره (١) .

٤ - الناظر في صحيح البخاري ، رحمه الله تعالي ، يعجب من كثرة ، ما أورده من فضائل آل البيت ، كما في هذه التراجم التي عقدها في صحيحه ، في كتاب فضائل الصحابة ﷺ :

باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن ﷺ .

باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي ﷺ .

باب ذكر العباس بن عبد المطلب ﷺ .

باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ ، ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ .

باب ذكر أصهار النبي ﷺ ، منهم أبو العاص بن الربيع .

باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما .

باب مناقب فاطمة عليها السلام (٢) .

---

(٤) ينظر : السير للذهبي ٦ / ٢٦٩ .

(١) ينظر : صحيح البخاري (بشرح فتح الباري) لابن حجر كتاب فضائل الصحابة ﷺ ٧/ ٨٧ – ١٣٢ أرقام ٣٧٠١ -٣٧٦٧ .

وقد ذكر الإمام البخاري في هذه الأبواب ، فضلاً عما ذكره الشارح ، الحافظ ابن حجر ، الكثير من الأحاديث ، في فضائل أهل البيت عليهم السلام، من رواية الثقات الأثبات ، الذين نقلوا لنا القرآن والأحاديث ، وتعلموا العلم النافع ، ونقلوه لمن بعدهم ، وحفظوا لنا أدلة الحلال والحرام والأحكام ، فرضي الله عنهم جميعاً، وغفر الله لنا ولهم ، وجعلنا من الذين اتبعوهم بإحسان .

وختامًا : مما لا يحتاج إلىٰ تأكيد أننا – أهل السنة – **نُجلّ سيدنا جعفرًا الصادق ، ونُبجله ، ونَعرف له فضله وحرمته** ، كعالم من علماء المسلمين ، وكإمام من آل بيت نبينا ﷺ ، **لكن لا نقول كما تدعي الرافضة** ، أن كل علوم الإسلام ، من قرآن ، وحديث ، وفقه ، مردها إلىٰ جعفر . فهذا من غلوهم المذموم ، هداهم الله تعالي .

النموذج الثاني

الحبر الجليل ، الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام والرضوان) وهو والد السيدة نفيسة رضي الله عنهما ، وقد كان من أهل العلم والدين ، والرواية عن أهل البيت الطاهرين وغيرهم . وقد صرح بذكر فضله وعدالته المنصفون ، ولم يرو عنه إلا النسائي .

قال في (تهذيب التهذيب) : قال ابن أبي مريم ابن معين ، ضعيف ، وقال ابن عدي أحاديثه عن أبيه ، أنكر مما روىٰ عن عكرمة (١) ا.هـ

قلت : بالرجوع السريع ، إلي كتاب تهذيب التهذيب ، للحافظ ابن حجر ، تجد أن الإمام الحافظ ، استوفي الترجمة ، للإمام ، الحسن بن زيد بن الحسن ، ونقل من وثقه ، قبل من ضعفه ، ولكن المؤلف ابن عقيل ، والمحقق حسن بن علي السقاف ، أبيا إلا أن يكتما نقل من وثقه ، واكتفيا بنقل من ضعفه.

فكانا مما قال فيهم رب العالمين : ﴿ **يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ (٢) .

---

(١) العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٦١ .

(٢) الآية ٧١ من سورة آل عمران.

وهما بهذا الكتمان ، يوهمون القارئ ، أن أهل الجرح والتعديل من أهل السنة ، ومنهم الحافظ ابن حجر ، تجنوا علي رواة السنة ، من آل البيت الأطهار.

وكأن الحافظ ابن حجر ، لم يُنْصف في تعديل ، الإمام الحسن بن زيد ، ولم يُنْصف في نقل من عدله ، من أهل الجرح والتعديل .

وإليك ما قاله الحافظ ابن حجر ، في تهذيب التهذيب : " الحسن" بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني .

روىٰ عن : أبيه ، وابن عمه عبد الله بن الحسن وعكرمة ، ومعاوية بن عبد الله بن جعفر وغيرهم .

وعنه : ابن أبي ذئب ، وابن إسحاق ، ومالك وابن أبي الزناد ، وأبو أويس ، وابنه إسماعيل بن الحسن، ووكيع وغيرهم .

ذكره بن حبان في الثقات . وقال الخطيب : ولاه المنصور ، المدينة خمس سنين ، ثم غضب عليه ، وحبسه إلىٰ أن أخرجه المهدي ، ولم يزل معه .

وقال الزبير بن بكار كان فاضلاً شريفًا . ولإبراهيم بن علي بن هرمة فيه مدائح . وقال محمد بن خلف ، ووكيع القاضي مات ببغداد قال الخطيب : وذلك خطأ ، إنما مات بطريق مكة بالحاجر ، في صحبة المهدي . قال خليفة :

مات سنة "١٦٨هـ" وكذا قال ابن سعد ، وابن حبان ، وأبو حسان الزيادي ، زاد بالحاجر علىٰ خمسة أميال ، من المدينة وهو ابن "٨٥" سنة ، وصلىٰ عليه ، علي بن مهدي .

روىٰ له النسائي حديثاً واحداً ، احتجم وهو صائم . قلت : هو والد السيدة نفيسة . وقال : ابن أبي مريم **عن ابن معين ضعيف . وقال ابن عدي : أحاديثه عن أبيه ، أنكر مما روىٰ عن عكرمة ، وقال العجلي : مدني ثقة ، وقال ابن سعد : كان عابداً ثقة** (١) .

فتأمل كيف نقل الحافظ بن حجر ، توثيق الإمام ، في أول ترجمته ، وفي آخرها ، ولكن المؤلف ابن عقيل ، والمحقق حسن بن السقاف ، اكتفيا فقط ، بنقل ما حكاه الحافظ ، في وسط ترجمته .

لكي تعرف من يستحق أن يُعَاتب ، أدعياء حب آل البيت ، أم أئمة السنة من أهل الجرح والتعديل ؟! .

بل ولتعرف من يُدلس حين يزعم ابن عقيل ، أن الأمام الحسن بن زيد ، صرح بفضله وعدالته المنصفون . ثم يبتر ويكتم ، كلام الحافظ ابن حجر ، فيما حكاه عن أهل الجرح والتعديل من أهل السنة ، في توثيق الإمام الحسن بن

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٩ رقم ٥٠٦ .

زيد . وينقل فقط عن الحافظ ابن حجر ، ما حكاه من تضعيف الحسن بن زيد . وهو بذلك يوهم القارئ ، أن الحافظ ابن حجر ، ليس من المنصفين ! .

خلاصة القول : الإمام الحسن بن زيد ، وثقه توثيقـاً معتبراً ، الجمهور من المحدثين ، ومن ضعفه قليل منهم . **واحد إمام متشدد** : وهو الإمام يحي بن معين ، وحكمه في تلك الحالة ، لا يُقبل ، إلا مُفسراً مُبيناً السبب ، لتعارضه مع تعديل الجمهور له ، علي ما هو مقرر في علم الجرح والتعديل (١) .

والثاني منهم : تضعيف الحافظ ابن عدي له ، وهو تضعيف ليس عاماً ، وإنما خاصاً بمروياته عن أبيه . ومثل هذا ، لا يؤثر علي توثيق جمهور المحدثين ؛ للإمام الحسن بن زيد ، لا في عدالته ، ولا في ضبطه ! (٢) .

فأي عَتْب في هذا ، لعلماء الجرح والتعديل ، من أهل السنة ، كما يزعم ابن عقيل ؟!.

---

(٢) ينظر : النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٣/ ٣٥٩، وشرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ١/ ٣٤٤ ، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٧٢ .

(٣) ينظر في ترجمته : تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٩رقم ٥٠٦ ، والثقات للعجلي ص ١١٤رقم٢٧٨ ،والثقات لابن حبان ٦/ ١٦٠رقم ٧١٥٥ ، وتاريخ بغداد ٨/ ٢٦٩رقم ٣٧٧٨ ،ولسان الميزان ٧/ ١٩٦رقم ٢٦٣٣، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٤رقم٤٨ ، والكاشف ١/ ٣٢٥ رقم ١٠٣٠ .

النموذج الثالث

الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، الهاشمي أبو محمد المدني ، وأبوه يعرف بابن الحنفية .

نقل ابن عقيل ، ما حكاه الحافظ ابن حجر ، في تهذيب التهذيب ، من توثيق علماء الجرح والتعديل له ، وأنه كان من أوثق الناس عند الناس . وما كان الزهري علي جلالته ، إلا من غلمانه ، وأنه كان من علماء الناس بالاختلاف ، ثم قال ابن عقيل ، معاتبًا أهل الجرح والتعديل ، وقد عابوه بالإرجاء ، كما في تهذيب التهذيب (١) .

قلت : هكذا اكتفي ابن عقيل ، دون أن يذكر ، ما قاله الحافظ ابن حجر ، في معني الإرجاء ، الذي زعم ابن عقيل كذبًا ، أن علماء الجرح والتعديل ، عابوا الإمام الحسن بن محمد رضي الله عنه به !

فكلام الحافظ ابن حجر ، صريح في الرد علي ، تدليس ابن عقيل ، حيث قال : وقد عابوه بالإرجاء ! في حين عبارة الحافظ في التهذيب ، أن الإمام

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٠ رقم ٥٥٥ ، وينظر : العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٦٢.

الحسن بن محمد ﷺ ، أول من تكلم بالإرجاء . ثم صرح الحافظ أن هذا الإرجاء ، الذي نُسب إليه ، مما لا يُعاب به .

وإليك ما قاله الحافظ ابن حجر قال : " قال مصعب الزبيري ، ومغيرة بن مقسم ، وعثمان بن إبراهيم الحاطبي . **هو أول من تكلم في الإرجاء** ... قال الحافظ : **قلت** : المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه ، **غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة** ، المتعلق بالإيمان ، وذلك إني وقفت علىٰ كتاب الحسن بن محمد المذكور . أخرجه بن أبي عمر العدني في كتاب الإيمان له ، في آخره قال : حدثنا إبراهيم بن عيينة ، عن عبد الواحد بن أيمن ، قال كان الحسن بن محمد ، يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب علىٰ الناس أما بعد . فأنا نوصيكم بتقوىٰ الله ﷻ ، فذكر كلاماً كثيراً ، في الموعظة والوصية لكتاب الله ﷻ ، وأتباع ما فيه ، وذكر اعتقاده . ثم قال في آخره ، ونوالي أبا بكر ، وعمر رضي الله تعالىٰ عنهما ، ونجاهد فيهما ، لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة ، ولم تَشك في أمرهما ، ونُرجئ من بعدهما ، ممن دخل في الفتنة ، فَنَكِلُ أمرهم إلىٰ الله تعالي ، إلىٰ آخر الكلام .

فمعنىٰ الذي تكلم فيه الحسن ، أنه كان يرىٰ عدم القطع ، علىٰ إحدىٰ الطائفتين المقتتلتين في الفتنة ، بكونه مُخطئًا أو مُصيبًا ، وكان يرىٰ أنه يُرجئ الأمر فيهما (١) .

وأما الإرجاء الذي تعلق بالإيمان ، فلم يَعْرُج عليه ، فلا يلحقه بذلك عيب ، والله أعلم (٢) .

قلت : فتأمل كيف بدأ الحافظ ، كلامه عن الإرجاء ، الذي رمي به ، الإمام الحسن بن محمد ، وكيف ختمه . وأنه ليس مما يُعاب به ، خلافًا لتدليس ابن عقيل .

(٢) وهذا الإرجاء ، وهو السكوت عن أهل الفتنة ، يرفضه ، المؤلف ابن عقيل ، والمحقق حسن السقاف، عن الإمام الحسن بن محمد ﷺ ، بزعم أنه مات عام ٩٩هـ . وهو زمن لا يستطيع مثله ، أن يقول الحق في أهل الفتنة ، في تلك الأيام . ثم زعما أن الإرجاء بالمعني السابق ، يجعل من الحسن بن محمد ، ناصبيًا بحتًا . ويأبي الله له ذلك بزعمهم ، حيث لا يرضيهم إلا أن يكون رافضيًا ، باغضًا لرموز الأمة . أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وأهل الفتنة ﷺ . هداهم الله تعالي. ينظر : العتب الجميل علي أهل الجرح والتعديل ص ٦٢ ، ٦٣ .

(١) تهذيب التهذيب ٢ / ٣٢١ رقم ٥٥٥ .

بل وحكي الحافظ ابن حجر ، عن عطاء بن السائب ، عن زاذان ، وميسرة ، إنهما دخلا علىٰ **الحسن بن محمد** ، فلاماه علىٰ الكتاب الذي وضع في الإرجاء ، فقال لزاذان يا أبا عمرو ، **لوددت إني كنت مت ، ولم أكتبه** (١) .

بل وحكي الحافظ ابن كثير : عن أيوب السختياني وغيره : كان أول من تكلم في الإرجاء ، وكتب في ذلك رسالة ، ثم ندم عليها . وقال غيرهم : كان يتوقف في عثمان ، وعلي ، وطلحة ، والزبير ، فلا يتولاهم ، ولا يذمهم ، فلما بلغ ذلك أباه ، محمد بن الحنفية ، ضربه فشجه ، وقال: ويحك ، ألا تتولىٰ أباك علياً ؟ (٢) .

خلاصة القول : الإمام متفق علي توثيقه (٣) وهو كما قال فيه الحافظ ابن حجر ، **ثقة فقيه** ، روي له الستة (٤) وقال الدارقطني: كان أول من تكلم في الأرجاء ، وهو صحيح الحديث(٥).

---

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٢٠ رقم ٥٥٥ .

(٣) البداية والنهاية عنوان (من توفي في سنة ٩٥ هـ) ١٢/ ٥٥٥ .

(٤) تهذيب الأسماء و اللغات ١ / ١٦٠ .

(٥) تقريب التهذيب ص ١٦٤ رقم ١٢٨٤ .

(٦) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ١/ ٢٠٩ رقم ٩٨١ ، وينظر :

وفي كل ما سبق ، أبلغُ ردٍ علي كذب ، المؤلف ابن عقيل ، والمحقق حسن السقاف . لأنهما كتما ، باقي كلام الإمام الحافظ ابن حجر ، في توثيق الإمام ، الحسن بن علي ﷺ ، كما كتما بيان ، حقيقة ما نسب إليه ، من الإرجاء ، وأنه ليس مما يُعَابُ به . فَأي عَتْبٍ بعد كل ذلك ، علي أهل الجرح والتعديل من أهل السنة ؟!.

= إسعاف المبطأ برجال الموطأ ص ٨ .

النموذج الرابع

كما قال ابن عقيل : رجال من خواص أتباع أهل البيت الطاهر ، المعروفين بحبهم وخدمتهم ، جرحهم علماء أهل السنة ، وذكر منهم :

ثَعْلَبَةَ بْنِ يَزِيدَ الْحِمَّانِيِّ (بكسر الحاء المهملة، وتشديد الميم) (١) الكوفي ، قال ابن حبان : كان علىٰ شُرْطَةِ عَلِيٍّ ﷺ (٢)، وكَانَ غالياً فِي التَّشَيُّع ، لَا يحْتَج بأخباره الَّتِي يتفرد بِهَا عَن عَلِيّ ﷺ . كذا حكاه عنه ابن الجوزي (٣) وقد ذكره في الثقات بروايته عن عَلِيٍّ ﷺ ، وبراوية حبيب بن أبي ثابت عنه فينظر !(٤) قال البخاري فِيهِ نَظَرٌ ،لا يتابع في حديثه (٥) وقال النسائي ثقة (١) قلت :

---

(١) ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر لأبن المِبْرَد الحنبلي ص ٥٣ .

(٢) هذه العبارة ليست من قول ابن حبان لا في المجروحين ، ولا في الثقات ، وإنما ذكرت من كلام ابن الجوزي لا من نقله في كتابه الضعفاء والمتروكون ١/ ١٦١رقم ٦١٩ . قال : (ثَعْلَبَة بن يزِيد الْحمانِي سمع من عَليّ عَلَيْهِ السَّلَام ، وَكَانَ علىٰ شرطته . قَالَ ابْن حبَان : كَانَ غاليا فِي التَّشَيُّع ، لَا يحْتَج بأخباره إِذا انْفَرد بهَا عَن عَليّ عَلَيْهِ السَّلَام) .

(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١/ ١٦١رقم ٦١٩، وينظر: المجروحين لابن حبان ١/ ٢٠٧رقم ١٧٠ .

(٤) الثقات لابن حبان ٤/ ٩٨ رقم ١٩٩٥ ، وينظر : إكمال تهذيب الكمال ٣/ ١٠١ رقم ٨٨٥ .

(٥) التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ١٧٤ رقم ٢١٠٣ .

وقال ابن عدي : لم أر له حديثًا منكراً في مقدار ما يرويه (٢) انتهي بتصرف من تهذيب التهذيب (٣) . قلت : وذكره الذهبي في الميزان (٤) وذكر أنه روىٰ قول النبي ﷺ ، لعَلِيٍّ رضي الله عنه : (**إِنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ**) (٥) وأرىٰ روايته لهذا الحديث ، هي ذنبه الذي قالوا فيه ما قالوه لأجله . انتهي ما نقله وقاله ابن عقيل(٦) .

الجواب عما سبق في أمرين :

الأول : في درجة ثَعْلَبَةَ . **والثاني** : في درجة الحديث .

١ - **أما الجواب عن** درجة ثَعْلَبَةَ : فبالتأمل في ترجمته السابقة ، يَبطلُ عِتاب ابن عقيل لعلماء الأمة في حكمهم علي ثَعْلَبَةَ ، كما يظهر تدليس ابن عقيل علي علماء الأمة ، حيث يزعم أن كلام علماء الجرح والتعديل من أهل السنة ، في ثَعْلَبَةَ بسبب روايته لحديث : (**إِنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ**) . وهذا ادعاءٌ باطلٌ منه ، غير صحيح .

---

(٦) قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤/ ٣٩٩ رقم ٨٤٩ ، روىٰ له النَّسَائي فِي "مسند عَلِيّ"، وَقَال: ثقة .

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٢٢ رقم ٣٢٥ .

(٨) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦ رقم ٤٢ .

(٩) ميزان الاعتدال ١/ ٣٧١ رقم ١٣٩١ .

(١٠) سيأتي تخريجه في الرد عليه .

(١١) العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٦٩ .

لأن كلام الأئمة في ثَعْلَبَةَ ، كما هو واضح جداً ، من الترجمة التي نقلها ابن عقيل ، يظهر فيها ، دقة الأئمة وميزانهم العادل ، في حكمهم علي ثَعْلَبَةَ بْنِ يَزِيدَ الْحِمَّانِيِّ ، وأن **ما قالوه فيه ليس لتشيعه ، وإنما لغلوه في التشيع ، ومع هذا** الغلو في التشيع ، قبلوا ما يرويه من أحاديث – مع أنه كان قليل الحديث – (١) ولم يقبلوا أخباره التِي ينفرد بِهَا عَن الإمام علِيّ ﷺ ، الذي تغالي فيه . وهذا واضح جداً من صريح عبارة الحافظ ابن حبان السابقة .

وفي ضوء ما سبق يُفهم ، أن من وثقه من الأئمة مثل : والنسائي ، ومحمد بن عبد الله بن نمير (٢) محمول علي مالم يَنفرد به .

وأن من ضعفه وجرحه من الأئمة مثل : ابن حبان لأنه كَانَ غالياً فِي التَّشَيُّع كما هو صريح كلامه (٣) ، والبخاري ضعفه من جهة ضبطه ، ومن هنا جاء صريح قول الإمام البخاري وهو يترجم له : فِيهِ نَظَرٌ، ثم ذكر روايته لحديث : (**إِنَّ الأُمَّةَ سَتَغْدُرُ بِكَ**) وقال : ولا يتابع عليه (٤) ، ولكن غيره من

(١) كما قال ابن سعد في الطبقات الكبرىٰ ٦/ ٢٥٣ رقم ٢٢٨٣ .

(٢) حكاه عنه ابن خلفون في كتابه الثقات . ينظر : إكمال تهذيب الكمال ٣/ ١٠١ رقم ٨٨٥ .

(٣) المجروحين لابن حبان ١/ ٢٠٧رقم ١٧٠ .

(٤) التاريخ الكبير ٢/ ١٧٤ رقم ٢١٠٣ .

الحفاظ ثبت لهم ضبطه ، وعدم تفرده بهذا الحديث ، فدل مجموع الأقوال علي توثيق ثعلبة ، في غير ما يتعلق بالغلو ، بل إن الحافظ في التقريب لم يذكر الغلو فقال : (صدوق شيعي) (١) .

ثانيـًا: أما الجواب عن درجة الحديث : فالحديث سنداً له طرق ومتابعات ، من غير طريق ثعلبة . ومتنًا الحديث ليس بمنكر. كما قال الحافظ ابن عدي في ثعلبة : لم أر له حديثًا منكراً في مقدار ما يرويه (٢).

قلت : ويدخل في قول ابن عدي حديثنا : (**إِنَّ الأُمَّةَ سَتَغْدُرُ بِكَ**) الذي يزعم ابن عقيل أن رواية ثَعْلَبَةَ بْنِ يَزِيدَ الْحِمَّانِيِّ ، لهذا الحديث ، هي ذنبه الذي قالوا فيه ما قالوه لأجله .

فهذا تدليس منه ، علي علماء الأمة ، فالحديث أخرجه الأئمة في كتبهم من طريق ثَعْلَبَةَ وغيره .

١ -أما طريق ثَعْلَبَةُ بْنُ يَزِيدَ الْحِمَّانِيُّ ، عَنْ عَلِيٍّ بن أبي طالب ﷺ ؛ فأخرجه البيهقي (٣) وابن عساكر من طريق البيهقي(١) والبزار(٢)

---

(٥) تقريب التهذيب ص ١٣٤ رقم ٨٤٧ .

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٢٢ رقم ٣٢٥ .

(٧) دلائل النبوة للبيهقي ، باب ما روي في إخباره بتأمير علي ﷺ ، وقتله فكانا كما ٦/ ٤٤٠. قال : وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي، أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرِ بْنُ دُحَيْمٍ، حَدَّثَنَا

والعقيلي (٣) . وقال الإمام البخاري : ثَعْلَبَةُ بْنُ يَزِيدَ الْحِمَّانِيُّ فِيهِ نَظَرٌ، لَا

=

أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سِيَاهٍ، قَالَا جَمِيعًا، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ الْحِمَّانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا ﷺ عَلَىٰ الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللهِ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيَّ: «**أَنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي**» . لَفْظُ حَدِيثِ فِطْرٍ. **قَالَ الْبُخَارِيُّ**: ثَعْلَبَةُ بْنُ يَزِيدَ الْحِمَّانِيُّ فِيهِ نَظَرٌ، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا، **قال البيهقي قُلْتُ**: كَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ. وَقَدْ رُوِّينَاهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ ، عَنْ عَلِيٍّ إِنْ كَانَ مَحْفُوظًا أ.هـ **قلت** : وفي إسناده أيضـًا : حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ **قال فيه الحافظ ابن حجر** : "ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس" ينظر : تقريب التهذيب ص ١٥٠ رقم ١٠٨٤ .

(٨) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/ ٤٤٧ رقم ٤٩٣٣ .

(٩) كشف الأستار عن زوائد البزار كتاب مناقب عليّ بن أبي طالب ﷺ ، باب في قتله ٣/ ٢٠٣ رقم ٢٥٦٩ . قال : حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ، ثنا شَرِيكٌ، عَنِ الأَجْلَحِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ - هَكَذَا قَالَ وَأَحْسِبُهُ غَلَطٌ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَلِيٍّ - قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ عَلَىٰ الْمِنْبَرِ: «**وَاللهِ لَعَهِدَ النَّبِيُّ الأُمِّيُّ إِلَيَّ أَنَّ الأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِي**» . قَالَ الْبَزَّارُ: قَدْ رَوَاهُ فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ وَغَيْرُهُ، عَنْ حَبِيبٍ ، عَنْ ثَعْلَبَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ .

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ١٧٨ رقم ٢٢٤ . قال : وَالْحَدِيثُ مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا كَامِلٌ أَبُو الْعَلَاءِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ يَزِيدَ الْحِمَّانِيِّ ، عَنْ عَلِيٍّ، عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ : «**أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِي** » .

يُتَابَعُ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا (١) ووافقه العقيلي (٢) .

٢- **ولكن وجد لثعلبة أكثر من متابع** ، فتابعه : أبو إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ (٣) عَنْ عَلِيٍّ بن أبي طالب ﷺ أخرجه الحاكم (٤) والبيهقي (١) وابن عساكر (٢)

(٢) التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ١٧٤ رقم ٢١٠٣ .

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ١٧٨ رقم ٢٢٤ .

(٤) هو إبراهيم بن أبي الحديد ، كما في الكنىٰ والأسماء للدولابي ١/ ٣١٨ رقم ٥٦٣ ، وقد أورده ابن حبان في الثقات ٤/ ١١ رقم ١٦١٣ ، إِبْرَاهِيم بْن أَبِي حَدِيد الأودي وَيُقَال بن حَدِيد وكُنْيَتُهُ أَبُو إِدْرِيس يروي عَن علىّ ، عداده فِي الْكُوفِيّين ، روىٰ عَنهُ إِسْمَاعِيل بْن سَالم ، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٩٦ رقم ٢٦٢ ، إبراهيم بن أبي حديد ، جد إدريس الأودي روىٰ عن علىّ مرسل ، روىٰ عنه ابناه ادريس وداود والحسن بن عبيد الله وإسماعيل بن سالم ألأسدي سمعت أبي يقول ذلك ، قال وسئل أبي عنه فقال مجهول . ووقع عند الإمام البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢٨٢ رقم ٩٠٨ " الْأَزْدِيّ"؛ وهو موافق لما في "ابن عساكر" ، ووقع عند ابن أبي حاتم : " الْأَوْدِيِّ " مطابقـًا لما في "المستدرك". **وتصحيح الحاكم للحديث من طريقه ، دون وجود جرح من غيره ، يزيل وصفه بالجهالة ويقتضي انه صدوق.**

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين كتاب معرفة الصحابة ، ذكر إسلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ ٣/ ١٥٠ رقم ٤٦٧٦ . قال : حدثنا أبو حفص عمر بن أحمد الجمحي، بمكة، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا عمرو بن عون، ثنا هشيم ، عن إسماعيل بن سالم، عن أبي إدريس الأودي، عن علي رضي الله عنه قال: " إن مما عهد

والحارث (٣) والخطيب (٤) والدولابي (١) وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي.

=

إلي النبي ﷺ : «**إن الأمة ستغدر بي بعده** » هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي وقال : صحيح . **قلت : الحديث صحيح الإسناد ، كما قالا ، فرواته ثقات ، وإن كان في سنده** : هشيم بن بشير الواسطي ، **قال فيه الحافظ ابن حجر** : "ثقة ثبت،كثير التدليس والإرسال" ينظر : تقريب التهذيب ص ٥٧٤رقم ٧٣١٢ ، **إلا إنه متابع** كما في رواية الدولابي في الكني والأسماء كما في تخريج الحديث هنا .

(٦) دلائل النبوة للبيهقي ، باب ما روي في إخباره بتأمير علي ﷺ ، وقتله فكانا كما ٦/ ٤٤٠ . قال : أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّوذْبَارِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ شَوْذَبٍ الْوَاسِطِيُّ، بِهَا، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْأَزْدِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: إِنَّ مِمَّا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي**» . فَإِنْ صَحَّ هَذَا فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ، فِي خُرُوجِ مَنْ خَرَجَ عَلَيْهِ فِي إِمَارَتِهِ ، ثُمَّ فِي قَتْلِهِ .

(٧) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/ ٤٤٧ . من طريق الحافظ البيهقي في دلائل النبوة .

(٨) مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ٢/ ٩٠٥ رقم ٩٨٤ . قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ ، مَوْلَىٰ بَنِي هَاشِمٍ ، ثنا هُشَيْمٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « **إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ مِنْ بَعْدِي**» . وينظر : المطالب العالية ١٦/ ٦٥ رقم ٣٩٢٠ .

(٩) تاريخ بغداد ١٣/ ٥٨ رقم ٣٧٤٠ . قال : أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ أَبَانٍ الْكَرَابِيسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ

وقال البيهقي : فإن صح هذا ؛ فيحتمل أن يكون المراد به - والله أعلم - في خروج من خرج عليه في إمارته ، ثم في قتله " (٢) .

٣- **وتابع ثعلبة أيضـًا** : حَيَّانَ الْأَسَدِيِّ (٣) عَنْ عَلِيٍّ بن أبي طالب ﷺ ،

=

عِيسَىٰ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: " مِمَّا عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ : **" أَنَّ الأُمَّةَ سَتَغْدُرُ بِكَ مِنْ بَعْدِي "** .

(١٠) الكنىٰ والأسماء للدولابي ١/ ٣١٨ رقم ٥٦٣ . قال : حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ غَيْلَانَ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، وَحَدَّثَنَا فَهدُ بْنُ عَوْفٍ ، قَالَ، ثنا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حَدِيدٍ الْأَوْدِيِّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ، **أَنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِي مِنْ بَعْدِهِ.** قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ عَائِذُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ. حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: " أَبُو إِدْرِيسَ الَّذِي حَدَّثَ عَنِ: الْمُسَيِّبِ بْنِ نَجِيَّةَ اسْمُهُ: سِوَارٌ .

(١) يراجع الأماكن السابقة لهم في تخريجهم للحديث .

(٢) حَيَّانُ : بِالْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ الْمَنْقُوطَةِ بِاثْنَتَيْنِ مِنْ تَحْتِهَا هُوَ: حَيَّانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، أَبُو الْهَيَّانِ الأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ . تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي ١/ ٥٨٣ ، قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٧/ ٤٧١ رقم ١٥٧٥ : رَوَىٰ عَن: علي بْن أَبي طالب ، وعمار بن ياسر، وعُمَر بن الخطاب . ورَوَىٰ عَنه : شقيق بن سلمة أَبُو وائل الأسدي ، وعامر الشعبي ، وابناه جرير ومنصور بن حيان الأسدي ، توفّي فِي سنة ثَمَانِينَ لِلْهِجْرَةِ . ذكره ابنُ حِبَّان فِي كتابه الثقات ٤/ ١٧٠ رقم ٢٣٢٩ ، ووثقه العجلي في كتابه الثقات ص ١٣٨ رقم ٣٥٤ ، ووثقه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ص ١٨٤

أخرجه الحاكم في المستدرك كما في إتحاف المهرة (١) وصححه ، ووافقه

=

رقم١٥٩٦ ، له ترجمة في الكاشف للذهبي ١/ ٣٥٩ رقم ١٢٨٧، ورجال صحيح مسلم لابن مَنْجُويَه ١/ ١٦٦ رقم ٣٣٢ ، وتسمية من أخرجهم البخاري ومسلم لابن البيع ص ١٠٥ رقم ٣٩٠ .

(٣) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ١١/ ٢٩٦ رقم ١٤٠٤٣ . قال : حَدِيثٌ (كم) : " **إِنَّ الأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي**" ... الْحَدِيثَ . كم فِي الْمَنَاقِبِ : ثنا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا الْهَيْثَمُ بْنُ خَلَفٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ هَيَّاجٍ، ثنا يَحْيَىٰ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا يُونُسُ بْنُ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْهُ يعني : (حَيَّانَ الْأَسَدِيِّ) بِهِ .

قلت : الحديث سنده حسن : فيه (يُونُسُ بْنُ أَبِي يَعْفُورٍ الْعَبْدِيُّ) قال فيه الحافظ الزيلعي : فِيهِ مَقَالٌ، فَوَثَّقَهُ بَعْضُهُمْ، وَرَوَىٰ لَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَضَعَّفَهُ النَّسَائِيّ. وَابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: يَرْوِي عَنْ الثِّقَاتِ مَا لَا يُشْبِهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ، لَا يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ عِنْدِي بِمَا انْفَرَدَ بِهِ . ينظر : نصب الراية ، كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة ١/ ٣٤٩ . وقال فيه الحافظ ابن حجر : صدوق يخطئ كثيراً . ينظر : تقريب التهذيب تقريب التهذيب ص ٦١٤ رقم٧٩٢٠.

ولم ينتبه الألباني ، إلي سند هذه الرواية حتي قال : (... الحديث في "المستدرك"و"التلخيص" بدون إسناد ... وأنا في شك من ثبوت هذا الحديث في "المستدرك"؛ فإني رأيت الحافظ السيوطي أورد الحديث - بهذا اللفظ الذي في "التلخيص" - في "الجامع الكبير" (١/ ١٦٣/ ١) ، وقال: "رواه الدارقطني في "الأفراد"، والخطيب عن علي ﷺ ". فلو كان ثابتًا في "المستدرك"؛ لعزاه السيوطي إليه؛

الذهبي (١).

قال الشيخ الألباني : في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة .

وبالجملة : فجميع طرق الحديث واهية ، وليس فيها ما يتقوىٰ بغيره (٢).

قلت : الحديث بطرقه ومتابعاته سنداً : حسنًا لغيره . ومتنًا : معناه صحيح ، لأن إخبار النبي ﷺ ، بمقتل سيدنا الإمام علي ﷺ ؛ صحيح لا مرية فيه ، وأن الذي يقتله شقي محروم .

ومن تلك الروايات ، ما روي عَن جَابِرِ بْنَ سَمُرَةَ ﷺ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعَلِيٍّ : " **مَنْ أَشْقَىٰ ثَمُودَ ؟** ". قَالَ : مَنْ عَقَرَ النَّاقَةَ قَالَ : " **فَمَنْ أَشْقَىٰ هَذِهِ الْأُمَّةِ ؟** ". قَالَ : اللهُ أَعْلَمُ قَالَ : " **قَاتِلُكَ !** " . قال الحافظ ابن حجر في فتح

= إن شاء الله تعالىٰ أ.هـ. ينظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٠/ ٥٥٦ رقم ٤٩٠٥ .

(٤) في نفس الأماكن السابقة برقم ٤٦٨٦ . أخرجه الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين كتاب معرفة الصحابة ، ذكر إسلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ ٣/ ١٥٠ رقم ٤٦٧٦ .

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٠/ ٥٥٢ رقم ٤٩٠٥ .

الباري (١) أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ (٢)

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣) وَمِنْ حَدِيثِ صُهَيْبٍ عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ (١) وَعَنْ عَلِيٍّ نَفْسِهِ ، عِنْدَ أَبِي يَعْلَىٰ بِإِسْنَادٍ لَيِّنٍ (١) وَعِنْدَ الْبَزَّارِ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ (٢) .

---

(٦) فتح الباري كتاب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ، باب مناقب علي بن أبي طالب ٧/ ٧٣ رقم ٣٧٠٦ .

(٧) المعجم الكبير للطبراني ٢/ ٢٤٧ رقم ٢٠٣٧ . قال : حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا يُوسُفُ بْنُ مُوسَىٰ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، ثنا نَاصِحٌ ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعَلِيٍّ ﷺ : «**مَنْ أَشْقَىٰ ثَمُودَ**» ؟ قَالَ: مَنْ عَقَرَ النَّاقَةَ، قَالَ: «**فَمَنْ أَشْقَىٰ هَذِهِ الْأُمَّةَ؟**» قَالَ: اللهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**قَاتِلُكَ**» . قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩/ ١٣٦ رقم ١٤٧٧٧، وَفِيهِ نَاصِحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ .

(١) مسند أحمد ٣٠/ ٢٥٦ رقم ١٨٣٢١ . قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا عِيسَىٰ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خُثَيْمٍ الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خُثَيْمٍ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَعَلِيٌّ رَفِيقَيْنِ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الْعُشَيْرَةِ ، فَلَمَّا نَزَلَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَقَامَ بِهَا، رَأَيْنَا أُنَاسًا مِنْ بَنِي مُدْلِجٍ يَعْمَلُونَ فِي عَيْنٍ لَهُمْ فِي نَخْلٍ، فَقَالَ لِي عَلِيٌّ: يَا أَبَا الْيَقْظَانِ، هَلْ لَكَ أَنْ نَأْتِيَ هَؤُلَاءِ، فَنَنْظُرَ كَيْفَ يَعْمَلُونَ؟ فَجِئْنَاهُمْ، فَنَظَرْنَا إِلَىٰ عَمَلِهِمْ سَاعَةً، ثُمَّ غَشِيَنَا النَّوْمُ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَعَلِيٌّ فَاضْطَجَعْنَا فِي صَوْرٍ مِنَ النَّخْلِ فِي دَقْعَاءَ مِنَ التُّرَابِ، فَنِمْنَا، فَوَاللهِ مَا أَهَبَّنَا إِلَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحَرِّكُنَا بِرِجْلِهِ، وَقَدْ تَتَرَّبْنَا مِنْ تِلْكَ الدَّقْعَاءِ، فَيَوْمَئِذٍ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعَلِيٍّ:

=

" **يَا أَبَا تُرَابٍ** " لِمَا يُرَىٰ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ ، قَالَ: " **أَلَا أُحَدِّثُكُمَا بِأَشْقَىٰ النَّاسِ رَجُلَيْنِ** ؟ " قُلْنَا: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: " **أُحَيْمِرُ ثَمُودَ الَّذِي عَقَرَ النَّاقَةَ، وَالَّذِي يَضْرِبُكَ يَا عَلِيُّ عَلَىٰ هَذِهِ، يَعْنِي قَرْنَهُ**، حَتَّىٰ تُبَلَّ مِنْهُ هَذِهِ، يَعْنِي لِحْيَتَهُ ". قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩/ ١٣٦ رقم ١٤٧٧٥ ، رواه أحمد والطبراني ، والبزار باختصار ، ورجال الجميع موثقون إلا أن التابعي لم يسمع من عمار . **قال محقق المسند في هامش الأماكن السابقة ، حسن لغيره** ، دون قوله : **"يا أبا تراب"** فصحيح من قصة أخرىٰ في الصحيحين .

(٢) المعجم الكبير للطبراني ٨/ ٣٨ رقم ٧٣١١ . قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، ح وحَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبَّادٍ الْخَطَّابِيُّ، ثنا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: ثنا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا لِعَلِيٍّ ﷺ : «**مَنْ أَشْقَىٰ الْأَوَّلِينَ؟**» قَالَ: الَّذِي عَقَرَ النَّاقَةَ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**صَدَقْتَ، فَمَنْ أَشْقَىٰ الْآخَرِينَ؟**» قَالَ: لَا عَلِمَ لِي يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**الَّذِي يَضْرِبُكَ عَلَىٰ هَذِهِ**» ، وَأَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ ، بِيَدِهِ إِلَىٰ يَافُوخِهِ فَكَانَ عَلِيٌّ ﷺ ، يَقُولُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ: «أَمَا وَاللهِ، لَوَدِدْتُ أَنَّهُ قَدِ ابْتَعَثَ أَشْقَاكُمْ، فَخَضَبَ هَذِهِ - يَعْنِي لِحْيَتَهُ - مِنْ هَذِهِ» ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَىٰ مُقَدَّمِ رَأْسِهِ " . قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩/ ١٣٦ رقم ١٤٧٧٦ ، رواه الطبراني ، وأبو يعلىٰ في مسنده ١/ ٣٧٧ رقم ٤٨٥ ، وَفِيهِ رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَقَدْ وُثِّقَ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ .

قلت : في سنده (رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ) ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ص ٢٠٩رقم ١٩٤٢ ، لكنه لم ينفرد به بل تابعه ابن لهيعة عن يزيد بن عبد الله بن الهاد

=
به.أخرجه الحسن الخلال في "أماليه" ص٧٥ ، من طريق سعيد بن كثير بن عُفير المصري ثني ابن لهيعة به. وابن لهيعة ضعيف كذلك .

(٣) أخرجه عبد بن حميد في المنتخب ص ٦٠ رقم ٩٢ . قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، ثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيِّ يَزِيدَ بْنِ أُمَيَّةَ، قَالَ: مَرِضَ عَلِيٌّ مَرَضًا خِفْنَا عَلَيْهِ مِنْهُ، ثُمَّ إِنَّهُ نَقِهَ وَصَحَّ فَقُلْنَا: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَصَحَّكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ كُنَّا خِفْنَا عَلَيْكَ فِي مَرَضِكَ هَذَا، فَقَالَ: لَكِنِّي لَمْ أَخَفْ عَلَىٰ نَفْسِي، حَدَّثَنِي الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، قَالَ: «**لا تَمُوتُ حَتَّىٰ يُضْرَبَ هَذَا مِنْكَ - يَعْنِي رَأْسَهُ - وَتُخْضَبَ هَذِهِ دَمًا يَعْنِي لِحْيَتَهُ، وَيَقْتُلَكَ أَشْقَاهَا كَمَا عَقَرَ نَاقَةَ اللهِ أَشْقَىٰ بَنِي فُلَانٍ** خَصَّهُ إِلَىٰ فَخِذِهِ الدُّنْيَا دُونَ ثَمُودَ» . **قلت : الحديث سنده حسن** . رواته ثقات ، غير ابن أبي الزناد واسمه عبد الرحمن فهو مختلف فيه: وثقه جماعة، وضعفه آخرون. وقال الحافظ في تقريب التهذيب : ص ٣٤٠رقم ٣٨٦١ ، صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها من السابعة . وقال في "الفتح" ١٣/ ١٨٧رقم ٧١٩٥ ، عبد الرحمن بن أبي الزناد مختلف فيه ، **فغاية ما ينفرد به أن يكون حسنـًا لا صحيحـًا** ".

(٤) كشف الأستار عن زوائد الْبَزَّارُ كتاب علامات النبوة ، باب في قتل الإمام علي بن أبي طالب ﷺ ٣/ ٢٠٢ رقم ٢٥٦٧ . قال : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَىٰ، ثنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، ثنا بَكَّارُ بْنُ أَخِي مُوسَىٰ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَمَّارٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ: «**إِنَّ أَشْقَىٰ الأَوَّلِينَ عَاقِرُ النَّاقَةِ، وَإِنَّ أَشْقَىٰ الآخِرِينَ لَمَنْ يَضْرِبُكَ ضَرْبَةً عَلَىٰ هَذِهِ - وَأَوْمَأَ إِلَىٰ رَأْسِهِ - يَخْضِبُ هَذِهِ - وَأَوْمَأَ إِلَىٰ لِحْيَتِهِ**» قال الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنْ عَمَّارٍ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

قلت : الحديث ، بمجموع طرقه وشواهده ، حسن لغيره . وهو يشهد بصحة معني قول النبي ﷺ : (**إِنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي**) .

وأن كلمة الأمة ليست علي إطلاقها وعمومها ، كما يزعم غلاة الشيعة الرافضة . **وإنما المراد بالأمة** : (**أمة العراق ممن خرج عليه وقتله**) (١) ما جاء بصريح قول الإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ . في رواية الطبراني السابقة ، أن الإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ ، كان **يَقولُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ: " أَمَا وَاللهِ ، لَوَدِدْتُ أَنَّهُ قَدِ ابْتَعَثَ أَشْقَاكُمْ ، فَخَضَبَ هَذِهِ - يَعْنِي لِحْيَتَهُ - مِنْ هَذِهِ "** وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَىٰ مُقَدَّمِ رَأْسِهِ .

ويشهد بصحة معني لفظ : (**إِنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي**) علي ما سبق ، أنها جاءت مع الإخبار بقتل الإمام عليّ ﷺ ، كما في رواية الحاكم التي

= **قلت** : الحديث جود إسناده الحافظ ابن حجر بطرقه ومتابعاته ، وإلا فسند الحديث ضعيف فيه :حفص بن عمر الجدي قال فيه الأزدي : منكر الحديث . ينظر : ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٧رقم ٢١٥٧، ولسان الميزان ٣/ ٢٣٧رقم٢٦٦٩. وفي سنده ايضاً : بكّار بْن عَبْد الله بْن عُبَيْدة الرَّبَذيّ قال فيه الحافظ الذهبي : ضعف الربذىٰ ، وعمه أوهىٰ منه. وقال البخاري: بكار بن عبد الله الربذىٰ ترك من أجل عمه موسىٰ بن عبيدة . ينظر : ميزان الاعتدال ١/ ٣٤١ رقم ١٢٦٠ .

(١) كما صرح بذلك الإمام البيهقي في دلائل النبوة ، باب ما روي في إخباره بتأمير علي ﷺ ، وقتله فكانا كما ٦/ ٤٤٠ .

صححها (١) ، فيزول الإشكال بهذا ، ويبطل إدعاء الشيعة الرافضة ، في حملهم كلمة الأمة علي الجميع عامة ، وعلي الخلفاء الراشدين خاصة !.

وبعد : فهذا هو إنصاف علماء أهل السنة ، محبوا الإمام علي ﷺ ، حشرنا الله تعالي معه ، وليس إجحاف بعض من يدعي محبته ، كأمثال ابن عقيل ، وحسن السقاف وغيرهم ، الذين يبنون عقيدة باطلة ، في الطعن علىٰ الأمة ، بأحاديث ضعيفة لا تصح أحيانًا ، وفهم سقيم لا يستقيم أحيانًا أخري . هداهم الله تعالي .

(٢) ينظر : المستدرك علىٰ الصحيحين كتاب معرفة الصحابة ، ذكر إسلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ ٣/ ١٥٠ رقم ٤٦٧٦ .

النموذج الخامس

كما قال ابن عقيل رجال جرحوهم لتشيعهم لآل محمد ﷺ ،

وطعنوا فيهم وذموهم ... وذكر منهم :

أَحْمَد بن الأَزْهَر بن منيع بن سليط بن إِبْرَاهِيم العبدي ، أَبُو الأَزْهَر النَّيْسَابُورِيّ . قال في (تهذيب التهذيب) بعد أن ذكر مدح المحدثين وتوثيقهم له . قال أحمد بن يحيىٰ بن زهير التستري

: لما حدث أبو الأزهر بحديث عَبْدُ الرَّزَّاقِ في الفضائل يعني عن مَعْمَر عن الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَي علي بن أبي طالب رضي الله عنه فَقَالَ : " **يَا عَلِيُّ ! أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا، سَيِّدٌ فِي الْآخِرَةِ . حَبِيبُكَ حَبِيبِي ، وَحَبِيبِي حَبِيبُ اللهِ ، وَعَدُوُّكَ عَدُوِّي ، وَعَدُوِّي عَدُوُّ اللهِ ، وَالْوَيْلُ لِمَنْ أَبْغَضَكَ بَعْدِي** " (١) أخبر بذلك يحيىٰ بن معين ، فبينا هو عنده في جماعة من أهل الحديث إذ قال يحيىٰ: من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث ؟ فقام أبو الأزهر فقال:

(١)سيأتي تخريجه في الجواب .

هو ذا أنا ! فتبسم يحيىٰ . فقال إما أنك لست بكذاب ، وتعجب من سلامته ، وقال الذنب لغيرك في هذا الحديث . (١) ا.هـ

ثم حكي ابن عقيل ، باقي علل الأئمة ، في حكمهم علي الحديث **وعقب قائلاً** : " أقول سبحان الله إني لأعجب مما صنعه يحيىٰ وأمثاله ، ممن يقيمون الحواجز دون رواية فضائل أخي النبي ﷺ ، وأهل البيت عليهم السلام ، ويبهتون رواتها بالكذب ، ويشنعون عليهم ظلماً وعدواناً ، حسداً من عند أنفسهم ، من بعد ما تبين لهم الحق ... وقول يحيىٰ لأبي الأزهر الذنب لغيرك ما أراه إلا النصب الذي دب ودرج عليه كثيرون ...."(٢) انتهي المراد نقله .

وبالتأمل في كلامه السابق يتلخص عتابه فيما يلي :

١ - تجريحهم لابن الأزهر عند روايته ، لحديث في فضائل سيدنا الإمام عليّ رضي الله عنه .

٢ - طعنهم في الحديث المروي ، وأن ذلك منهم ما هو إلا النصب ، الذي دب ودرج عليه كثيرون كما زعم .

وإليك الجواب إجمالاً عما سبق . أن الأئمة وإن أنكر بعضهم الحديث علي راويه في أول الأمر، ووصفه بأنه (كذاب لعدم معرفته به) إلا

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ١٢ .

(٣) العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ٧٤ .

أنه سرعان ما جاء في نفس الموقف ، وفي نفس الرواية ، وعلي لسان من جرح (نفي التهمة عنه بعد معرفته به) ؛ بأنه ليس بكذاب ، والاعتذار له ، بل وتكرار الاعتذار ، وتعجبه بعد ذلك ، من حسن الحديث المروي . وكل ذلك ينفي التهمة ، ويبطل العتاب لعلماء الأئمة .

فما صدر من بعضهم من الإنكار أول الأمر ، كان من باب الاحتياط ، نظراً لكثرة الكذب علي الإمام عليّ ﷺ ، و**خاصةً أن من حدث به تفرد بروايته** عن الحافظ عبد الرزاق مع كثرة من راوي عنه ! (١) ولما تبين أنه حدث به سراً لابن الأزهر، وصح السماع . لم يكابر في الإنكار الأمام ابن معين ، وإنما رجع كما سبق ، ورمي باللوم علي غير من حدث به أمامه ، ولعله بذلك يلوم الحافظ عبد الرزاق ، لأنه خص بالحديث ابن الأزهر دون غيره .

كما يدل علي صحة ما سبق ، وأن **الإنكار من أئمة الجرح والتعديل ، كان من باب الاحتياط في المروي ، أن علل الأئمة في رد الحديث كانت خوفًا ممن تشيع** ممن روي الحديث ، كما سيأتي تفصيله . ومع ذلك الخوف تَري الأئمة ، وهم ينكرون الحديث ، ويضعفونه ، بل ويصفونه بالوضع ، **يعترفون بصحة معني الحديث** . وأن سيدنا الإمام عليّ ﷺ . سيد

(١) وسيأتي ذكر من تابعه عند تخريج الحديث .

في الدنيا ، وسيد في الآخرة ، وأن حبه من علامات حب الله ﷻ ، ورسوله ﷺ ، وبغضه من علامات بغض الله ﷻ ، وبغض رسوله ﷺ . والسعادة لمن أحبه ، والويل لمن أبغضه .

هذا واعتراف الأئمة ، بصحة معني الحديث ، أبلغ رد علي الشيعة الرافضة ، ومن تبعهم ابن عقيل وابن السقاف ، في عتابهم لأئمة الجرح والتعديل من أهل السنة ، أنهم **يجرحون الرواة ويطعنوا فيهم ويذموهم ، لمجرد تشيعهم لآل محمد ﷺ !**.

كما أن فيما سبق أبلغ رد أيضًا ، علي سوء فهمهم وزعمهم ، أن الأئمة من أهل السنة ، يُبْغِضُون سيدنا الإمام عليّ ﷺ ، وكرم الله وجهه .

كلا : فحب آل البيت عليهم السلام ، فريضة بنص كتاب ربنا ﷻ : ﴿ **قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبىٰ** ﴾ (١) .

وصدق الإمام الشافعي :

يَا أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللهِ حُبُّكُمُ ... فَرْضٌ مِنَ اللهِ فِي الْقُرْآنِ أَنْزَلَهُ

كَفَاكُمُ مِنْ عَظِيمِ الْقَدْرِ أَنَّكُمُ ... مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْكُمْ لَا صَلَاةَ لَهُ (٢) .

---

(٢) جزء من الآية ٢٣من سورة الشوري .

(٣) ديوان الإمام الشافعي (الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد بن إدريس) ص ١٢١ . مكتبة ابن سينا _ القاهرة .

نعم : إنهم يُبْغِضُون من يَكذب علي سيدنا الإمام عليّ ﷺ ، ويستغل حبه المزيف ، بالكذب علي صاحب الرسالة صلوات ربي وسلامه عليه .

إنهم يُبْغِضُون من يتطاول علي صحابته الكرام ، وعلي رأسهم الأئمة الأعلام : أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ﷺ أجمعين . وحاشاهم أن يَبْغَضوا أو يَنْتَقِصوا من قدر ومكانة سيدنا الإمام عليّ ﷺ وكرم الله وجهه . حتي ولو كان الراوي ممن تشيع بل وتغالي في تشيعه ؛ مالم يكذب ، ويَنْتَقِص من حق الآخرين من إخوانه الكرام ﷺ أجمعين .

ويشهد بصحة ما أقول : أن هؤلاء الأئمة الذين يعاتبهم ابن عقيل وابن السقاف ويجرحونهم ويسبونهم بوصفهم نواصب . هم أنفسهم الذين رووا وصححوا ما يشهد بصحة معني هذا الحديث (من رواية الإمام مسلم وغيره ، علي ما سيأتي في الجواب التفصيلي ، إن شاء الله تعالي) **رغم أن الذي انفرد بالحديث أيضًا شيعي ووصفه بعضهم بالمغالاة في تشيعه** .

مما يؤكد دقة ميزانهم وعدلهم في الحكم علي الرواة والمروي كما سبق تفصيل ذلك ، **ومما يؤكد أن المشكلة ليست في التشيع ولا حتي التغالي في التشيع لسيدنا الإمام عليّ** ﷺ ، وإنما المشكلة في الكذب عليه ﷺ ، وعلي سيد ولد آدم ﷺ ، وعلي إخوانه من الصحابة الكرام ، والانتقاص من حقهم وقدرهم ﷺ أجمعين .

وإليك الجواب تفصيلاً عما سبق :

أولاً : الحديث أخرجه الحاكم (١) وأحمد (١) واللالكائي (٢) والطبراني (٣)

(١) الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين ، كتاب معرفة الصحابة ، باب من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ، مما لم يخرجاه٣/ ١٣٨ رقم ٤٦٤٠ . قال : حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم المزكي، ثنا أحمد بن سلمة، والحسين بن محمد القتباني، وحدثني أبو الحسن أحمد بن الخضر الشافعي، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ومحمد بن إسحاق، وحدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أمية القرشي، بالساقة ثنا أحمد بن يحيىٰ بن إسحاق الحلواني، قالوا: ثنا أبو الأزهر، وقد حدثناه أبو علي المزكي، عن أبي الأزهر، قال: ثنا عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نظر النبي صلىٰ الله عليه وسلم إلي فقال: «**يا علي، أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي**» وقال : صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَأَبُو الْأَزْهَرِ بِإِجْمَاعِهِمْ ثِقَةٌ ، وَإِذَا تَفَرَّدَ الثِّقَةُ بِحَدِيثٍ فَهُوَ عَلَىٰ أَصِلِهِمْ صَحِيحٌ ". وخالفه الذهبي في التلخيص فقال : منكر ليس ببعيد من الوضع ، هكذا اختصاراً وبإطلاق ، ولكن جاء الحكم مقيداً ومفصلاً ، في مُختصر استدرَاك الحافِظ الذّهبي علىٰ مستدرَك أبي عبد الله الحَاكم لابن الملقن ٣/ ١٤١٤رقم ٥٥٤ . قال الحافظ الذهبي : هذا وإن كان رواته ثقات ، فهو منكر ليس ببعيد من الموضع .

=

(٢) فضائل الصحابة ٢/ ٦٤٢ رقم ١٠٩٢ قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ قثنا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ، نا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أنا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ...الحديث بلفظه .

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٨/ ١٤٦١ رقم ٢٦٤٤ قال : أنا مَهْدِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيُّ، قَالَ: نا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: نا أَبُو الْأَزْهَرِ أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ قَالَ: نا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، نَظَرَ إِلَىٰ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «**أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا، سَيِّدٌ فِي الْآخِرَةِ، مَنْ أَحَبَّكَ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَحَبِيبِي حَبِيبُ اللهِ، وَمَنْ أَبْغَضَكَ فَقَدْ أَبْغَضَنِي، وَبَغِيضِي بَغِيضُ اللهِ، فَالْوَيْلُ لِمَنْ أَبْغَضَكَ بَعْدِي**».

(٤) المعجم الأوسط ٥/ ٨٧ رقم٤٧٥١ . قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلْمٍ قَالَ: نَا أَبُو الْأَزْهَرِ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَحْدِي قَالَ: نَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ عَلِيٍّ، فَقَالَ: «**لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَبْغَضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ، مَنْ أَحَبَّكَ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَكَ فَقَدْ أَبْغَضَنِي، وَحَبِيبِي حَبِيبُ اللهِ، وَبَغِيضِي بَغِيضُ اللهِ، وَيْلٌ لِمَنْ أَبْغَضَكَ بَعْدِي**» قال الطبراني : لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ إِلَّا أَبُو الْأَزْهَرِ النَّيْسَابُورِيُّ .**وقال الهيثمي** في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩/ ١٣٣ رقم ١٤٧٦٠ ، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّ فِي تَرْجَمَةِ أَبِي الْأَزْهَرِ : أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ النَّيْسَابُورِيَّ : أَنَّ مَعْمَرًا كَانَ لَهُ ابْنُ أَخٍ رَافِضِيٌّ فَأَدْخَلَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كُتُبِهِ ، وَكَانَ مَعْمَرٌ مَهِيبًا لَا يُرَاجَعُ وَسَمِعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ . **قلت : سيأتي الرد علي ذلك وبيان ، أن الحافظ الذهبي ضعف تلك الحكاية .**

وابن عدي (١) والخطيب (٢) وابن الجوزي (٣) والمزي (١) .

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣١٧ رقم ٣٣ ترجمة أبو الأزهر النيسابوري مختصراً " **أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا، سَيِّدٌ فِي الآخِرَةِ** " قال : سمعت عليّ الرَّازِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبو الأَزْهَر ، حَدَّثَنَا عَبْد الرَّزَّاق ، عن مَعْمَر ، عَنِ الزُّهْرِي ، عَنْ عَبْد اللهِ بْنِ عَبَّاس ... الحديث . وفي ترجمة الإمام عَبد الرَّزَّاق الصنعاني ٦/ ٥٣٩ رقم ١٤٦٣ مطولاً بلفظه.قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيد بن بشير، حَدَّثَنا أَبُو الأَزْهَرِ أَحْمَدُ بْنُ الأزهر، حَدَّثَنا عَبد الرَّزَّاق، أَخْبَرنا مَعْمَرٌ، عنِ الزُّهْريّ عَنْ عُبَيد اللهِ بْنِ عَبد اللهِ، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ...الحديث .

(٢) تاريخ بغداد ٥/ ٦٦ رقم ١٢٦٨ . قال الخطيب : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ الْقَطِيعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَزْهَرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ...الحديث بلفظه. **وقال قلت** :" وقد رواه مُحَمَّد بْن حمدون النَّيْسَابُورِيّ ، عَنْ مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن سُفْيَان النجار، عَنْ عَبْد الرزاق، فبرئ أَبُو الأزهر من عهدته إذ قد توبع علىٰ روايته والله أعلم " .

(٣) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، كتاب الفضائل والمثالب ١/ ٢١٨رقم ٣٤٨ . قال : أَنَا الْقَزَّازُ قَالَ نا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ نا مُحَمَّدُ بْنُ عمر بن بكير المقريء قَالَ نا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ قَالَ نا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ قَالَ نا أَبُو الأَزْهَرِ أَحْمَدُ بْنُ الأَزْهَرِ قَالَ نا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الأزهري عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ....الحديث بلفظه . **وقال : " هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَمَعْنَاهُ صَحِيحٌ** .قَالَ فَالْوَيْلُ لِمَنْ تَكَلَّفَ فِي وَضْعِهِ إِذْ لا فَائِدَةُ فِي ذَلِكَ ".

وصححه الحاكم علىٰ شرط الشيخين . وقال : وَأَبُو الْأَزْهَرِ بِإِجْمَاعِهِمْ ثِقَةٌ (٢) وَإِذَا تَفَرَّدَ الثِّقَةُ بِحَدِيثٍ فَهُوَ عَلَىٰ أَصِلِهِمْ صَحِيحٌ ".

قلت : قد توبع أَبُو الأزهر ، ولم ينفرد به ، كما قال الحافظ الخطيب في تاريخه : " وقد رواه مُحَمَّد بْن حمدون النَّيْسَابُورِيّ ، عَنْ مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن سُفْيَان النجار ، عَنْ عَبْد الرزاق ، فبرئ أَبُو الأزهر من عهدته إذ قد توبع علىٰ روايته . **وأقره الحفاظ** المزي (٣) والذهبي (١) وابن حجر (٢) .

---

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١/ ٢٥٩ رقم ٦ قال : أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ الْوَرَّاقُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُفَضَّلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبد اللهِ الشَّيْبَانِيُّ بِالْكُوفَةِ، حَدَّثَنَا أبو حاتم مكي ابن عبدان النيسابوري يسابور، وأَبُو عِمْران مُوسَىٰ بْن الْعَبَّاس الْجُوَيْنِيُّ. قال الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ: وأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَر بْنِ بُكَيْرٍ الْمُقْرِئُ واللَّفْظُ لَهُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ القَطِيعِيّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو الأَزْهَرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ عُبَيد اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ...الحديث بلفظه.

(٥) **قال الحافظ الذهبي : وَهُوَ ثِقَةٌ بِلاَ تَرَدُّدٍ . غاية ما نقموا عليه ذاك الحَدِيْثُ فِي فَضْلِ عَلِيٍّ ﷺ ، وَلاَ ذَنبَ لَهُ فِيْهِ . قال أبو عبد الله الحاكم - وخرج حديثه - : هو بإجماعهم ثقة . وقال في " تاريخ نيسابور " : وهو محدث عصره** . سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٤ رقم ٢١٢٠ ، ترجمة أحمد بن الأزهر .

(٦) المصدر السابق في الأماكن السابقة .

ووافق الحافظ الذهبي الحاكم في صحة السند ، دون المتن فقال : هذا وإن كان رواته ثقات ، فهو منكر ، ليس ببعيد من الوضع ، وإلا لأي شيء حَدَّث به ، عبد الرزاق سراً ، ولم يجسر أن يتفوَّه به لأحمد ، وابن معين ، والخلق الذين رحلوا إليه ؟! (٣) . وكذا صحح إسناد الطبراني ، الحافظ الهيثمي ، كما في تخريج الحديث .

ثانيـًا : أما متن الحديث فجاء إنكار الحُفاظ له بثلاث علل :

١ - **العلة الأولي** : أن أَبَا الأَزْهَرِ حُدث بالحديث سراً ، من الحافظ عَبد الرَّزَّاق ، وخُص به دون غيره .

٢ - **العلة الثانية** : أن الإمام عَبد الرَّزَّاق ، وهو وإن كان من أهل الصدق ، فهو يُنسب إلىٰ التشيع ، فلعله شُبِّه عليه الحديث لأنه شيعي .

٣ - **العلة الثالثة** : أَنَّ مَعْمَراً كَانَ لَهُ ابْنُ أَخٍ رَافِضِيٌّ ، وَكَانَ مَعْمَرٌ يُمَكِّنُهُ مِنْ كُتُبِهِ فَأَدخَلَ عَلَيْهِ هَذَا الحَدِيْثَ .

وإليك الجواب عما سبق ، وبيان أنها علل غير قادحة :

---

(٧) ميزان الاعتدال ١/ ٨٢ رقم ٢٩٤ .

(٨) تهذيب التهذيب ١/ ١٣ رقم ٦ .

(١) مختصر استدرَاك الحافِظ الذّهبي علىٰ مستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم ٣/ ١٤١٤ رقم ٥٥٤ .

أما العلة الأولي : فقد قالها الحافظ الذهبي قال : هذا الحديث وإن كان رواته ثقات ، فهو منكر ليس ببعيد من الوضع ، وإلا لأي شيء حَدَّث به ، عبد الرزاق سراً ، ولم يجسر أن يتفوَّه به لأحمد ، وابن معين ، والخلق الذين رحلوا إليه ؟! (١) .

وقال الحافظ الذهبي في موضع آخر : " ... عَبْدِ الرَّزَّاقِ سُرَّ بِالحَدِيْثِ ، وَكَتَبَهُ وَمَا رَاجَعَ مَعْمَراً فِيْهِ وَلَكِنَّهُ مَا جَسَرَ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ لِمِثْلِ أَحْمَدَ ، وَابْنِ مَعِيْنٍ ، وَعلِيٍّ ، بَلْ وَلاَ خَرَّجَهُ فِي تَصَانِيْفِهِ ، وَحدَّثَ بِهِ وَهُوَ خَائِفٌ يترقَّبُ " (٢).

قلت : الحكم علي الحديث بالنكارة والوضع ، للعلة السابقة غير مُسلم به ، وليس بقادح لما يلي :

١ - أنه جاء من صريح قول الحاكم **أن أَبَا الأَزْهَرِ حدث بالحديث ببغداد في حياة أئمة أعلام ، بل وأخرج واحد منهم وهو الإمام أحمد الحديث في فضائل الصحابة** كما مر في تخريج الحديث. **قَالَ الحَاكِمُ** : " حَدَّثَ بِهِ ابْنُ الأَزْهَرِ بِبَغْدَادَ فِي حَيَاةِ أَحْمَدَ ، وَابْنِ المَدِيْنِيِّ ، وَابْنِ مَعِيْنٍ، فَأَنْكَرَهُ مَنْ أَنْكَرَهُ ،

(٢) مختصر استدرَاك الحافِظ الذّهبي علىٰ مستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم ٣/ ١٤١٤رقم ٥٥٤ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٥ رقم ٢١٢٠ .

حَتَّىٰ بين لِلْجَمَاعَةِ أَنَّ أَبَا الأَزْهَرِ بَرِيْءُ السَّاحَةِ مِنْهُ ، فإن محله محل الصادقين " (١).

٢- ثبت أن من أنكر الحديث ، وعلي رأسهم يحي بن معين ، صدق ابْنَ الأَزْهَرِ ، واعتذر له ، كما جاء في رواية الحاكم السابقة " ... لَمَّا وَرَدَ أَبُو الْأَزْهَرِ مِنْ صَنْعَاءَ وَذَاكَرَ أَهْلَ بَغْدَادَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْكَرَهُ يَحْيَىٰ بْنُ مَعِينٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ مَجْلِسِهِ، قَالَ فِي آخِرِ الْمَجْلِسِ: " أَيْنَ هَذَا الْكَذَّابُ النَّيْسَابُورِيُّ الَّذِي يَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ هَذَا الْحَدِيثَ؟ فَقَامَ أَبُو الْأَزْهَرِ، فَقَالَ: هُوَ ذَا أَنَا، **فَضَحِكَ يَحْيَىٰ بْنُ مَعِينٍ** مِنْ قَوْلِهِ وَقِيَامِهِ فِي الْمَجْلِسِ **فَقَرَّبَهُ وَأَدْنَاهُ**، ثُمَّ قَالَ لَهُ: كَيْفَ حَدَّثَكَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِهَذَا، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ غَيْرَكَ؟ فَقَالَ: أَعْلَمُ يَا أَبَا زَكَرِيَّا، أَنِّي قَدِمْتُ صَنْعَاءَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ غَائِبٌ فِي قَرْيَةٍ لَهُ بَعِيدَةٍ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، وَأَنَا عَلِيلٌ ، فَلَمَّا وَصَلْتُ إِلَيْهِ سَأَلَنِي عَنْ أَمْرِ خُرَاسَانَ، فَحَدَّثْتُهُ بِهَا وَكَتَبْتُ عَنْهُ، وَانْصَرَفْتُ مَعَهُ إِلَىٰ صَنْعَاءَ ، فَلَمَّا وَدَّعْتُهُ، قَالَ لِي: قَدْ وَجَبَ عَلَيَّ حَقُّكَ، فَأَنَا أُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنِّي غَيْرُكَ، فَحَدَّثَنِي وَاللهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، لَفْظًا **فَصَدَّقَهُ يَحْيَىٰ بْنُ مَعِينٍ وَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ** (٢) " .

---

(٤) إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥ .

(١) الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين ، كتاب معرفة الصحابة ، باب من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ، مما لم يخرجاه٣/ ١٣٨ رقم ٤٦٤٠ .

بل حكي ابن عساكر تكرار اعتذار يحيىٰ بن معين ، وتعجبه من حسن الحديث : " قال أبو الأزهر النيسابوري : أنكر عليّ يحيىٰ بن معين حديث عبد الرزاق في فضل عليّ ﷺ . فلما أخبرته بقصتي معه **اعتذر إلي غير مرة ، وتعجب من حسن ذلك الحديث** " (١).

٣- بل وحين قال يحي بن معين لابن الأزهر : أما إنك لست بكذاب وتعجب من سلامته وقال الذنب لغيرك في هذا الحديث (٢) **" لم يفصح ابن معين ولم يسم غير ابن الأزهر ، الذي وقع في هذا الذنب كما قال ؟ فبقي الحديث علي صحة سنده كما قال الأئمة سابقًا ، وصحة معناه خلافًا للشيخ الألباني (٣) فمن ضعف الحديث سنداً من الأئمة ، صحح معناه . مثل الحافظ**

---

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٧١/ ٣٠ رقم ٩٥٤٩ .

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٢/ ٣٦٧ رقم ١٥٧ ، وتاريخ بغداد للخطيب ٥/ ٦٦ رقم ١٩١٦، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٧١/ ٢٩ رقم ٩٥٤٩ ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ١/ ٢٦٠ ، وتهذيب التهذيب لابن حجر١/ ١٢ .

(٤) **قال الشيخ الألباني** في كتابه سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٠/ ٥٢٦ رقم ٤٨٩٤. " والذي أريد التنبيه عليه: هو أن تصديق ابن معين لا يعني التصديق بصحة الحديث ؛ كما توهمه صنيع الشيعي، وإنما التصديق بصحة تحديث أبي الأزهر عن عبد الرزاق به.

الذهبي قال : مع كونه ليس بصحيح ، **فمعناه صحيح سوىٰ آخره** ، ففي النفس منها شيء ، وما اكتفىٰ بها حتىٰ زاد : وحبيبك حبيب الله ، وبغيضك بغيض الله ، والويل لمن أبغضك ، فالويل لمن أبغضه .

هذا لا ريب فيه ، بل الويل لمن يغض منه أو غض من رتبته ولم يحبه كحب نظرائه أهل الشورىٰ ﷺ أجمعين (١) . **وتأمل جيداً قول الذهبي** : " هذا لا ريب فيه ، بل الويل لمن يغض منه .....الخ **ففيه ردٌ واضح وصريح علي عتاب ابن عقيل وابن السقاف** .

وقال ابن الجوزي في العلل : **"**هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، **ومعناه صحيح** (٢) .

أما مسألة اختصاص الإمام عبد الرزاق له بالحديث ، فليست بمطعن لا في الراوي ، ولا في المروي ! فهي **إتباعـًا لمنهاج النبي** ﷺ القائل:" **كَفَىٰ بِالْمَرْءِ**

= **قلت : لو سلمت جدلاً بصحة فهم الشيخ الألباني لكلام الإمام يحي بن معين . فلا أسلم للشيخ الألباني بحكمه بوضع الحديث** . فالحديث مع صحة سنده استقلالاً ،كما في رواية الحاكم والطبراني ، ومع المتابعات له ، بل ومع الشواهد التي سيأتي ذكرها ، تؤكد صحة معناه " .

(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ٦١٣ ترجمة الإمام عبد الرزاق الصنعاني رقم ٥٠٤٤ .

(٦) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، كتاب الفضائل والمثالب ١/ ٢١٨رقم ٣٤٨ .

كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ " (١).

وعلي منهاج النبي ﷺ ، قال سيدنا الإمام علىّ رضي الله عنه : " **حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ !** " (٢) .

يقول الإمام ابن حجر: والمراد بقوله "بما يعرفون" أي يفهمون. وقوله: "ودعوا ما ينكرون" أي يشتبه عليهم فهمه . وفيه دليل علىٰ أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة .

وعلي منهاج النبي ﷺ ، قال سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه : " " **مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لاَ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ ، إِلاَّ كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً** " (٣) .

وعلي منهاج النبي ﷺ ، قال الأئمة : **فممن كره التحديث ببعض دون بعض** ، الإمام أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج علىٰ السلطان،

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووي) المقدمة ، باب النهىٰ عن الحديث بكل ما سمع ١/ ١٠٨ رقم ٤.

(٢) أخرجه البخارىٰ (بشرح فتح الباري) كتاب العلم، باب من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا ١/ ٢٧٢ رقم ١٢٧.

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووي) المقدمة ، باب النهىٰ عن الحديث بكل ما سمع ١/ ١٠٨ رقم ٥.

ومالك في أحاديث الصفات ، وأبو يوسف في الغرائب (١)، ومن قبلهم أبىٰ هريرة ﷺ حيث يروىٰ عنه البخاري أنه قال: " حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وِعَاءَيْنِ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ ، وَأَمَّا الآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ " (٢) .

وعن ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ . " اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْلَمُ رَجُلٌ ، حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ ، وَلاَ يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا، وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ " . ونحوه روىٰ عن عبد الرحمن بن مهدىٰ (٣) وغيره .

يقول الحافظ ابن حجر: مبيناً المراد بمنع التحديث هنا : " أن يكون ظاهر الحديث يقوىٰ البدعة ، وظاهره في الأصل غير مراد ، فالإمساك عنه عند

(٤) ينظر : فتح الباري لابن حجر ، باب من خص بالعلم قوما دون قوم ١/ ٢٢٥ رقم ١٢٧ ، وكوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري لمحمد الخضر الشنقيطي ، باب من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا ٤/ ١٢٩ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحة كتاب العلم، باب حفظ العلم ١/ ٢٦١ رقم ١٢٠، وينظر: فتح الباري ١/ ٢٧٢ رقم ١٢٧.

(٦)أخرجه مسلم (بشرح النووي) المقدمة ، باب النهىٰ عن الحديث بكل ما سمع ١/١٠٨ رقم ٥.

من يخشىٰ عليه الأخذ بظاهرة مطلوب(١) . وهذا يعنىٰ أن من لا يخشىٰ عليه ذلك يبلغونه خروجاً من إثم كتمان العلم . وهذا ما حدث من ابن الأزهر ، حدث بالحديث ، وبرأت عهدته منه .

أما العلة الثانية : فقد قالها الحافظ ابن عدي قال : " وأَمَّا هذا الحديث عن عَبد الرَّزَّاق ، فعَبد الرَّزَّاق من أهل الصدق ، وَهو ينسب إلىٰ التشيع ، فلعله شُبِّه عليه لأنه شيعي " (٢) .

وكذا قال الحافظ الذهبي : " وَلِتَشَيُّعِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ سُرَّ بِالحَدِيْثِ ، وَكَتَبَهُ وَمَا رَاجَعَ مَعْمَراً فِيْهِ .... " (٣).

قلت : هذه علة غير قادحة لا في الراوي ، ولا في المروي . لأن الراوي الإمام عَبد الرَّزَّاق ما كان شَيْخاً مُتهماً ، بل كَانَ حَافِظاً أميناً ، ثقةً ، مصنفاً

(٧) فتح الباري ١/ ٢٧٢ رقم ١٢٧ . وينظر :شرف أصحاب الحديث ١٦١، ١٦٢، والبداية والنهاية ٨/ ١٠٦، وانظر: الموافقات للشاطبىٰ فصل (ليس كل ما يعلم مما هو حق يطلب نشره) ٤/ ٥٤٨ .

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣١٨ رقم ٣٤ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٧١/ ٣٠ رقم ٩٥٤٩ ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ١/ ٢٦١ ، وتهذيب التهذيب ١/ ١٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٥ رقم ٢١٢٠ .

شهيراً (١) . **والقول بالاحتمال** (لعله شُبِّه عليه) وصف لا يليق مع إمامته ، ومكانته .

ومجرد نسبته إلىٰ التشيع ، ليس بقادح فيه كما سبق تأصيل ذلك في حكم رواية المبتدعة .

خاصةً وأن ما رواه هنا ، له شاهد في صحيح الإمام مسلم ، وفي سنده أيضاً من وصف بأنه شيعي غال . ففي صحيح الإمام مسلم بسنده عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ زِرٍّ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ ﷺ : وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِلَيَّ : " **أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ** " (٢) .

وفي سنده **عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ** : مع الاتفاق علي توثيقه ، وصف بالتشيع من الأئمة ، كابن معين ، وأحمد ، وأبو حاتم . بل وصف بالغلو في التشيع حتي

(٣) له ترجمة فىٰ : تقريب التهذيب١ / ٥٩٩ رقم ٤٠٧٨، والكاشف ١/ ٦٥١ رقم ٣٣٦٢، والثقات للعجلىٰ ص ٣٠٢ رقم ١٠٠٠، وطبقات ابن سعد ٥/ ٥٤٨ ، والجرح والتعديل ٦/ ٣٨ رقم ٢٠٤، وتذكرة الحفاظ ١/ ٣٦٤ رقم ٣٥٧ ، وطبقات الحفاظ للسيوطىٰ ص ١٥٨ رقم ٣٣٧، وطبقات المفسرين للداودىٰ ١/ ٣٠٢ رقم ٢٧٨ ، ولسان الميزان ٨/ ٥٠٧ رقم ١٣٤٥٨ .

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان، باب الدليل علىٰ أن حب الأنصار وعلي ﷺ ، من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق ١/ ٨٦ رقم ١٣١ .

قال الدارقطني : ثقة إلا أنه كان غاليـًا في التشيع . بل قَالَ الْمَسْعُودِيُّ : مَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا كَانَ أَقْوَلَ بِقَوْلِ الشِّيعَةِ مِنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ . حتي قال الذهبي : ولـو كانـت الشيعة مثله لقل شرهم (١). ومع هذا أخرج له الجماعة ، وأخرجوا له هنا فيما يوافق بدعته .

فهل بعد كل هذا محل لعتاب ابن عقيل وابن السقاف ، لأئمة الجرح والتعديل من أهل السنة في زعمهما أنهم يجرحون ويطعنون ويذممون كل من تشيع لآل محمد ﷺ ؟! .

أما العلة الثالثة : فقد حكاها الخطيب البغدادي عن ابنَ الشَّرْقِيِّ (٢) قال :

---

(٥) له ترجمة في:ميزان الاعتدال ٣/ ٦١- ٦٢ رقم ٥٥٩١، والمغني في الضعفاء ٢/ ٤٣١ رقم ٤٠٨٤، والثقات للعجلي ٣٣٠ رقم ١١١٥، والجرح والتعديل ٧/ ٢ رقم ٥، ومشاهير علماء الأمصار ١٠٨ رقم ٨١٥، والثقات لابن حبّان ٥/ ٢٧٠ رقم ٤٧٨٥ ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٩/ ٥٢٢ رقم ٣٨٨٣،وتهذيب التهذيب ٧/ ١٦٨- ١٦٩رقم ٣٣٣، وتقريب التهذيب ٢/ ١٦ رقم ١٣٥ .

(١) الشرقي : بفتح الشين المعجمة ، وسكون الراء وبعدها القاف ، هذه النسبة إلىٰ موضعين أحدهما إلىٰ" الشرقية " المحلة المعروفة ببغداد ، والثاني إلىٰ موضع نيسابور لعله شرقيها فيما ظن أبو سعد السمعاني . وإلىٰ الموضع الأخير ، أعني بنيسابور، نسب أَبُو حامد أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن الْحَسَن بْن الشرقي الْحَافِظ صاحب الصحيح ، وتلميذ مسلم ابن الحجاج ، إمام شهير حجة ، قال السلمي سألت الدارقطني عنه فقال : ثقة

وَقَد سُئِلَ عَنْ حَدِيْثِ أَبِي الأَزْهَرِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي فَضْلِ عَلِيٍّ فَقَالَ: هَذَا بَاطِلٌ ، وَالسَّبَبُ فِيْهِ أَنَّ مَعْمَراً كَانَ لَهُ ابْنُ أَخٍ رَافِضِيٌّ، وَكَانَ مَعْمَرٌ يُمَكِّنُهُ مِنْ كُتُبِهِ فَأَدخَلَ عَلَيْهِ هَذَا الحَدِيْثَ وَكَانَ مَعْمَرٌ مَهِيْبًا لاَ يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَىٰ مُرَاجَعَتِهِ، فَسَمِعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي كِتَابِ ابْنِ أَخِي معمر (١) .

وتتابع علي رفض الحديث بهذه العلة كثير منهم : الحافظ الذهبي (٢) وابن الجوزي (٣) والهيثمي رغم تصحيحه لسند الطبراني في الأوسط (٤) وابن عراق في كتابه تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٥) والسيوطي (٦) وغيرهم .

والرد علي هذه العلة جاء من الحافظ الذهبي ، وهو يترجم للإمام عبد الرزاق حيث قال : " **هَذِهِ حِكَايَةٌ مُنْقَطِعَةٌ ، وَمَا كَانَ مَعْمَرٌ شَيْخًا مُغَفَّلاً يَرُوْجُ**

=

مأمون إمام . توفي سنة ٣٢٥ هـ ينظر : الأنساب للسمعاني ٨/ ٨٢ رقم ٢٣٢٥ ، وتاريخ بغداد ٦/ ١٠٩ رقم ٢٥٩٣ ، ولسان الميزان ١/ ٣٠٦ رقم ٩١٦ .

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦١ رقم ١٩٦٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٢٨ رقم ١٥٣٣ ، ترجمة الإمام عبد الرزاق الصنعاني .

(٤) ينظر كتابه العلل المتناهية الأماكن السابقة ، في تخريج الحديث السابق .

(٥) ينظر حكايته لذلك في تخريج الحديث السابق .

(٦) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ١/ ٣٩٨ رقم ١٥٢ .

(٧) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي في كلامه عن الحديث الموضوع ١/ ٣٣٧ .

هَذَا عَلَيْهِ ، كَانَ حَافِظًا بَصِيْراً بِحَدِيْثِ الزُّهْرِيِّ "(١).

قلت : وكذا شكك الشيخ الألباني في هذه العلة فقال مؤيداً للحافظ الذهبي : " فهذا - إن صح - علة واضحة في أحاديث مَعْمَرٌ في فضائل أهل البيت ، **ولكني في شك من صحة ذلك** ؛ لأنني لم أر من ذكره في ترجمة معمر ؛ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما . والله أعلم (٢) ا.هـ

هذا مع ما هو معلوم أن الراوي إذا كان ضابطًا يحدث من كتابه ، فيجب عليه أن يصون كتابه ولا يدفعه إلي من يُمكن أن يُغير له فيه ، وإلا لم يُعد ضابطًا .

(٨) سير أعلام النبلاء ط الحديث ٨/ ٢٢٩

(٩) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٠/ ٥٢٤ رقم ٤٨٩٤ .

المطلب الرابع

نماذج من أهل السنة (النواصب ، كما يزعم الرافضة)

بين الجرح والتعديل ، رداً علي ابن عقيل .

النموذج السادس

كما قال ابن عقيل رجال من أعداء أهل البيت الطاهر ، من النواصب ، وممن ظهر عليهم علامات النفاق .وثقوهم ورووا عنهم حتىٰ ما يؤيد مذهبهم الخبيث أو مطامعهم وذكر منهم :

(س) **عمر بن سعد بن أبي وقاص** :

قال في تهذيب التهذيب : بعد ذكره لروايته ولمن روىٰ عنه ما لفظه : " روىٰ عنه الناس ، وهو تابعي ثقة ، وهو الذي قتل الحسين " (١). انتهي بحروفه .

وأقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، بخ بخ بخ ، يا له من تابعي ! ويا لها من عدالة ! (١).

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٤٥٠ رقم ٧٤٦ . وينظر ترجمته في : إكمال تهذيب الكمال ١٠/ ٥٧ رقم ٣٩٨٦ ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢١/ ٣٥٦ رقم ٤٢٤٠ ، وموسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله لمجموعة من المؤلفين ٢/ ٤٨١ رقم ٢٥٤٧ ، والجرح والتعديل ٦/ ١١١ رقم ٥٩٢ ولسان الميزان ٧/ ٣١٨ رقم ٤١٨٣ ، وتاريخ الإسلام ٢/ ٦٨٨ رقم ٧٦ ، والكاشف ٢/ ٦١ رقم ٤٠٥٨ .

وقال حسن السقاف معقبا في الهامش : كيف يكون قاتل مسلم وسيد شباب الجنة ، وأحد ريحانتي نبي هذه الأمة ، وصحابي جليل ، وسبط رسول الله ﷺ ، ثقة ؟! ما هذا إلا قلب لموازين الإسلام رأسًا علي عقب ! (٢).

قلت : إن استعظام ابن عقيل ، توثيق أئمة الجرح والتعديل ، لسعد بن أبي وقاص ، وقول ابن عقيل : بَخْ ، بَخْ ، بَخْ (٣) نحن أولي بهذا الاستعظام منه ! ، لأنه هنا يُدلس علي الأئمة ، وعلي القارئ له ، ويُلبس الحق ثوبًا باطلاً ، ويتجاهل الميزان العدل الدقيق من الأئمة في حكمهم علي الرجال ، وهو

=

(٢) العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ١١٣ .

(٣)المصدر السابق ص ١١٣ هامش رقم ٢٠٢ .

(٤) بَخْ ، بَخْ : بفتح الباء وسكون المعجمة ،كلمة تقال عند المدح والرضا بالشئ ، وقيل إذا عظم . وتكرر للمبالغة . وفيها لغات : إسكان الخاء ، وكسرها ، منونًا وبغير تنوين ، وبضمها منونًا ، وبتشديدها مضمومًا ومنونًا . واختار الخطابي إذا كرر تنوين الأولىٰ وتسكين الثانية . ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١/ ٤١٨ ، ومختار الصحاح ص ٣٠ ، والقاموس المحيط ص ٢٤٨ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٠١ ، وفتح الباري لابن حجر ١/ ٨٥ .

ميزان عدل الإسلام الوسط ، وليس قلب لموازين الإسلام رأساً علي عقب ، كما يزعم حسن السقاف .

ومن أدلة تدليسهما علي الأئمة ، وعلي القارئ لهما ما يلي :

أولاً : استنكارهما لتوثيق عمر بن سعد ، سبقهما إليه الأئمة الذين يعاتبونهم ، ولم ينقلوا عنهم هذا الاستنكار ، ومنهم : الإمام يحي بن معين :

فقد روي الإمام ابن أبي حاتم ، عن ابن أبي خيثمة قال سألت يحيىٰ بن معين ، عن عمر بن سعد أثقة هو؟ فقال : **كيف يكون من قتل الحسين بن علي** رضي الله عنه **ثقة !** (١) . وكذا نقل الحافظ ابن حجر ذلك في تهذيب التهذيب (٢) ، المصدر الذي نقل منه ابن عقيل .

وكذا قال الحافظ الدارقطني : قال البَرْقانِيّ : قلتُ للشيخ أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ . كيف حال عمر بن سعد ، وجرىٰ منه ما جرىٰ ؟ فقال: كيف يكون حال من جرىٰ منه مثل ذلك ؟! ثم قال ما خرجوا عنه في الصحيح (٣) .

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ١١١ رقم ٥٩٢ .

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٤٥١ رقم ٧٤٦ .

(٣) قلت : أخرج له الإمام النسائي في سننه كما أشار الأئمة في ترجمته . وكذا اخرج له الإمام أحمد في مسنده وغيره . كما سيأتي قريباً في روايته لحديث : " قِتَالُ الْمُسْلِمِ كُفْرٌ، وَسِبَابُهُ فُسُوقٌ ". وينظر: موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله لمجموعة من المؤلفين ٢/ ٤٨١ رقم ٢٥٤٧.

ثانيـًا : تـأدب الأئمـة حـين عوتبـوا بالتحـديث عنـه ، وسـكتوا . بـل بكـوا وعزموا علي عدم العودة في التحديث عنه .

وكل هذا نقله ابن حجر في نفس المصدر الذي نقـل منـه ابـن عقيـل وهـو يعاتب الأئمة في توثيقهم لعمر بن سعد ، فهل إخفاء وكتم ذلك ، أمانـة مـن ابـن عقيل وابن السقاف ؟!

" قَال الحاكم أَبُو أحمد : سمعت أبا الحسين الغازي يقول: سـمعت أبـا حفص عَمْرو بْن علي يقول: سمعت يحيىٰ بْن سَعِيد يقول: حَدَّثَنَا إسماعيل بْن أَبي خالد ، قال: حَدَّثَنَا العيزار بن حريث عن عُمَر بْن سعد ، فَقَالَ لَهُ رجل مـن بْني ضبيعة يقال لَهُ موسىٰ : **يا أبا سَعِيد هَذَا قاتل الحسين ! فسكت . فَقَالَ : عن قاتل الحسين تحَدَّثَنَا . فسكت** . وَقَال عَبْدُ الـرحمن بْـن يُوسُـف بـن خـراش : حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ هُوَ الْفَلاسُ ، قال: سمعت يحيىٰ بـن سَـعِيد الْقَطَّـانَ ، وحَـدَّثَنَا عن شُعْبَةَ وسُفْيَانَ ، عَن أَبِي إِسْحَاقَ ، عن الْعَيْزَارِ بْن حريث ، عن عُمَر بْن سَعْدٍ . فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ : أَمَا تَخَافُ اللهَ تَرْوِي عن عُمَر بْن سَعْدٍ ؟! **فَبَكَىٰ . وَقَال : لا أَعُودُ أُحَدِّثُ عَنْهُ أَبَدًا** (١).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢١/ ٣٥٧ رقم ٤٢٤٠ ، وتهذيب التهذيب ٧/ ٤٥١ رقم ٧٣٦ ، وميزان الاعتدال ٣/ ١٩٨ رقم٦١١٦ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٤٥/ ٣٧ رقم ٥٢١٣ .

وموقف الإمام يحي بن سعيد القطان هذا ، لا يقدح في حكم من وثق ابن سعد ، وروي عنه لما يأتي من جواب ، في ثالثًا حتىٰ خامسًا .

ثالثًا : وهو ردٌ مباشرٌ علي ابن عقيل وابن السقاف في استعظامهم لتوثيق ابن سعد بن أبي وقاص ، ما قاله الحافظ الذهبي قال : لقائل أن يقول : كيف ساغ ، توثيق مبتدع ، وحَدُّ الثقة العدالة والإتقان ؟ فكيف يكون عدلاً ، من هو صاحب بدعة ؟.

وجوابه : الْبِدْعَةُ عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ :

صُغْرَىٰ **كَالتَّشَيُّعِ بِلَا غُلُوٍّ، أَوْ بِغُلُوٍّ** .

كَمَنْ تَكَلَّمَ فِي حَقِّ مَنْ حَارَبَ عَلِيًّا، فَهَذَا كَثِيرٌ فِي التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ مَعَ الدِّينِ وَالْوَرَعِ وَالصِّدْقِ، **فَلَوْ رُدَّ حَدِيثُ هَؤُلَاءِ لَذَهَبَ جُمْلَةٌ مِنَ الْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ ، وَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ بَيِّنَةٌ** .

تدبر جيداً كلمته الأخيرة : فَلَوْ رُدَّ حَدِيثُ هَؤُلَاءِ لَذَهَبَ جُمْلَةٌ مِنَ الْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ ، وَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ بَيِّنَةٌ . تدرك **ميزانهم العدل ، الذي لا يعجب أهل الباطل ، الذين يريدون ضياع السنة المطهرة ، وضياعها مفسدة بينة** .

وقال أيضًا الحافظ الذهبي : " أبان بن تغلب الكوفي ، شيعي جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقه ، وعليه بدعته " .

ما أروعها من كلمة قالها إنصافًا وعدلاً حتي مع الخصم الشيعي الغالي.

وعلي تلك الكلمة يحمل توثيقهم للتابعي عمر بن سعد بن أبي وقاص (قاتل سيدنا الإمام الحسين) **لنا صدقه ، وعليه وزر قتله سيدنا الإمام الحسين** رضي الله عنه **!**

وما أحكمه من ميزان عادل دقيق في الحكم علي الناس . لمن له قلب أو ألقي السمع وهو شهيد.

وقد سبق عزو تلك الأقوال السابقة ، وتفصيل هذا الميزان في المطلب الثاني : موازنة بين موقف علماء الجرح والتعديل من أهل السنة ؛ من رواة الشيعة ، وقبول رواياتهم ، والعكس .

رابعًا : هل قتله سيدنا الحسين يخرجه عن الملة ، ويقدح في عدالته ، ويستلزم منه رد روايته وعدم توثيقه ؟

قطعًا لا يلزم اللهم إلا إذا كان عامداً مستحلاً للقتل فيكفر، ويخرج عن العدالة ، ويمنع قبول روايته .

ولا دليل علي استحلال **عمر بن سعد بن أبي وقاص** ، لدم سيدنا الإمام الحسين ؟!

وكيف يكون مستحلاً وهو الراوي عن أبيه سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : " **قِتَالُ الْمُسْلِمِ كُفْرٌ، وَسِبَابُهُ فُسُوقٌ** " ! (١) .

وكيف يكون مستحلاً ، وقد ورد ما يدل علي عدم استحلاله ، وكرهه لقتال سيدنا الإمام الحسين ، **في نفس المصدر (تهذيب التهذيب) الذي نقل منه ابن عقيل شبهته ،** ويعاتب فيها الأئمة .

(١) أخرجه النسائي في السنن الصغري (المجتبي) كتاب تحريم الدم ، باب قتال المسلم ٧/ ١٢١ رقم ٤١٠٤ . قال : أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : ... الحديث بلفظه ، وفي السنن الكبرىٰ بنفس الإسناد ، كتاب المحاربة ، باب قتال المسلم ٣/ ٤٥٨ رقم ٣٥٥٣ ، وأخرجه أحمد في مسنده ٣/ ١٠٥ رقم ١٥١٩ . قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَرَ بنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : " ...الحديث ، وفيه زيادة : **وَلا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ** ". وغيرهما . **قلت : الحديث سنده حسن** ، فيه عمر بن سعد بن أبي وقّاص قال فيه الحافظ : صدوق ، ولكن مقته الناس لكونه كان أميرًا علىٰ الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي ﷺ . تقريب التهذيب ص ٤١٣رقم٤٩٠٣ . وباقي رواة الإسناد كلهم ثقات ، والحديث في الصحيحين من رواية عبد الله مسعود ﷺ . وسيأتي تخريجه قريبًا .

قال ابن حجر: " ذكر ابن أبي خيثمة بسند له **أن عبيد الله بن زياد ، بعث عمر بن سعد علىٰ جيش لقتال الحسين ، وبعث شمر بن ذي الجوشن . وقال له : اذهب معه فإن قتله وإلا فاقتله وأنت علىٰ الناس** .

وحكي الحافظ أيضاً في نفس المصدر ، قول الحافظ ابن سعد في طبقاته أنه قال : كان عبيد الله بن زياد ، استعمل عمر بن سعد ، علىٰ الري وهمدان ، فلما قدم الحسين العراق ، أمره بن زياد أن يسير إليه ، وندب معه أربعة آلاف من جنده ؛ **فأبىٰ عمر ذلك !** فقال له : إن لم تفعل عزلتك عن عملك ، وهدمت دارك ، فأطاعه وخرج إلىٰ الحسين ، فقاتله حتىٰ قتل الحسين ، فلما غلب المختار علىٰ الكوفة ، قتل عمر بن سعد وابنه حفصاً(١) ا.هـ.

وهذا ما قاله الحافظ العجلي أيضاً ليؤكد عدم الاستحلال : قال في كتابه الثقات : معقباً علي الوصف إجمالاً : بأنه هو الذي قتل الحسين . قال : **كان أمير الجيش ، ولم يباشر قتله** (٢).

خامساً : لو لزم علي مذهب ابن عقيل وابن السقاف وشيعتهم ، عدم توثيق ورد رواية عمر بن سعد لقتله سيدنا الإمام الحسين ﷺ ؛ للزم علي هذا المذهب عدم توثيق ، ورد روايات كل من شارك في الحرب ضد سيدنا الإمام

(١)الطبقات الكبرىٰ ٥/ ١٢٨ رقم ٧٠٥ ، وينظر : تهذيب التهذيب الأماكن السابقة .

(٢) الثقات ص ٣٥٧ رقم ١٢٣٠ .

عليّ ﷺ ، من الصحابة والتابعين ! **ولا يقول بهذا عاقل ، لأنه يترتب علي هذا المذهب ، ضياع دين الله تعالي قرآنًا وسنةً ، وهذا هو قلب لموازين الإسلام** لا كما قال وفهم ابن السقاف .

يقول الإمام الجويني (١) : " أما التوقف في تعديل كل نفر من الذين لابسوا الفتن ، وخاضوا المحن ، ومتضمن هذا ، الإنكفاف عن الرواية عنهم ، **فهذا باطل من دين الأمة** ، وإجماع العلماء علىٰ تحسين الظن بهم ، وردهم إلىٰ ما تمهد لهم من المآثر بالسبيل السابقة ، **وهذا من نفائس الكلام** " (٢) ا.هـ .

وهذا الذي قاله الإمام الجوينىٰ ، حقًا من نفائس الكلام : لأن ما جرىٰ بين الصحابة ﷺ من قتال لم يكن عن استحلال له حتىٰ يحمل الحديث علىٰ

(٣) هو : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينىٰ ، المكنىٰ بأبي المعالي ، الملقب بإمام الحرمين ،أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي . من مؤلفاته : البرهان فىٰ أصول الفقه ، والإرشاد فىٰ علم الكلام .مات سنة ٤٧٨هـ . له ترجمة فىٰ : سير أعلام النبلاء ١١ / ١٣٧ رقم ٤٣١٣، وشذرات الذهب ٣ / ٣٦٠، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢ / ٤٦٦-٤٧٠ رقم ٨ .

(١) البرهان فىٰ أصول الفقه ١/ ٢٤١، ٢٤٢ ٠

ظاهره وأن قتالهم كفر، كما استدل الخوارج والرافضة ، ومن شايعهم بقوله ﷺ : " **سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ** " [1].

كيف والقرآن الكريم يكذبهم فىٰ هذا الفهم السطحي قال تعالىٰ: ﴿ **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَىٰ الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** ﴾[2]. فسماهم أخوة ، ووصفهم بأنهم مؤمنون ، مع وجود الاقتتال بينهم ، والبغي من بعضهم علىٰ بعض .

يقول الحافظ ابن كثير : " وبهذا استدل البخاري [3] وغيره علىٰ أنه لا يخرج عن الإيمان بالمعصية وإن عظمت ، لا كما يقوله الخوارج ومن تابعهم

---

(٢) أخرجه البخارىٰ (بشرح فتح البارىٰ) كتاب الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر١/ ١٣٥ رقم ٤٨، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ١/ ٣٣٠ رقم ٦٤ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٣) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة الحجرات .

(٤) صحيح البخارىٰ (بشرح فتح البارىٰ) كتاب الإيمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك لقوله ﷺ لأبىٰ ذر : "إنك امرؤ فيك جاهلية" وقول الله تعالىٰ : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء"

من المعتزلة ونحوهم ، وهكذا ثبت في صحيح البخاري من حديث الحسن [1] عن أَبي بَكْرَةَ [2] ﷺ قال : رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ، عَلَىٰ المِنْبَرِ وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَىٰ جَنْبِهِ ، وَهُوَ يُقْبِلُ عَلَىٰ النَّاسِ مَرَّةً ، وَعَلَيْهِ أُخْرَىٰ وَيَقُولُ : **" إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ "** [3] فكان كما قال

= وباب "وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَىٰ الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ فسماهم مؤمنين ١/ ١٠٦ رقمي ٣٠ ، ٣١ ٠

(٥) الحسن هو : ابن علىٰ بن أبىٰ طالب – رضي الله عنهما – صحابي جليل له ترجمة فىٰ : الإصابة ١/ ٣٢٨ رقم ١٧١٩، وأسد الغابة ٢/ ١٣ رقم ١١٦٥، ومشاهير علماء الأمصار ١٢ رقم ٦ ٠

(٦) أبو بكرة هو:نفيع بن مسروح بن كلده ، صحابي جليل ، له ترجمة : أسد الغابة ٥/ ٣٣٤ رقم ٥٢٨٩، وتاريخ الصحابة ص٢٤٩ رقم ١٣٧٣، ومشاهير علماء الأمصار ص٤٨ رقم ٢٢٠ والاستيعاب ٤/ ١٦١٤ رقم ٢٨٧٧ ٠

(٧) أخرجه البخارىٰ (بشرح فتح البارىٰ) كتاب الصلح، باب قول النبىٰ ﷺ للحسن بن علىٰ ﷺ "إن إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ ... الحديث " وقوله ﷻ : " فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا " ٥/ ٣٦١ رقم ٢٧٠٤ ٠

النبي ﷺ ، أصلح الله تعالىٰ به بين أهل الشام ، وأهل العراق ، بعد الحروب الطويلة ، والواقعات المهولة " [1].

يقول الإمام ابن تيمية : " والذين قاتلوا الإمام عليـًا ﷺ لا يخلوا : إما أن يكونوا عصاة ، أو مجتهدين مخطئين أو مصيبين ، **وعلىٰ كل تقدير، فهذا لا يقدح في إيمانهم ، ولا في عدالتهم** ، ولا يمنعهم الجنة ، بما سبق من تصريح القرآن الكريم ، من تسميتهم إخوة ، ووصفهم بأنهم مؤمنون ، وتأكيد النبي ﷺ ذلك بما سبق من رواية الحسن بن علىٰ عن أبىٰ بكرة ﷺ .

ولهذا اتفق أهل السنة علىٰ أنه لا تفسق واحدة من الطائفتين ، وإن قالوا فىٰ إحداهما أنهم كانوا بغاة [2] .

---

(٨) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤/ ٢١١ ٠

(١) ويعنون بهذه الطائفة التىٰ بغت طائفة معاوية ﷺ ودليلهم فىٰ ذلك قوله ﷺ لعمار "تقتلك الفئة الباغية" أخرجه مسلم "بشرح النووىٰ" كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب لا تقوم الساعة حتىٰ يمر الرجل بقبر أخيه ٩/ ٢٦٦ رقم ٢٩١٦، من حديث أم سلمة – رضي الله عنها– وكان عمار ﷺ يقاتل مع الإمام علىٰ ﷺ والوصف بالبغي هنا لا ينفىٰ عنهم العدالة كما تشهد بذلك آية الحجرات فىٰ قوله تعالىٰ : "فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَىٰ الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللهِ" .

والبغي إذا كان بتأويل كان صاحبه مجتهداً ، والمجتهد المخطئ لا يكفر، ولا يفسق وإن تعمد البغي فهو ذنب من الذنوب ، والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة كالتوبة ، والحسنات الماحية ، والمصائب المكفرة ، وشفاعة النبىٰ ﷺ ودعاء المؤمنين ، وغير ذلك[1] . وعلىٰ هذا القول إجماع الأمة من علمائها .

يقول الإمام الآمدي : " فالواجب أن يحمل كل ما جرىٰ بينهم من الفتن علىٰ أحسن حال ، وإن كان ذلك إنما لما أدىٰ إليه اجتهاد كل فريق من اعتقاده أن الواجب ما صار إليه ، وأنه أوفق للدين وأصلح للمسلمين .

وإلا فجمهور الصحابة وسادتهم تأخروا عن تلك الفتن والخوض فيها كما قال محمد بن سيرين (٢) : "هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة

(٢) منهاج السنة ٢/ ٢٠٥ بتصرف . وينظر : أصول الدين للبغدادي ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٣)هو محمد بن سيرين الأنصاري ، أبو بكر بن أبىٰ عمرة البصري ، ثقة ، ثبت ، عابد ، كبير القدر، مات سنة ١١٠هـ . له ترجمة فىٰ : تقريب التهذيب ٢ / ٨٥ رقم ٥٩٦٦، والكاشف ٢ / ١٧٨ رقم ٤٨٩٨، والثقات للعجلي ص ٤٥٠ رقم ١٤٦٤، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٣ رقم ٦٤٣ .

آلاف فما حضر منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين " وإسناد هذه الرواية كما قال ابن تيمية أصح إسناد علىٰ وجه الأرض [1] .

وعلىٰ هذا فالذي خاض في تلك الفتن من الصحابة إما أن يكون كل مجتهد مصيباً ، أو أن المصيب واحد ، والآخر مخطئ في اجتهاده مأجور عليه .

وعلىٰ كلا التقديرين ، فالشهادة والرواية من الفريقين لا تكون مردودة ، إما بتقدير الإصابة فظاهر، وإما بتقدير الخطأ مع الاجتهاد فبالإجماع " [2] .

هذا مع صحة المذهب القائل في هذا الأمر ، إن انفرد مثل من في حال ، عمر بن سعد ، بسنة نبوية قبلناه ؛ وإلا من غيره الكفاية (٣) كما سبق تحرير

---

(٤) منهاج السنة ٣/ ١٨٦ ٠

(٥) الإحكام للآمدي ٢/ ٨٢ بتصرف . وينظر : فواتح الرحموت ٢/ ١٥٥، ١٥٦، والبحر المحيط ٤/ ٢٩٩، وإرشاد الفحول ١/ ٢٧٥، والباعث الحثيث ص ١٥٤، وعقيدة أهل السنة فىٰ الصحابة الكرام للدكتور ناصر الشيخ مبحث (الحرب التىٰ دارت بين علىٰ بن أبىٰ طالب، وبعض الصحابة ﷺ ، وموقف أهل السنة منها ٢/ ٧٠٠ – ٧٤٨ .

(١) قال الحافظ الذهبي : وَقَالَ بَعْضُهُم : إِذَا عَلِمْنَا صِدْقَهُ، وَكَانَ دَاعِيَةً، وَوَجَدْنَا عِنْدَهُ سُنَّةً تَفَرَّدَ بِهَا، فَكَيْفَ يَسُوغُ لَنَا تَرْكُ تِلْكَ السُّنَّةِ ؟ . ينظر : سير أعلام النبلاء ٦/ ٥٧١رقم ١٠٥٢ترجمة الإمام الحافظ هشام الدَّسْتُوَائِيّ .

ذلك في المطلب الثاني : موازنة بين موقف ، علماء الجرح والتعديل من أهل السنة ؛ من رواة الشيعة ، وقبول رواياتهم ، والعكس .

فهل بعد كل هذا محل لعتاب ابن عقيل وابن السقاف؛ لأئمة الجرح والتعديل، في دقتهم في حكمهم علي عمر بن سعد بن أبي وقاص ، حين وثقوه فيما روي ، وأنكروا عليه فعلته؟!.

والله تبارك وتعالي

أعلي وأعلم

النموذج السابع

كما قال ابن عقيل رجال عدلوهم ورووا عنهم مع ذكرهم لنصبهم مقرين به وظهور علامات النفاق . وذكر منهم :

المصعبي أحمد بن محمد بن عمرو بن مُصْعَبِ المَرْوَزِيّ الفقيه :

ذكره الذهبي في " التذكرة (١)" ومدحه وأطراه ثم قال : قال الدارقطني كان حافظـًا عذب اللسان مجوداً في السنة والرد علىٰ المبتدعة لكنه كان يضع الحديث .

وقال ابن حبان (٢) : وكان ممن يضع المتون للآثار ، ويقلب الأسانيد للأخبار، ولعله قد قلب علىٰ الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث ، كتبت منها أكثر من ثلاثة آلاف . وفي آخر عمره ادعىٰ شيوخـًا لم يرهم ! سألته عن أقدم شيخ له فقال : أحمد بن سيار . ثم حدث عن علي بن خشرم فسيرت أنكر عليه . فكتب يعتذر إلـيّ . علي أنه من أصلب أهل زمانه في السنة وأبصرهم بها وأذبهم عن حريمها وأقمعهم لمن خالفها نسأل الله الستر ا.هـ

(١)تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي ٣/ ١٨رقم ٧٩٣ .

(٢) المجروحين لابن حبان ١/ ١٥٦رقم ٩٠ .

قال ابن عقيل : إن مثل هذا حري بأن يوصف من أكذب الناس وأخبثهم طريقة ، وقد خابت وخسرت سنة أنصارها الكذابون والفجرة والوضاعون (١).

قلت : قول ابن عقيل هنا عن الذهبي أنه مدح وأطري ابن مُصْعَبِ المَرْوَزِيّ ، تَدليس علي الحافظ الذهبي ، وتَدليس علي القارئ ! لأن ظاهر كلمة ابن عقيل مدحه وأطراه ، تعني توثيقه في روايته ، وقبول ما يَرويه ! وهذا غير صحيح اطلاقًا . ودليل هذا التدليس وأنه قصد من ورائه ما قلت ، قوله في ختام الترجمة : (إن مثل هذا حري بأن يوصف من أكذب الناس وأخبثهم طريقة ، وقد خابت وخسرت سنة أنصارها الكذابون والفجرة والوضاعون) .

قلت : ويُرد عليه في تدليسه هذا ، أنه بالرجوع إلي تذكرة الحفاظ للذهبي ، نجد أن الحافظ الذهبي بعد ذكر اسم ابن مُصْعَبِ الْمَرْوَزِيّ ، **أثني عليه** بالحفظ والفقه. ولكن **ذمه** بالكذب (٢). ثم ذكر شيوخه وتلاميذه ، ثم حكي كلام الدارقطني الذي حكاه ابن عقيل سابقًا.

---

(٣) العتب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل ص ١٢٤ .

(٤) وهذا نص كلام الحافظ الذهبي في تذكرته = طبقات الحفاظ للذهبي ٣/ ١٨ رقم ٧ : " المصعبي الحافظ الأوحد أبو بشر أحمد بن محمد بن عمرو بن مصعب بن بشر بن فضالة المروزي الفقيه إلا أنه كذاب...الخ " أ.هـ .

فأين المدح والإطراء لابن مُصْعَبِ الْمَرْوَزِيّ في توثيقه في الحديث وقبول روايته فيها ؟! .

وهل وصفه بما فيه ، وأنه بالفعل حافظ وفقيه ، يعد مدحًا وإطراءاً له علي حساب السنة المطهرة ؟

وهل مدحه وإطرائه في حفظه وفقه ، وذمه في روايته بالكذب ، أمرٌ يعاب عليه الأئمة ؟!

كيف يقال هذا وقد اتبع الحافظ الذهبي بعد هذا الوصف الذي يراه ابن عقيل مدح وإطراء ؛ التجريح الواضح لابن مُصْعَبِ الْمَرْوَزِيّ وعدم قبول روايته ؛ بأصرح لفظ حين قال : (... **إلا أنه كذاب !**) .

وهل توازن الحافظ الذهبي وغيره من أئمة الجرح والتعديل في حكمهم علي الرجال يُعابون عليه أم يُحمدون ؟!

أو ليس لهذا التوازن في الحكم علي الرجال أمثلة مشابهة !

١ - كحكمهم علي من هو حجة في القرآن بضعفه في الحديث .

٢- وحكمهم علي من هو حجة في السيرة والتاريخ بضعفه في الحديث .

٣- وحكمهم علي من هو عدل في نفسه بضعفه في ضبط الحديث .

١ - أما حكمهم علي من هو حجة في القرآن وضعفه في الحديث فمثل : حَفْص بْن سُلَيْمَان ألأسدي الْقَارئ أَبُو عُمَر الْبَزَّاز ، وَهُوَ الَّذِي يُقَال لَهُ حَفْص بْن أَبِي دَاوُد الْكُوفِي وَكَانَ من أهل الْكُوفَة سكن بَغْدَاد (١) **وأكثر المسلمين اليوم يقرؤون القرآن علي روايته** .

قال الخطيب : وَهُوَ صاحب عاصم فِي القراءة وَابن امرأته ، وَكَانَ ينزل معه فِي دار وَاحدة ، فقرأ عَلَيْهِ القرآن مراراً ، وَكَانَ المتقدمون يعدونه فِي الحفظ فوق أَبِي بكر بْن عَيَّاشٍ ، **وَيصفونه بضبط الحرف الَّذِي قرأ به علىٰ عاصم** (٢).

وقال ابن عدي : قال يحي بن معين من أعلم الناس بقراءة عاصم ، وكان حفص أقرأ من أبي بكر بن عياش ، وكان أبو بكر صدوقًا ، وكان حفص كذابًا (٣).

قال الحافظ الذهبي : كان ثبتًا في القراءة ، واهيًا في الحديث ، لأنه كان لا يتقن الحديث ، ويتقن القرآن ويجوده ، وإلا فهو في نفسه صادق (١).

---

(١)المجروحين لابن حبان ١/ ٢٥٥ رقم ٢٤٨ .

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ٦٤ رقم ٤٢٦٥ .

(٣)الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٦٨ رقم ٥٠٥ .

وهذا هو الشاهد لنا من دقة الأئمة وميزانهم العادل ، أعطوه حقه فيما برع فيه من إتقان القرآن ، وضعفوه فيما لم يتقنه من الحديث ، من قلب للأسانيد ، وكذبه فيها (٢)، حتي تركوه (٣). **ولم يحابوه مع معرفتهم بجلالته ، ومنزلته في القرآن الكريم !**

=

(٤)ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٨ رقم ٢١٢١ ، وينظر له أيضاً: المغني في الضعفاء ١/ ١٧٩ رقم ١٧١٥ ، الكاشف ١/ ٣٤١ رقم١١٤٦ ، ومعرفة القراء الكبار علىٰ الطبقات والأعصار ص٨٤ رقم ١٥ .

(١) **المراد بكذبه هنا : خطؤه وعدم ضبطه بقلبه للأسانيد** . وليس حقيقة الكذب ، فهو قد شغل بضبط القرآن عن ضبط الحديث ، ولم يضبط ما رواه من أحاديث ، فوقع في قلب الأسانيد . وإلا هو في نفسه عدل صادق كما مر من قول الحافظ الذهبي . و علي عدم ضبطه في الحديث ، وقلبه للأسانيد ، يفهم قول من وصفه بالكذب . قَال عبد الرحمن بْن يُوسُف بْن خراش : كذاب متروك يضع الحديث.تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٧/ ١٥رقم ١٣٩٠ . وقال ابن حبان في : المجروحين ١/ ٢٥٥ رقم ٢٤٨ . " كَانَ يقلب الْأَسَانِيد وَيرْفَع الْمَرَاسِيل وَكَانَ يَأْخُذ كتب النَّاس فينسخها ويرويها من غَيْر سَماع " وينظر : الضعفاء الصغير للبخاري ص ٣٢ رقم ٧٣ ، والطبقات الكبرىٰ ٧/ ١٩٠رقم ٣٢١١ .

(٢) كما قال البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ٣٦٣ رقم ٢٧٦٧ ، وينظر : الكنىٰ والأسماء للإمام مسلم ١/ ٥٤٠ رقم ٢١٦٤ ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٧٣ رقم ٧٤٤ ، والضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٣١ رقم ١٣٤ .

٢ - أما حكمهم علي من هو حجة في السيرة والتاريخ وضعفه في الحديث

فمثل :

الوَاقِدِيُّ : مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ وَاقِدٍ الأَسْلَمِيُّ ، قاضىٰ العراق ، رغم دقته في المغازي وإمامته فيها إلا أنهم ضعفوه في الحديث .

قال الحافظ الذهبي مُعرفاً به : " القَاضِي ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ ، وَالمَغَازِي ، العَلاَّمَةُ الإِمَامُ ، أَبُو عَبْدِ اللهِ ، أَحَدُ أَوْعِيَةِ العِلْمِ ، عَلَىٰ ضَعفِهِ المُتَّفَقِ عَلَيْهِ .

ثم حكي الحافظ قول الأئمة فيه قال : **قَالَ الخَطِيْبُ** : هُوَ مِمَّنْ طَبَّقَ ذِكْرُهُ شَرقَ الأَرْضِ ، وَغَرْبَهَا، وَسَارَتْ بِكُتُبِهِ الرُّكبَانُ فِي فُنُوْنِ العِلْمِ مِنَ المَغَازِي ، وَالسِّيَرِ وَالطَّبَقَاتِ وَالفِقْهِ ، وَكَانَ جَوَاداً كَرِيْمًا مَشْهُوْراً بِالسَّخَاءِ. وقال : وكَانَ الوَاقِدِيُّ مَعَ مَا ذَكَرنَاهُ مِنْ سَعَةِ عِلْمِهِ ، وَكَثْرَةِ حِفْظِهِ لاَ يَحْفَظُ القُرْآنَ .**وقَالَ الشَّافِعِيُّ** : كُتُبُ الوَاقِدِيِّ كَذِبٌ . **وقَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ**: الوَاقِدِيُّ كَذَّابٌ .**وقَالَ النَّسَائِيُّ**: المَعْرُوْفُونَ بِوَضعِ الحَدِيْثَ عَلَىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ . أَرْبَعَةٌ : ابْنُ أَبِي يَحْيَىٰ بِالمَدِيْنَةِ، وَالوَاقِدِيُّ بِبَغْدَادَ ، وَمُقَاتِلُ بنُ سُلَيْمَانَ بِخُرَاسَانَ ، وَمُحَمَّدُ بنُ سَعِيْدٍ بِالشَّامِ .

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ : تَرَكَ النَّاسُ حَدِيْثَ الوَاقِدِيِّ . (١).

ويأتي خلاصة القول فيه من الحافظ الذهبي قال : " وَالوَاقِدِيُّ ، وَإِنْ كَانَ لاَ نِزَاعَ فِي ضَعْفِهِ- فَهُوَ صَادِقُ اللِّسَانِ ، كَبِيْرُ القَدْرِ " (٢) . وقال الإمام ابن حجر: " متروك مع سعة علمه " (٣) .

فها هي دقة وميزان وعدل أئمة علماء الجرح والتعديل من أهل السنة في حكمهم علي الرجال ! وهيهات أن يصل إليها ابن عقيل وابن السقاف ، ومن تشيعوا لهما .

٣- أما حكمهم علي من هو عدل في نفسه وضعفه في ضبط الحديث ، فمثل : الرَّبِيعُ بْنُ صُبَيْحٍ مولىٰ بَنِي سَعْد من أهل الْبَصْرَة كنيته أَبُو جَعْفَر .

قال ابن حبان : " وَكَانَ من عباد أهل الْبَصْرَة وزهادهم ، وَكَانَ يُشبه بَيته بِاللَّيْلِ ، بِبَيْت النَّحْل من كَثْرَة التَّهَجُّد ؛ إِلَّا أَن الْحَدِيث لَمْ يكن من صناعته ، فَكَانَ يهم فِيمَا يَرْوِي كثيراً حَتَّىٰ وَقع فِي حَدِيثه الْمَنَاكِير من حَيْثُ لَا يشْعر، فَلَا يُعجبنِي

(٣) سير أعلام النبلاء ٨/ ١٦١_ ١٦٢ رقم ١٤٨٥ ، وينظر : تاريخ بغداد ٤/ ٥ رقم ١٢٠٣ ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦/ ١٨٠ رقم ٥٥٠١ ، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٦٤ رقم ٦٠٦ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٦/ ٥٦٣ رقم ١٠٥١ ، ترجمة : ابن أبي ذئب .

(٥) تقريب التهذيب ص ٤٩٨ رقم ٦١٧٥ ، ولسان الميزان ٧/ ٥٢١ رقم ٥٨٦٩ .

الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد . وَفِيمَا يُوَافق الثِّقَات فَإِن اعْتبر بِهِ مُعْتَبر لم أر بذلك بَأْسًا " (١).

وقال ابن حجر: " صدوق سيء الحفظ ، وكان عابدًا مجاهدًا " (٢).

فتأمل كيف يزن الأئمة الرجال في حكمهم عليهم ، ويفرقون بين عدالتهم وضبطهم ، دون خلط بينهما ، وهذا مالم يصل إليه ، ابن عقيل وابن السقاف وشيعتهما ، وهم يعاتبون أئمة الجرح والتعديل !.

وكذا الحال هنا من الأئمة في حكمهم علي ابن مُصْعَبِ الْمَرْوَزِيّ ، فهو وإن كان حجة في الفقه إلا أنه ضعيف جداً وضاع كذاب في علم الحديث ، ولم يقبلوا روايته .

فأين العتب في هذا ؛ لأئمة الجرح والتعديل ؟!

وختامًا : هل سكت الحافظ الذهبي وغيره من الأئمة علي التأكيد علي كذب ابن مُصْعَبِ الْمَرْوَزِيّ **وعدم قبول روايته** ، أم أكدوا جميعًا ذلك التجريح له **!**

---

(١) المجروحين لابن حبان ١/ ٢٩٦ رقم ٣٣٦ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٠٦ رقم ١٨٩٥ . وينظر في ترجمته : الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٣٧ رقم

٦٥٢ ، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١/ ٢٨١ رقم ١٢١٨ ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٩/ ٨٩ رقم ١٨٦٥ ، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٦٥٧ رقم ١٠٨٨ ، وميزان الاعتدال ٢/ ٤١ رقم ٢٧٤١ .

وإليك نماذج من هذا التأكيد :

قال الذهبي في المغني له : أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَمْرو بن مُصعب أبو بشر الْمَرْوَزِيّ الْفَقِيه بعد الثلاثمائة **عرف بِالْوَضْعِ** (١).

وقال أيضـًا في العبر لـه : " ... هـو أحـد الوضـاعين الكـذابين ، مـع كونـه كـان محدّثـًا إمامـًا في السُّنّة، والرد علىٰ المبتدعة " (٢) .

وقال أيضـًا في ديوانه : " أبو بشر المروزي المصعبي الفقيه: من طبقة ابن عقـدة : **كذاب وضع شيئـًا كثيراً "** (٣) .

أبعد كل هـذا التكـرار للحـافظ الـذهبي في حكمـه علـي ابـن مُصْعَبِ المَـرْوَزِيّ يصح قول ابن عقيل أن الحافظ مدح وأطري ابن مُصْعَبِ المَرْوَزِيّ ، وأنه يقبل روايته ! حيث قال ابن عقيل :(إن مثل هذا حري بأن يوصف من أكذب الناس وأخبثهم طريقـة ، وقـد خابـت وخسـرت سـنة أنصـارها الكـذابون والفجـرة والوضاعون ؟!) .

وإليك نماذج أخري من أئمة علماء الجرح والتعديل ، تؤكد تجـريحهم وعـدم قبول رواية ابن مُصْعَبِ المَرْوَزِيّ :

---

(٣) المغني في الضعفاء للذهبي ١/ ٥٦ رقم ٤٣٨ .

(٤)العبر في خبر من غبر ٢/ ١٩ .

(٥) ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين ص ٨ رقم ٨٨ .

قال الدارقطني لما سئل عنه : **كذاب يضع الحديث ، لا خير فيه** (١).

وقال أيضـًا في كتابه الضعفاء : " أحمد بن محمد بن عمرو بن مصعب بن بشر أبو بشر المروزي **يضع الحديث عن أبيه عن جده** " (٢).

وقال الخطيب في تاريخه : " ... **كَانَ أَبُو بشر من أهل المعرفة وَالفهم ، غير أنه لـم يكـن ثقـة** ، ولـه مـن النسـخ الموضـوعة شـيء كثيـر، ورواياتـه منتشـرة عنـد الخراسانيين " (٣) .

وقال أبو محمد الأصبهاني : " أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُصْعَبِ بْنِ بِشْرِ بْنِ فَضَالَةَ الْمَرْوَزِيُّ الْفَقِيهُ ، **قَالَ: أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ يَضَعُ الْحَدِيثَ ، وَقَالَ: ابْنُ حِبَّانَ مِثْلَهُ وَزَادَ، وَيَضَعُ الْمُتُونَ لِلْآثَارِ ، وَيُقَلِّبُ الْأَسَانِيدَ** ، لَعَلَّهُ قَدْ قَلَبَ عَلَىٰ الثِّقَاتِ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ آلَافِ حَدِيثٍ، وَادَّعَىٰ شُيُوخًا لَمْ يَرَهُمْ (٤) .

وما نقله الأصبهاني هنا عن الدارقطني ، وابن حبان ، نقله ابن الجوزي في كتابه الضعفاء(٥) .

---

(١) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ١/ ٩١ رقم ٣٤٥ .

(٢)الضعفاء والمتروكون الدارقطني ١/ ٢٥٤ رقم ٥٩ .

(٣)تاريخ بغداد ٦/ ٢٣٨ رقم ٢٧٢٧ . وينظر : ميزان الاعتدال ١/ ١٤٩ رقم ٥٨٢ .

(٤)طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني ٤/ ١٠٨ رقم ٥٦٩ .

(٥)الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١/ ٨٨ رقم ٢٥١ .

وقال ابن عدي في الكامل : " ... رأيته بمرو، وحدث بأحاديث مناكير، **وقال : رأيت الدغولي ينسبه إلىٰ الكذب** (١).

وقال ابن العجمي في الكشف الحثيث : " ... أَبُو بشر الْمروزِي الْفَقِيه **قَالَ ابن حبَان كَانَ مِمَّن يضع الْمُتُون ويقلب الْأَسَانِيد فَاسْتحقَّ التّرْك** " (٢) . وبعبارة ابن حبان المنقولة هنا نقلها **الحافظ ابن حجر** في كتابه اللسان (٣) .

وبعد : فقد تبين من خلال الأمثلة السابقة ، والنماذج التي ذكرها ابن عقيل وابن السقاف ، يعاتبون فيها أئمة أهل الجرح والتعديل من أهل السنة في حكمهم علي الرجال ، أنه لا حق لهم فيما زعموا ، حيث قد تبين بوضوح عدلهم وميزانهم الدقيق في الحكم علي الرواة ، وأن المحدثين لا يحابون أحداً ، فقد يضعفون من يجلونه إذا كان لا يحفظ حديثه ، ويوثقون من يحفظ حديثه ولو كان يخلفهم في المذهب .

ومن إنصافهم : أنهم وثقوا كثيراً من الرواة مع كونهم مبتدعة ، ورووا أحاديثهم وقبلوها وصححوها ، ولم يمنعهم مخالفتهم في المذهب ، من إنصافهم ورواية حديثهم وقبوله والاحتجاج به ؛ لأن مقصدهم من كل ذلك حفظ سنة

---

(٦)الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣٣٩ رقم ٥٤ .

(٧)الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لابن العجمي ص ٥٥ رقم ٩٠ .

(٨)لسان الميزان ١/ ٢٩٠ رقم ٨٦٠ .

النبي ﷺ ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، وقد أفنوا أعمارهم في هذا السبيل . **والميزان عندهم في نقد الرواة هو** : العدالة والضبط في التلميذ والشيخ ، والاتصال بينهما ، وعدم الشذوذ والعلة القادحة . من غير محاباة لأحد مهما كان ، لا أب ، ولا أخ ، ولا ابن ، ولا حبيب علي مذهبهم ، ولا عدو علي خلاف مذهبهم(١)

والله تبارك وتعالي أعلي وأعلم .

وختامًا : صدق القائل في نصحه :

وَلَا تَكُ مِنْ قَوْمٍ تَلَهَّوْا بِدِينِهِمْ ..... فَتَطْعَنُ فِي أَهْلِ الْحَدِيثِ وَتَقْدَحُ

إِذَا مَا اعْتَقَدْتَ الدَّهْرَ يَا صَاحِ هَذِهِ ..... فَأَنْتَ عَلَىٰ خَيْرٍ تَبِيتُ وَتُصْبِحُ (٢) .

(١) وقد سبق تأصيل ذلك في المطلب الثاني .

(٢) أبيات من القصيدة السنية والمنظومة البهية المشهورة بـــ (الحائية) لناظمها الإمام المحقق والحافظ المتقن شيخ بغداد أبي بكر بن داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، ابن صاحب السنن الإمام المعروف رحمهما الله تعالي . ينظر : التحفة السنية شرح منظومة ابن أبي داود الحائية لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص ١١٠ .

الخاتمة

الحمد لله تعالىٰ ، علىٰ فضله العظيم ، أن وفقني لإتمام هذا البحث ، الذي ظهر لي من خلاله ، عددٌ من النتائج ، يمكن إجمال أهمها ، فيما يلي :

١ - **علم الجرح والتعديل ، كسائر علوم الحديث ، مما تفردت به الأمة الإسلامية عن سائر الأمم** ، وتميزت بتأسيسه ، وإنشائه ، والتفنن فيه ، وقد أداها إلىٰ إبداعه ، الحفاظ علىٰ سنة المصطفىٰ ﷺ ، من التقول والدخيل ، والمكافحة للدجالين ، والمشعوذين والخرَّاصين .

٢ - **علم الجرح والتعديل** ، تَمَكَنَ السلف والخلف من خلاله ، كشف العلل ، في كل علم منقول ! حديثًا نبويًا ، أو شعراً أو نثراً أدبيًا ، أو تاريخًا شخصيًا ، أو سياسيًا..الخ .

٣- **علم الجرح والتعديل** ، كغيره من سائر العلوم السنة النبوية ، تعرض للهجوم من أعدائه ، وبخاصة من الشيعة الرافضة ، الذين سجل لهم التاريخ ، أنهم أكذب الفرق ، علي النبي ﷺ ، بل وعلىٰ آل البيت ﷺ أيضًا .

٤ - **علماء الجرح والتعديل ، في دراستهم لأحوال الرواة ، كانوا في غاية التجرد عن الهوىٰ** ، والموضوعية في البحث ، ولم تؤثر فيهم روابط الصداقة ، أو القرابة ، أو الاشتراك بالموطن والمذهب ، كما لم يوثر فيهم الخوف من بطش

أهل الدولة والصولة ، والرجاء لما في أيديهم لينالوا بِرَّهُم وبُرَّهُم وتَبْرهُم ، كما زعم بعض الشيعة ابن عقيل ، وابن السقاف .

٥- مذهب أهل السنة من علماء الجرح والتعديل ، في حكم رواية المبتدعة هو أعدل المذاهب ، بدليل ما يلي :

أ- أنهم صرحوا بأن تَفْضِيْلُ سيدنا الإمام عَلِيٍّ ﷺ ، لَيْسَ بِرَفضٍ وَلاَ هُوَ ببدعَةٌ !

ب- قبولهم رواية من هو ناصبي علي حد زعم الرافضة مثل : (عمران بن حطان) وفي المقابل ، قبلوا أيضًا ، رواية من هو شِيعِيٌّ جَلْدٌ علي مذهب أهل السنة مثل:(أَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ الْكُوفِيُّ) وقالوا : لنا صدقهم ، وعليهم بدعتهم ! .

ت- قبولهم رواية : مَن تَكَلَم فِي حَقِّ مَنْ حَارَبَ عَلِيًّا، وهم كَثِيرٌ فِي التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ مَعَ الدِّينِ وَالْوَرَعِ وَالصِّدْقِ . قالوا : فَلَوْ رُدَّ حَدِيثُ هَؤُلَاءِ ، لَذَهَبَ جُمْلَةٌ مِنَ الْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ، وَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ بَيِّنَةٌ .

٦- **لا عبرة بالعدالة للرواة** ، عند الشيعة الرافضة ! وإنما العبرة بمن معهم ؟ ومن عليهم ؟!.

٧- **غاية الإنصاف ، من نقاد علماء الجرح والتعديل** ، حيث يعترفون للرواة ، بحفظ بعض مروياتهم التي ثبت حفظهم لها ، وينكرون عليهم ، ما دل الدليل علىٰ وهمهم فيه .

٨- **بالمقارنة بين منهج** ، علماء أهل الجرح والتعديل من أهل السنة ، في الحكم علي رواة الشيعة وغيرهم من المبتدعة ، وقبول مروياتهم متي صدقوا ، وبين منهج غيرهم من الشيعة الرافضة ، في الحكم علي رواة أهل السنة ، وعدم قبول مروياتهم ولو كانوا من أصدق الناس. تدرك أن الفرق بين المنهجين شاسع ، وتعلم من الذي أنصف ، وعدل وصدق ، ومن الذي جار ، وظلم ، وكذب ! .

٩- **حرص ابن عقيل في كتابه** : العتب الجميل علي أهل الجرح والتعديل ، ومحقق الكتاب ابن السقاف ، علي إلباس الحق ثوب الباطل ، وكتمان الحق ، وهم ينقلون عن الأئمة من كتبهم ، فصدق فيهم قول رب العالمين : ﴿ **يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ (١) .

١٠- تبين ليّ من خلال الأمثلة ، والنماذج التي ذكرها ابن عقيل وابن السقاف ، وهم يعاتبون فيها أئمة أهل الجرح والتعديل من أهل السنة في حكمهم علي الرجال ، أنه لا حق لهم فيما زعموا ، حيث قد تبين بوضوح ، عدلهم وميزانهم الدقيق ، في الحكم علي الرواة ، وأن المحدثين لا يحابون أحداً ، فقد يضعفون من يُجلونه إذا كان لا يحفظ حديثه ، ويُوثقون من يحفظ حديثه ، ولو كان يُخلفهم في المذهب .

---

(١) الآية ٧١ من سورة آل عمران.

١١ - المشكلة ليست في التشيع ، ولا حتي التغالي في التشيع ، لسيدنا الإمام عليّ ﷺ ، وإنما المشكلة في الكذب عليه ﷺ ، وعلي سيد ولد آدم ﷺ ، وعلي إخوانه من الصحابة الكرام ، والانتقاص من حقهم وقدرهم ﷺ أجمعين .

١٢ - أئمة أهل الجرح والتعديل ، علي توثيق الإمام جعفر الصادق ﷺ ، وهو ما تجاهله ابن عقيل ، ولم ينبه عليه ، بل ولم ينبه ابن عقيل ، علي أن من تكلم في الإمام الصادق ، من أهل الجرح والتعديل ، لم يُقْبَل قوله ؛ من جمهور أئمة ، أهل الجرح والتعديل ، من أهل السنة !.

١٣ - أهل السنة - يُجلون سيدنا جعفرًا الصادق ، ويُبجلونه ، ويعرفون له فضله وحرمته ، كعالم من علماء المسلمين ، وكإمام من آل بيت نبينا ﷺ ، لكن لا نقول كما تدعي الرافضة ، أن كل علوم الإسلام ، من قرآن ، وحديث ، وفقه ، مردها إلىٰ جعفر . فهذا من غلوهم المذموم ، قاتلهم الله ﷻ ، أني يؤفكون .

١٤ - إن الدجالين الوضاعين ، لم يجعلوا أحداً هدفًا لكذبهم مثلما جعلوا ، الإمام الصادق ﷺ ، لذلك ترىٰ كل الفئات المنحرفة ، والطوائف الضالة ، والفرق الباطلة ، والغلاة الملحدين من الشيعة ، والباطنية من الإسماعيلية ، والقرامطة ، والنصيرية والدروز وغيرها ، كلهم ينتسبون إلىٰ جعفر ، ويسندون آراءهم وأفكارهم إليه ، وهو منهم بريء .

١٥ - بيان براءة الإمام البخاري من الريبة ، في الإمام الصادق ﷺ . وبيان تدليس ابن عقيل ، وابن السقاف في زعمه هذا.

١٦ - الناظر في صحيح البخاري ، رحمه الله تعالي ، يعجب من كثرة ، ما أورده من فضائل آل البيت عليهم السلام .

١٧ - حديث رسول الله ﷺ ، للإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ : (**إِنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي) سنداً: حسنًا لغيره ، بطرقه ومتابعاته . ومتنًا: معناه صحيح .** والمراد بالأمة في الحديث : (أمة العراق ممن خرج عليه وقتله) كما جاء بصريح الإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ . في رواية الطبراني.

١٨ - حب آل البيت عليهم السلام ، **فريضة بنص كتاب ربنا** ﷻ : ﴿ **قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبىٰ** ﴾ (١) .

رضي الله تعالىٰ عن صحابة سيدنا رسول الله ﷺ ، وعلىٰ الحافظين علينا شرائع الدين ، وجعلنا الله ﷻ من محبيهم ، وجمعنا معهم في واسع جنته . آمين .

وآخر دعوانا **أن الحمد لله رب العالمين**

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد ، خاتم النبيين

وإمام المرسلين ، المبعوث رحمة للعالمين ، وعلىٰ آله ، وصحبه والمتمسكين بسنته أجمعين .

---

(١) جزء من الآية ٢٣ من سورة الشوري .

أهم المصادر والمراجع

أهمل في الترتيب الألف واللام ، وأب ، وابن ، في أول اسم الكتاب ، وكذلك كلمة (كتاب)٠

١ - القرآن الكريم .

(أ)

٢ - اختلاف المحدثين والفقهاء في الحكم علي الحديث ، للدكتور عبد الله شعبان علي . دار الحديث ١٤١٧هـ_١٩٩٧م .

٣ - الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، لابن عبد البر، تحقيق علىٰ النجدي ، طبعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٤ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، تحقيق علىٰ معوض، وعادل أحمد، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م٠

٥ - الإسلام علىٰ مفترق الطرق، لمحمد أسد (ليبولد فايس) ترجمة الدكتور عمر فروخ ، دار العلم بيروت، ١٩٨٧م٠

٦ - الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني ، دار السعادة بمصر ١٣٢٨هـ٠

٧- **أصل الشيعة وأصولها**، لمحمد الحسين آل كاشف الغطاء، مؤسسة الأعلمىٰ للمطبوعات، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م٠

٨- **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للحافظ مغلطاي ، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد ، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

(ب)

٩- **البداية والنهاية في التاريخ**، لابن كثير، تحقيق الدكتور أحمد أبو ملحم وغيره ، دار الريان للتراث ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م٠

١٠- **البرهان في أصول الفقه**، للجويني، تحقيق صلاح محمد عويضة ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

(ت)

١١- **تدريب الراوىٰ شرح تقريب النواوىٰ**، لعبد الرحمن بن أبىٰ بكر السيوطي، تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩م .

١٢- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، للذهبي، تحقيق الدكتور عمر التدمري، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٩٠م٠

١٣- **تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم**، لابن شاهين، تحقيق الدكتور عبد المعطىٰ أمين قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م٠

١٤- **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة، الطبعة الأولىٰ ١٣٤٩هـ-١٩٣٠م٠

١٥- **تاريخ الثقات**، للعجلىٰ، بترتيب الحافظ الهيثمي، وتضمينات، الحافظ ابن حجر، تحقيق الدكتور عبد المعطىٰ قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٦- **تاريخ الصحابة الذين روىٰ عنهم الأخبار**، لابن حبان، تحقيق بوران الضناوي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م٠

١٧- **تاريخ الطبري**، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبىٰ الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٩م٠

١٨- **تجريد أسماء الصحابة**، للذهبىٰ، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ٠

١٩- **تذكرة الحفاظ**، للذهبىٰ، تصحيح عبد الرحمن المعلمي اليماني، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م٠

٢٠- **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، تحقيق عبد العزيز غنيم وغيره، مطبعة دار الشعب بمصر بدون تاريخ٠

٢١- **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م٠

٢٢- **تهذيب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، حيدر أباد الدكن بالهند ١٩٠٧م .

٢٣- **تهذيب الكمال فىٰ أسماء الرجال**، لأبىٰ الحجاج جمال الدين المزي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، والدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٠هـ-١٤١٢هـ-١٩٨٠م-١٩٩٢م.

٢٤- **توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر** ، لطاهر بن صالح الجزائري ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ٠

(ث)

٢٥- **الثقات** ، لابن حبان البستي، حيدر أباد الدكن بالهند ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م٠

(ج)

٢٦- **الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الأولي ١٣٧١هـ - ١٩٥١م، تصوير دار الكتب العلمية بيروت .**

(د)

٢٧- **ديوان الإمام الشافعي** (الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد بن إدريس) ، مكتبة ابن سينا بالقاهرة .

(ر)

٢٨- **الرسالة المحمدية**، للسيد سليمان الندوي، الدار السعودية، جدة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(س)

٢٩- **سلسلة الأحاديث الصحيحة** وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٠- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ فِي الأمة** ، لمحمد ناصر الدين الألبانىٰ، مكتبة المعارف ، السعودية ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م .

٣١- **سنن أبىٰ داود**، تحقيق محمد محيىٰ الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت٠

٣٢- **سنن ابن ماجة**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عيسىٰ البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤م٠

٣٣- **سنن الترمذىٰ** ، تحقيق أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي وغيرهما، عيسىٰ البابي الحلبي بمصر ١٣٨٥هـ نشر وتصوير دار الحديث٠

٣٤- **سنن الدارقطني**، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني، دار المحاسن بمصر، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م٠

٣٥- **سنن الدارمي ي**، تحقيق فواز أحمد زمرلي، وخالد العلمي، دار الريان بمصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م٠

٣٦- **السنن الكبرىٰ**، للبيهقي، دار المعارف العثمانية، الطبعة الأولىٰ ١٣٤٤هـ-١٩٢٥م٠

٣٧- **السنن الكبرىٰ**، للنسائي، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري وغيره، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ-١٩٩١م٠

٣٨- **سنن النسائي** ، (المجتبىٰ) تحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م٠

٣٩- **سير أعلام النبلاء**، للذهبىٰ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م٠

(ش)

٤٠- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد، مكتبة القدسي بمصر، الطبعة الأولىٰ ١٣٧١هـ-١٩٥١م٠

(ص)

٤١- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، للجوهري، تحقيق أحمد العطار، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م٠

٤٢- **صحيح البخارىٰ**، مع (فتح البارىٰ) تحقيق محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان بمصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م٠

٤٣- **صحيح مسلم**، مع (المنهاج شرح مسلم) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث بمصر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م٠

(ض)

٤٤- **الضعفاء والمتروكين**، للنسائي، تحقيق كمال يوسف الحوت وغيره، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م٠

٤٥- **الضعفاء والمتروكين**، لابن الجوزي ، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٤م٠

٤٦- **الضعفاء الكبير**، للعقيلي، تحقيق الدكتور عبد المعطىٰ قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م٠

(ط)

٤٧- **طبقات الحفاظ**، للسيوطىٰ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولىٰ ١٩٨٣م٠

٤٨- **طبقات الشافعية الكبرىٰ** ، للسبكي، تحقيق محمود الطناحي وغيره، مطبعة عيسىٰ الحلبي بمصر، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م٠

٤٩- **طبقات الفقهاء الشافعيين** ، لابن كثير، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم ، والدكتور زينهم عزب ، المكتبة الثقافية بمصر ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م٠

٥٠- **الطبقات الكبرىٰ** ، لابن سعد ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م٠

(ع)

٥١- **العَتْب الجميل علىٰ أهل الجرح والتعديل** ، لمحمد بن عقيل الحضرمي ، تحقيق حسن بن علي السقاف ، دار الإمام النووي ، الأردن ، الطبعة الأولي ١٤٢٥ه -٢٠٠٤ م .

٥٢-**علوم الحديث** ، لابن عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، المعروف بابن الصلاح ، تحقيق صلاح عويضة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م .

٥٣ - **علم الجرح والتعديل** ، للدكتور عبد المنعم السيد نجم ، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السنة الثانية عشرة - العدد الأول - محرم صفر ربيع أول ١٤٠٠هـ .

٥٤ - **عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل** ، وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية ، لصالح بن حامد بن سعيد الرفاعي ، طبعة مجمع الملك فهد ، لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ، بدون تاريخ .

(ف)

٥٥ - **فتح الباريٰ بشرح صحيح البخاريٰ**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان بمصر ١٩٨٦م٠

٥٦ - **فتح الباقي علىٰ ألفية العراقيٰ**، لأبيٰ يحييٰ زكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق محمد بن الحسيني العراقيٰ، دار الكتب العلمية، بيروت، بهامش شرح ألفية العراقيٰ المسماة بالتبصرة والتذكرة .

٥٧ - **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث** ، لأبيٰ الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقيٰ، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمود ربيع ، مكتبة السنة ، بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

(ق)

٥٨- **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، المطبعة الأميرية، الطبعة الثالثة ١٣٠١هـ، تصوير الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م٠

(ك)

٥٩- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل فىٰ وجوه التأويل، للزمخشرىٰ، المكتبة التجارية بمصر، الطبعة الأولىٰ ١٣٥٤هـ.**

٦٠- **الكفاية فىٰ علم الرواية**، لأبىٰ بكر أحمد بن علىٰ، الشهير بالخطيب البغدادي ، تحقيق محمد الحافظ التيجاني، وعبد الحليم محمد، وعبد الرحمن حسن، دار ابن تيمية، بالقاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م٠

(ل)

٦١- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر بيروت، بدون تاريخ٠

٦٢- **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث** ، للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ٠

(م)

٦٣- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للهيثمي، دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م٠

٦٤- **مختار الصحاح**، لمحمد بن أبىٰ بكر الرازي، عنىٰ بترتيبه محمود خاطر، دار النهضة للطباعة٠

٦٥- **مختصر اختلاف العلماء** ، لأبىٰ جعفر الطحاوي ، تحقيق د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية – بيروت ،الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ .

٦٦- **مختصر التحفة الإثنىٰ عشرية** ، تأليف شاه عبد العزيز الإمام ولىٰ الله أحمد الدهلوي، تعريب غلام محمد الأسلمىٰ ، وتهذيب السيد محمود شكري الألوسي ، تحقيق محب الدين الخطيب، طبعة الرئاسة العامة للإفتاء والإرشاد بالسعودية ١٤٠٤هـ٠

٦٧- **المستدرك علىٰ الصحيحين**، للحاكم، تحقيق مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ – ١٩٩٠م٠

٦٨- **مسند أبىٰ داود الطيالسي**، لأبىٰ داود ، حيدر أباد الدكن بالهند ١٣٢١هـ – ١٩٠٣م٠

٦٩- **مسند أبىٰ يعلىٰ الموصلي**، لأبىٰ يعلىٰ، تحقيق حسين أسد، ودار المأمون ١٤١٥هـ – ١٩٩٠م٠

٧٠- **مسند الإمام أحمد** ، لأحمد بن حنبل ، المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣هـ – ١٨٩٥م٠

٧١- **مسند الحميدي**، للحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب بيروت٠

٧٢- **مشاهير علماء الأمصار**، لابن حبان، تحقيق مجدي الشورىٰ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م٠

٧٣- **المصباح المنير فىٰ غريب الشرح الكبير للرافعي**، لأحمد بن محمد بن علىٰ الفيومي، تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، بدون تاريخ٠

٧٤- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، لابن حجر، تحقيق حبيب الأعظمي، دار عباس أحمد الباز٠

٧٥- **المعجم الأوسط**، للطبراني، تحقيق طارق عوض وغيره، دار الحرمين بمصر ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م٠

٧٦- **المعجم الكبير**، للطبراني، صدر منه ٢٥ جزء، وناقص أجزاء ١٥، ١٦، ٢١، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الدار العربية للطباعة ١٣٩٨هـ٠

٧٧- **مقاصد الحديث فىٰ القديم والحديث**، للدكتور مصطفىٰ أمين إبراهيم التازي، مطبعة دار التأليف بالقاهرة، الطبعة الثالثة،١٩٧١م.

٧٨- **منهاج السنة النبوية فىٰ نقض كلام الشيعة والقدرية** ، لأبىٰ العباس أحمد بن تيمية، المطبعة الأميرية ، ببولاق، الطبعة الأولىٰ ١٣٢١هـ،تصوير دار الكتب العلمية،بيروت.

٧٩- **المنهاج شرح مسلم** ، للنووي ، تحقيق عصام الصبابطي وغيره ، دار الحديث بمصر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م٠

٨٠- **منهج النقد في علوم الحديث**، للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٨١- **الموافقات في أصول الشريعة**، للشاطبىٰ ، تحقيق عبد الله دراز وغيره، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م٠

٨٢- **موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله** ، لمجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل) عالم الكتب- بيروت، لبنان الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠١ م .

٨٣- **موطأ الإمام مالك** ، برواية يحيىٰ الليثي ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث بمصر ١٩٩٣م٠

(ن)

٨٤- **نزهة النظر شرع نخبة الفكر فىٰ مصطلح أهل الأثر**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق إسحاق عزوز، مكتبة منارة العلماء، الإسماعيلية، القاهرة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م٠

٨٥- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير، خرج أحاديثه وعلق عليه صلاح عويضة ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م٠

هذا وقد تركت ذكر بعض المصادر والمراجع ، لقلة رجوعىٰ إليها ، وهىٰ مبينة عند مواطن النقل منها، أو العزو إليها للاستفادة منها ٠

فهرس الموضـوعات

الموضـوع **رقم الصفحة**

تقديـــم.....٨٨٩

المطلب الأول.....٨٩٨

التعريف بعلم الجرح والتعديل ، وأهميته ٨٩٨

وحكمه ، وأدلة مشروعيته ٨٩٨

أولاً : تعريف الجرح لغةً واصطلاحـًا : ٨٩٨

ثانيـًا : تعريف التعديل لغةً واصطلاحـًا :.....٩٠٠

ثالثـًا : أهمية علم الجرح والتعديل ٩٠٣

رابعـًا : حكم الجرح والتعديل ، وأدلة مشروعيته ٩٠٦

وختامـًا.....٩١٦

المطلب الثاني.....٩١٨

موازنة بين موقف ، علماء الجرح والتعديل من أهل السنة ؛.....٩١٨

من رواة الشيعة ، وقبول مروياتهم ، والعكس ٩١٨

تمهيد.....٩١٨

اختلاف المحدثين قي قبول رواية المبتدعة وردها ٩٢٠

توجيه ما ورد في الصحيحين عن المبتدعة ٩٣٧

هل اختلاف المحدثين في الجرح والتعديل ، ٩٤٥

مثل اختلاف الفقهاء في المسائل الفقهية ؟ ٩٤٥

نماذج من الأدلة علي عدالة ونزاهة ، علماء الجرح والتعديل من أهل السنة ،..... ٩٤٧

نقد الرواة ، وبيان حالهم ، من القواعد التي حفظ بها علماء الحديث ، السنة المطهرة ٩٥٣

مقارنة بما عند ابن عقيل ومن وافقه ٩٥٣

المطلب الثالث..... ٩٥٦

نماذج من آل البيت ومحبيهم ، بين الجرح والتعديل ، ٩٥٦

رداً علي ابن عقيل ٩٥٦

النموذج الأول..... ٩٥٦

الجواب : عما سبق في النقاط التالية ٩٦٠

النموذج الثاني..... ٩٧٧

النموذج الثالث..... ..... ٩٨١

النموذج الرابع..... ..... ٩٨٦

النموذج الخامس..... ..... ١٠٠١

كما قال ابن عقيل رجال جرحوهم لتشيعهم لآل محمد ﷺ، ١٠٠١

وطعنوا فيهم وذموهم ... وذكر منهم : ١٠٠١

وإليك الجواب تفصيلاً عما سبق :.....١٠٠٦

المطلب الرابع..... ..... ١٠٢٢

نماذج من أهل السنة (النواصب ، كما يزعم الرافضة) ١٠٢٢

بين الجرح والتعديل ، رداً علي ابن عقيل ١٠٢٢

النموذج السادس..... ..... ١٠٢٢

النموذج السابع..... ..... ١٠٣٧

الخاتمة..... ..... ١٠٤٩

أهم المصادر والمراجع..... ١٠٥٤

فهرس الموضوعات..... ١٠٦٨